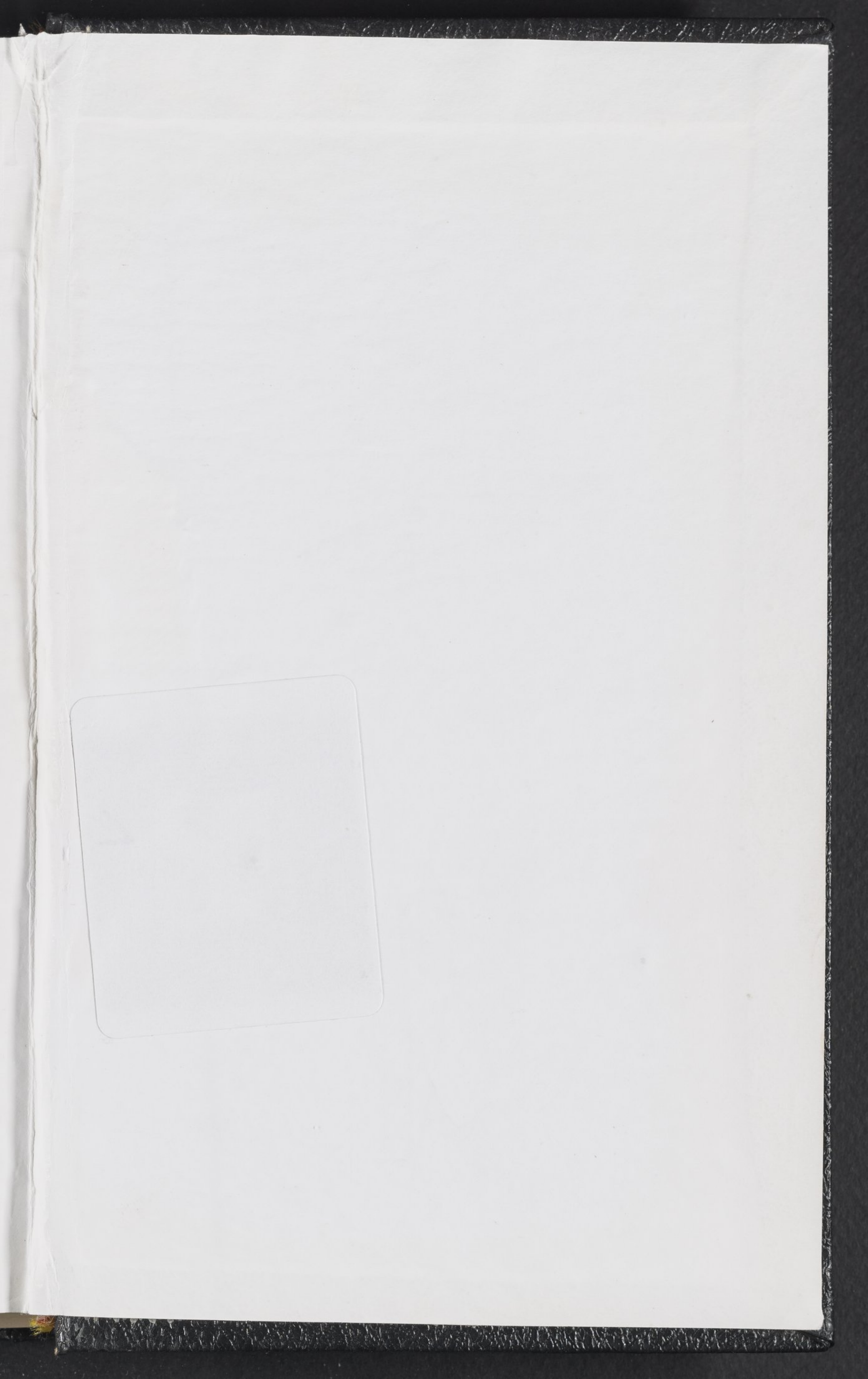
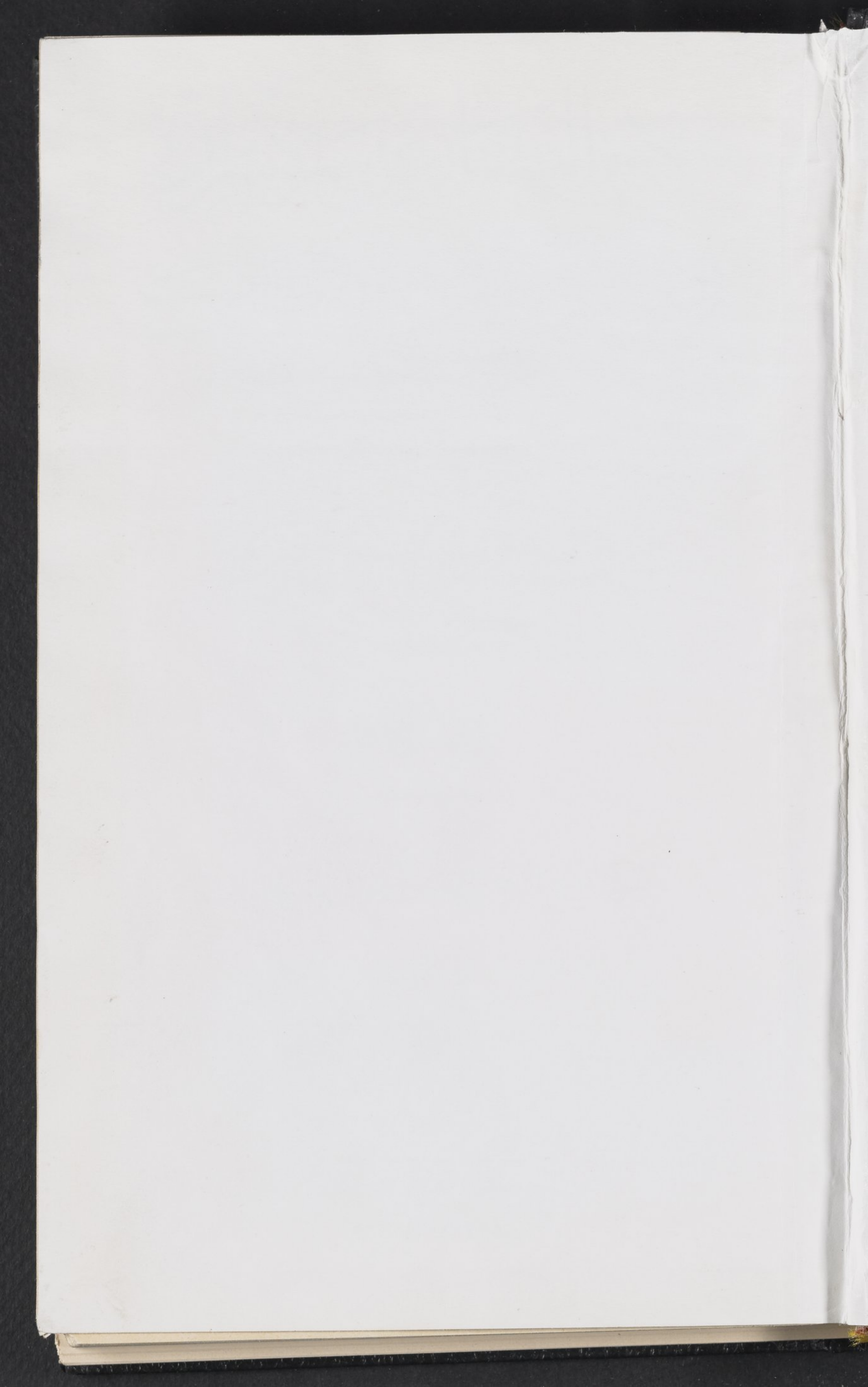
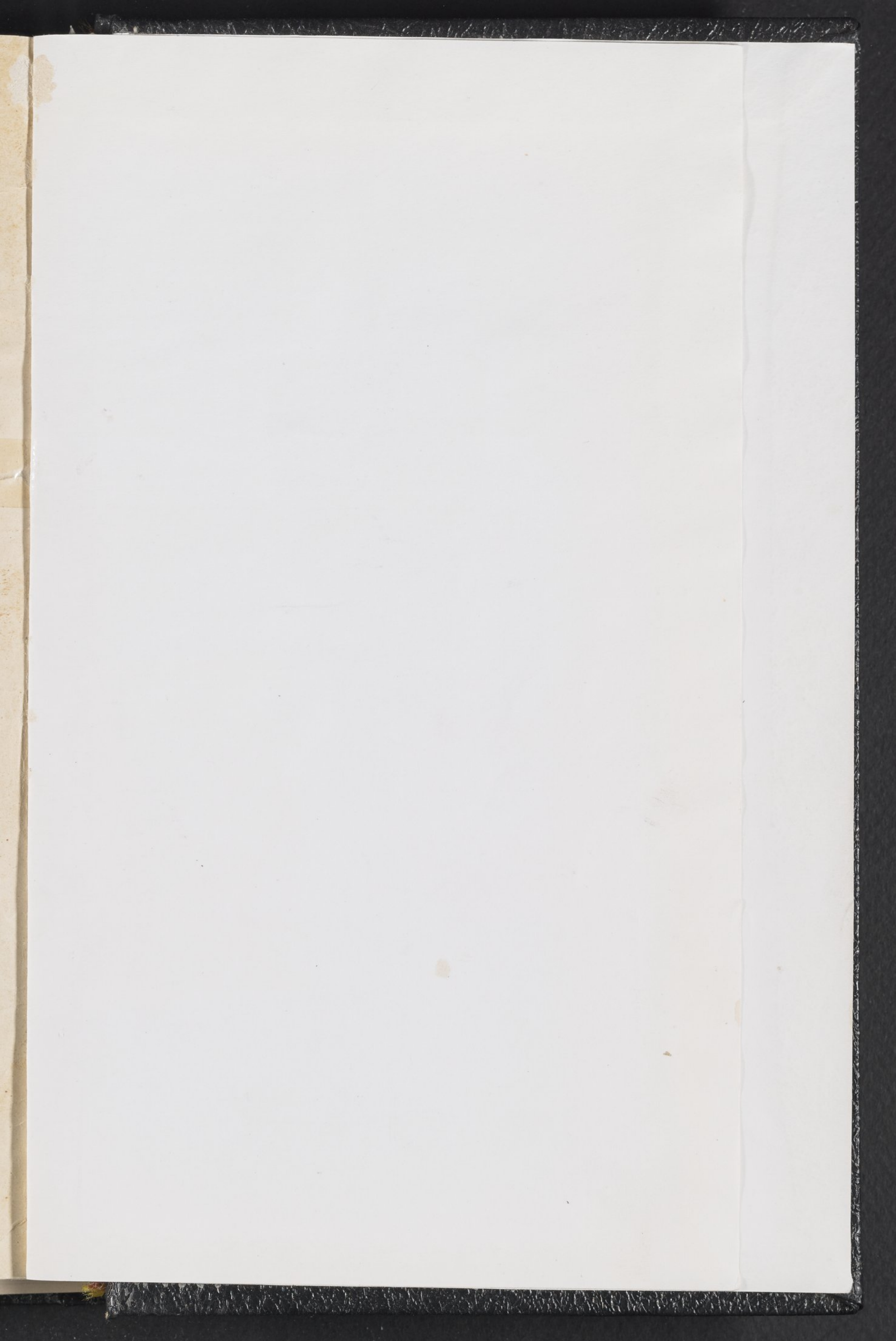
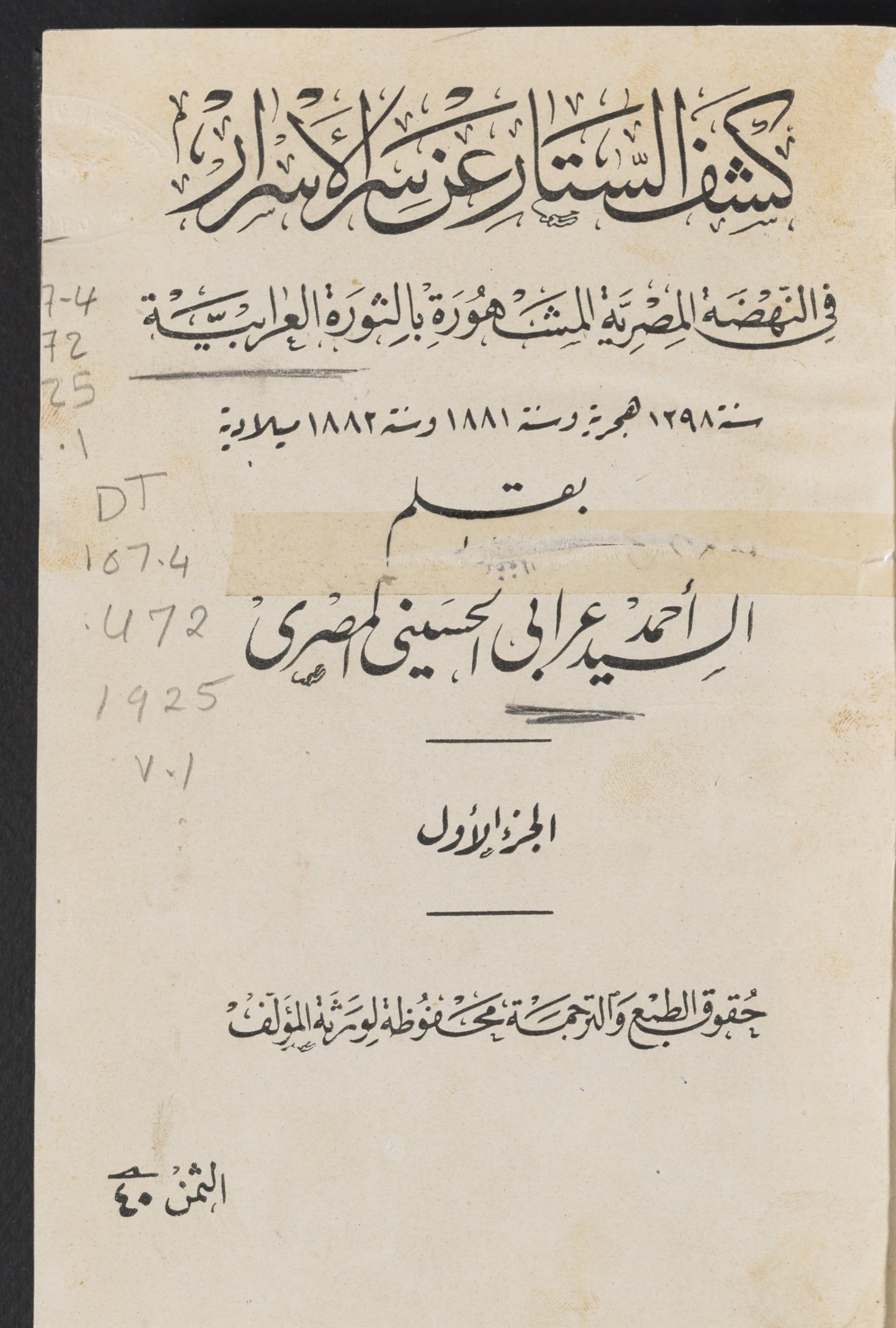

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01182 2024









كشف الستار عن سر الأسرار

في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية

سنة ١٢٩٨ هجرية وسنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢ ميلادية

بقلم

السيد أحمد عرابي الحسيني المصري

الجزء الأول

الثمن ٤٠

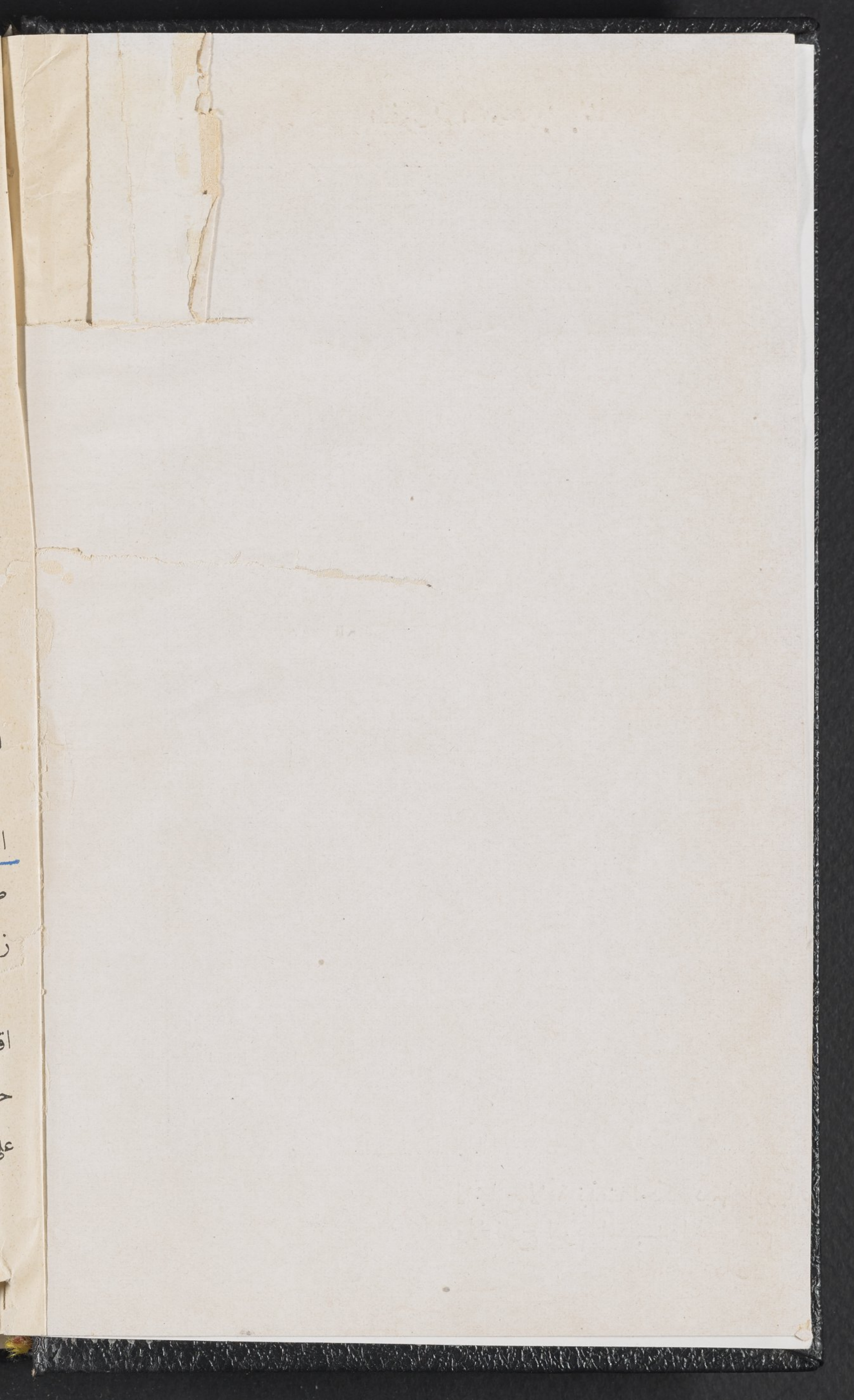
مطبعة مصر . شركة مساهمة مصرية

١٧٥٨/٢٥/٥٠٠٠

المغفور له احمد عرابى باشا



لا نجاح لامة نبذت أحكام دينها ظهريا ،
ولا فلاح لقوم استعبدوا لشهواتهم
احمد عرابى



اهـــــداء الكتاب

باسم عائلة المغفور له احمد عرابى باشا وباسمى أتقدم الى الأمة المصرية الكريمة بأهداء هذا الكتاب الذى وضعه عميد عائلتنا . وود لو يعيش حتى يشهد هذا الاهداء

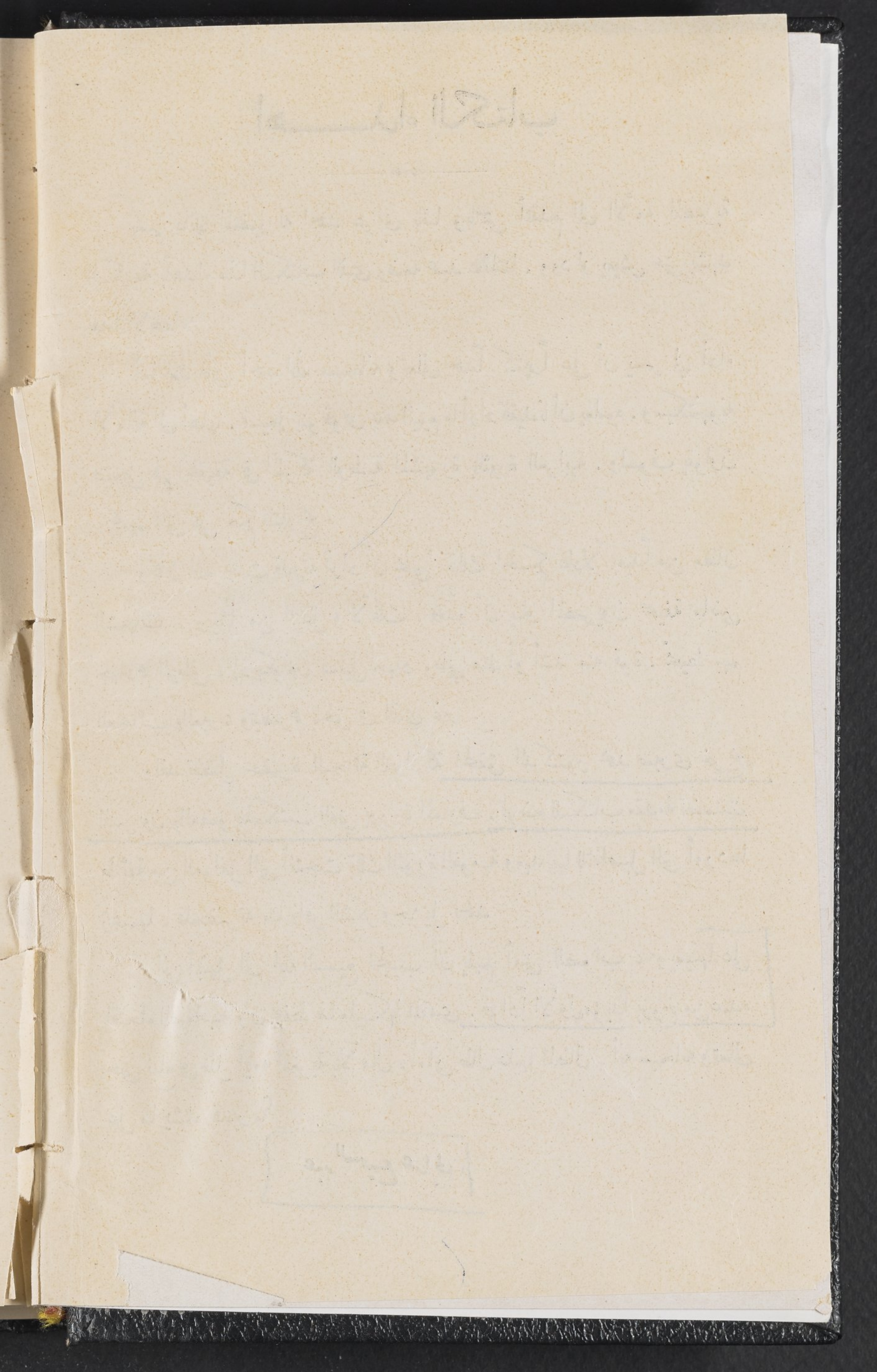
أما بعد فأنى أحمد الله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً على أن يسر لي أداء الأمانة الى أهلها . فسيعلم بنو قومى بعد اليوم ما أراد فقيدنا أن يعلموه . وسيكتنهونه فتتجلى لهم الحقيقة فى الحركة الوطنية المشهورة بالثورة العرابية . ولسوف يقولون كلمتهم التى هى حكم التاريخ

وكأن الله جلت قدرته أراد أن يجيئ ذلك الحكم عادلاً بعيداً من مظان الشبهات . بريئاً من الزغل والآفات . فقدَّر أن يتلو المصريون صحيفة ماضى جهادهم الوطنى ، إذ يكونون بسبيل جهاد وطني مثله أو أشد منه قوة . تحيط بهم العجائب والعبر ، وتبصرهم بالحق فى الذي غبر .

ولقد تفضل حضرة البحاثة الدراكة المحقق الدكتور محمد صبرى خريج السربون والعضو بالمكتب الفني بوزارة المعارف . فوضع للكتاب مقدمة تضمنت طائفة من العوامل التى أنتجت تلك الثورة القومية ومهد بها للتفاصيل التى أوردها زعيمها . فلحضرته منا وافر الشكر وجزيل الحمد

وانى أبتهل الى الله السميع المجيب أن يلهم أمتى الصواب ، ويعينها على اقتحام الصعاب ، وان يحفظ لها مليكها المفدى . فؤاداً الأول مؤيداً بروح من عنده حتى نبلغ فى ظل أيامه المغرية بالآمال . أمانى طال عليها المطال . أنه سبحانه وتعالى على ما يشاء قدير ؟

عبد السميع عرابى



مقـــــدمة

كتب الـكثيرون من أجانب ومصريين عن الثورة العرابية ولـكن قل منهم من توخى الحقيقة المجردة عن الهوى وأزاح عنها الريب والشكوك . لذلك نرحب بهذه المذكرات التى كتبها زعيم الثورة العرابية لانها تضئ لنا بعض النواحى وتذلل سبل البحث .

كانت الثورة العرابية أول حركة قومية قام بها المصريون بعد قرون عدة استسلموا فيها للغاصب حتى خيل الى الناس أنهم خلقوا للضيم كما خلق غيرهم للحكم والسلطان . ولـكنها كانت فترة قصيرة — وما أقصرها فى حياة مصر الخالدة — غشى فيها على طابع الشخصية القومية الذي لم تمحه محن الفاتحين . ثم ما لبثت ان زالت هذه الغشاوة فى أوائل القرن التاسع عشر اذ أتاح الله لمصر رجلا أسس أسرة يتولى منها الحكم أفراد يجرون الى غاية واحدة : عظمة مصر فى العصر العلوى .

وقد كانت مصر أمة واحدة فى لغتها، واحدة فى دينها ، واحدة فى أصلها ، واحدة فى ذكرياتها . يجمعها صعيد واحد في حدود واحدة . فطن محمد على الى ذلك ورأى أن هذه الوحدة العامة غير متماسكة فعمل على تمكينها وأوجد باصلاحاته الواسعة حياة جديدة فى مصر . وكون من المصريين جيشاً نظامياً جديداً كانت لوقائعه وانتصاراته صدى فى أنحاء النفس المصرية . وأرسل البعثات العامية الى اوربا فاتصلت مصر بالغرب اتصالا فكريا نبه الشعور القومى وأحيا ميت الآمال .

ولكن هذا الاتصال أصبح خطراً على مصر منذ ظهور وسائل النقل والمواصلات الحديثة من مراكب وقاطرات بخارية فى البر والبحر . فقد كان ذلك داعية الى نزوح الاجانب بكثرة الى مصر من مختلف الاجناس والاصقاع ومن أحط الاوساط . وكانت لهم امتيازات يعرقلون بها اصلاحات اسماعيل ، وكان هذا مصدر الضعف الاول لحكومته .

وكانت قناة السويس (١٨٦٩) — وهى أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب باعثاً على ايقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وقد كان فى انجلترا في منتصف القرن التاسع عشر حزب حر يخشى على الامبراطورية البريطانية من تشتتها وتفككها ويحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكونت فى اوربا الجمعيات الجغرافية وكثرت اكتشافاتها فى القارة الافريقية وربطت قناة السويس أجزاء الامبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحر عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لافريقيا : وهنا مصدر ضعف آخر لحكومة اسماعيل .

منذ ذلك الوقت أخذت انجلترا وفرنسا تتنافسان في استغلال مصر ووضع اليد عليها . وقد شجعهما على ذلك ظهور اسماعيل بمظهر من لا يحسب حسابا للعواقب . فقد كان فى اصلاحاته كما يقول « البارون دي ملورسى : « كالباني الذى اراد ان يبنى بيتاً يكلفه ما لا طاقة له به

فرهن الارض وتقدمت له الشركات الاوربية بالمال علماً منها بأنها ستضع يدها على الملك يوم يعجز المدين عن سداد دينه »

ولا ريب انهم كانوا يعيرون اسماعيل المال بافحش انواع الربا. وقد وضح كاتب انكليزى ، « سيموركي » ، في سنة ۱۸۸۲ ان مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع دينها الحقيقي ـ أي المبلغ المستعار حقيقة ـ بفائدة ٦ ٪ ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين رسمى لا يقل عن التسعين مليون جنيه .

كان أصحاب الاموال يعلمون انهم يخاطرون بأموالهم . وكان اسراف اسماعيل نذيراً لهم . فكان عليهم ان يحملوا تبعة عملهم ولكن روتشلد وأو بنهايم وغيرهما من اصحاب رؤوس الاموال كانوا على اتصال برجال السياسة فى انجلترا وفرانسا . فوجدت الحكومتان فى عجز الحكومة المصرية عن سداد ديونها وسيلة — لم تعرف من قبل — لتدخلهما تدخلا فعلياً منذ سنة ١٨٧٦ بحجة اصلاح المالية والادارة . وما الى ذلك من انشاء صندوق الدين وتعيين مراقبين ماليين وموظفين اجانب كانوا يعملون فى الحقيقة على تحويل الدين المالى الى دين سياسي .

وكانت انجلترا تحول دون حل المسألة حلا مالياً . وتطالب بوضع يدها على الادارة المصرية ضمانة للدائنين . فأرسلت الى مصر بعثات مختلفة تندد كل منها بسوء ادارة اسماعيل وتطلب كلما سنحت الفرصة ارسال اخصائيين سياسيين فى زي ماليين لاصلاح الامور من جديد وايقاف الحاكم المستبد عند حده .

وقد كان المصريون يشكون حقاً من حكومة اسماعيل المطلقة التى كانت ترهقهم بضرائبها واحكامها الجائرة . فلما تدخل الاجانب في شئون البلاد الداخلية واختلت الادارة اكثر من ذى قبل ووضحت نية القوم قلق المصريون على مستقبلهم ، وقد تجلى هذا القلق ابان الحرب الروسية التركية (١٨٧٧)، وهنا نذكر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده فى مذكراته عند ذكر جمال الدين ومبدأ النهضة المعنوية فى مصر ، قال :

« ... وكان طلبة العلم — طلبة جمال الدين — ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى أحيائهم . فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصاً فى القاهرة . كل ذلك والحاكم القوى فى علو مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع فى ضعف شأنه . ولا زال هذا الشعاع يقوى بالتدريج البطىء وينتشر في الانحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا فى سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) م .

« وجد الناس من نفسهم لذة فى الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة الروسـ[...] الى ما يرد من أخبار الحرب ، وكثرة الاجانب فى هذه ال[...] وورود الجرائد الاوربية الى طلابها من الاوربيين . ومخالطتهم [...]ار والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ... وسرى هذا الشعور الى

بعض الجرائد العربية التى كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم. فانطلقت فى ايراد الحوادث فوجد في الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها. وحدث بين العامة نوع من الجدال لم يكن معروفاً من قبل. ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها في نشر الاخبار ومناوأتها في المشرب. واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه. وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة.

« لم يكن ما ينشر في الجرائد محصورا في حوادث الحرب بل اجترأ الكثير منها على نشر ما عليه سائر الامم في سيرتهم السياسية والمعاشية. وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ فى الحكومة المصرية من سوء الاحوال المالية وأخذ الشيخ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الاقلام على التحرير وانشاء الفصول .. فتسابقت الى ذلك الكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه في عالم خيال. ومن يطلع على اعداد جريدة مصر والتجارة ومرآة الشرق والاهرام يرى حقيقة ما ذكرناه »

كان هذا التاريخ (١٨٧٧) منشأ ظهور حركة المعارضة وصحافة المعارضة فى البلاد. وقد يتوهم بعض المؤرخين ان اهتمام المصريين بالحرب الروسية التركية وانتباههم بعد غفلة يرجع الى شعورهم الدينى وتعلقهم بدولة الخلافة التى كانت مهددة بالاضمحلال. والواقع الذى لا ريب فيه أن اهتمامهم كان سياسياً اكثر منه دينياً لأن تقسيم

الامبراطورية العثمانية كان معناه وقوع مصر في قبضة انجلترا . وقد شهد بذلك السير صموئيل بيكر فى مقال أشار فيه الى هذه الحرب ونشرته جريدة التيمس الصادرة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، قال : « لقد تبين لجميع من كان لهم المام بالقراءة أن مصر أعلنت « مصلحة بريطانية » وحددت صفتها هذه اثناء الحرب . وفى الوقت نفسه اكتفت انجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا ، وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندي هندى قناة السويس واحتلت انجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدال العنيف الذى حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر عَلَى مصر وتجعل انجلترا السيدة المطلقة على قناة السويس . هذه حقائق لا ريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدها المصريون الذين لم يعزب عن فطنتهم أن الامبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى » .

بدأت الصحافة العربية السياسية تظهر فى مصر وبدأ الرأي العام يقوى أمام ضعف اسماعيل ازاء التدخل الاجنبي . ووجدت فى البلاد حركة قومية دستورية ترمى الى تقييد سلطة الحكومة المطلقة التى كانت فى الداخل رمز بطش وجبروت وفى الخارج رمز ضعف واستسلام ، والى اصلاح داخلية البلاد وماليتها لتخليصها من ربقة الاجنبى . وكانت الفكرة الدستورية تستمد قوتها من العوامل الآتية :

أولا — وجود مجلس نواب صورى منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد

اسماعيل . فلما تطورت الاحوال أراد المصريون توسيع سلطة المجلس واعطاءه حق الرقابة الفعلية على اعمال الحكومة .

ثانياً — بث جمال الدين الافغانى فى مصر منذ وفوده اليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستورى لعلاج أحوال الشرق المعتلة .

ثالثاً — اعتقاد المصريين ان استبداد اسماعيل مصدر ضعف حكومته لان عدم ارتكازها على الشعب اطمع فيها الاجانب وحكوماتهم .

رابعاً — تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ ـ ١٨٧٩) اثناء اقامتها في مصر بسوء ادارة اسماعيل واسقاط هيبته في أعين المصريين تمهيداً لاغتصاب سلطته .

وقد لعبت بعثة السير ريفرس ولسن (١٨٧٨) الدور الاكبر فى هذه السياسة . فنددت فى الاقاليم والمدن المصرية باعمال اسماعيل . وطلبت الى المصريين أن يعلنوا ظلامتهم اليها . فزادهم ذلك جرأة على جرأة . ثم أعلنت فى تقرير لها أن الحكم المطلق أصل البلاء وحملت اسماعيل بمرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ على انشاء مجلس وزراء متضامن فى مسئوليته برئاسة نوبار وعضوية ريفرس ولسن وزيراً للمالية ودى بلينيير وزيراً للاشغال .

كانت هذه الوزارة « المسئولة » تنفذ اغراض انجلترا السياسية والمالية فقضت على سلطة حاكم البلاد الشرعى وانفردت هى بالامر . وكان اكبر همها الحصول على المال بكل الوسائل ارضاء للماليين الذين مهدوا للساسة سبيلهم ، وقد عنيت الوزارة « الاوربية » بحشد الموظفين

الاجانب فى الحكومة المصرية وحرمت الادارة من المال اللازم لاصلاحها ، وبالجملة فقد ازدادت الامور اختلالا لم تعرفه مصر من قبل . فقام مجلس النواب فى أوائل سنة ١٨٧٩ يطالب بسلطة المجالس الاوربية وكان بطل الحركة فيه عبد السلام المويلحى ، وأخذت الصحافة المصرية تؤيده فى خطته وتطالب بتحقيق مبدأ المسئولية الوزارية امام مجلس شورى النواب لا امام انجلترا وفرانسا .

وقامت فى الوقت نفسه خارج المجلس حركة معارضة قوية يرأسها شريف ويشجعها اسماعيل سرا . وأخذت تطالب بانشاء وزارة دستورية مصرية بحتة مسؤولة أمام مجلس النواب . وقد دفع الرأي العام اسماعيل في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ الى تكوين وزارة وطنية برئاسة شريف فأخذت هذه الوزارة تجرى على سياسة اصلاح واسعة في الادارة المصرية وأعدت دستورا جديدا ولكن انجلترا وفرنسا عملتا على خلع اسماعيل واحباط هذه الحركة (٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩).

***

عنينا بعصر اسماعيل عناية خاصة لان أكثر المصريين يجهلونه واليه ترجع أسباب ومقدمات الثورة العرابية . فقد ترك اسماعيل مصر مثقلة بالديون . وترك موارد البلاد ومرافقها في قبضة الشركات الاجنبية تستغلها لحسابها . وترك الادارة المصرية فى أيدي الاوربيين . مما جرح المصريين في عزتهم القومية . فأعلنوا تعهدهم بسداد ديون مصر أيا كان مصدرها بشرط أن يتولى المصريون ادارة بلادهم تحت الرقابة

الاجنبية بشرط أن تكون مالية بحتة . ولكن عبثاً حاول المصريون في اواخر عصر اسماعيل وفي أوائل عصر توفيق أن يتخلصوا من الحكم الاجنبي . فقد كان الانجليز أصحاب السلطة الفعلية فى البلاد وكان الخديوى والوزراء المصريون آلة بأيديهم يحركونها كيف يشاؤون. فلجأ المصريون الى الثورة وقام الجيش وعلى رأسه عرابى نائباً عن الامة فى المطالبة بمجلس نواب — فان المجلس السابق كان الغى فعلا فى عصر توفيق — يكفل للمصريين حريتهم وإصلاح شؤون جيشهم وادارتهم قبل أن تدهمهم الحوادث .

ولكن اذا كان غرض الثورة الاساسى — وهى ثورة سلمية بحتة — منع الاحتلال العسكرى فقد كان غرض الانجليز ايجاد هذا الاحتلال تحت ستار الثورة . وهذا ما يفسر لنا من جهة شل سلطة البرلمان بحجة أن المراقبة المالية واقعة على جميع فروع الادارة المصرية فلا يجوز تعرض البرلمان لها . ومن جهة أخرى العمل على التفريق بين الخديوى والامة والتوسل بحزب السراى — وكان معظمه من الاتراك والشركس المعادين للعنصر الوطنى — الى خلق الدسائس والمؤامرات حتى اختلط الامر .

عندئذ أطلقت انجلترا قنابلها على الاسكندرية ظلما وعدوانا وأرغمت المصريين على الحرب للدفاع عن شرفهم وحريتهم . وكان ذلك بقرار صادر من مجلس الوزراء برئاسة الخديوى توفيق .

وتتلخص أسباب الهزيمة فى عدم تكافؤ القوتين عدة وعدداً ،

وانتشار الفشل فى صفوف المصريين بفضل حزب السراي الذى كان يبذر الوعود والأموال ، وعدم تحصين قناة السويس استناداً الى أقوال ديلسبس.

وقد قضي الأمر ، وكان الاحتلال ، وحملت الثورة تبعته على الرغم منها . ثم جرت ألسنة السوء بالصاق تهمة الخيانة بزعمائها وهم منها براء .

ومن قرأ هذه المذكرات بامعان عرف حكم التاريخ والتاريخ أكبر منصف .

محمد صبرى

دكتور فى الآداب من جامعة باريس
وأستاذ تاريخ بمدرسة المعلمين العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الناشر فى الخلق فضله . الباسط فيهم بالجود يده. نحمده فى جميع اموره . ونستعين به على رعاية حقوقه . ونشهد ان لا اله غيره . وان محمدا عبده ورسوله . ارسله بأمره صادعاً . وبذكره ناطقاً . فأدى امينا . ومضى رشيدا . وخلَّف فينا راية الحق من تقدمها مرق . ومن تخلَّف عنها زهق . ومن لزمها لحق . أما بعد حمد الله الذى جعل الحمد ثمنا لنعمائه . ومعاذا من بلائه . وسبيلا الى جناته . وسببا لزيادة احسانه . والصلاة على رسوله نبى الرحمة وسراج الأمة . وامام الأئمة . المنتخب من طينة الكرم . وسلالة المجد الأقدم . وعلى آل بيته مصابيح الظلم . وعصم الأمم . ومنار الدين الواضحة ومثاقيل الفضل الراجحة . صلاة تكون إزاءً لفضلهم . ومكافأة لعملهم . وجزاء لطيب فرعهم واصلهم . ما انار فجر . وخوى نجم . فأنى قد اطلعت على كثير من الجرائد والتواريخ العربية والافرنجية الموضوعة فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية . فلم اجد فيها مايقرب من الحقيقة . او يشفى غليل روادها من ابناء الامة . لذلك رأيت ان اكتب للناس كتاباً يهتدون به الى تلك الحقيقة الموموقة تمحيصا للتاريخ من درن الأهواء الفاسدة والمفتريات العاطلة . وسميته « كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فى عامى ٩٨، ٩٩ بعد الألف والمائتين هجرية

وفى ٨١ ، ٨٢ بعد الألف وثمانمائه ميلادية » قياما بالواجب علىّ لأبناء وطنى الاعزاء وتصحيحا للتاريخ . وخدمة عامة للأنسانية وبنيها . وصدرته بنسبي وبتاريخ حياتي ليعلم اني عربي شريف الأرومة مصري الموطن والنشأة والتربية .وهاك نسبي الشريف المتصل بسيد الأولين والاخرين صلى الله عليه وآله وسلم ..

الباب الاول

الفصل الاول فى نسبى الشريف

انا السيد احمد عرابى بن السيد محمد عرابى بن السيد محمد وافى بن السيد محمد غنيم ابن السيد ابراهيم بن السيد عبد الله بن السيد حسن بن السيد على بن السيد سليم بن السيد ابراهيم بن السيد سليمان بن السيد حسين بن السيد على بن السيد حسن بن السيد ابراهيم مقلد بن السيد محمود بن السيد احمد بن السيد حسن السجاعى بن السيد صالح بن السيد صالح البلاسي (نسبة الى بلاس وهى قرية صغيرة ببطائح العراق وهو أول من هبط مصر من أجدادنا وتزوج من السيدة صفية شقيقة السيد احمد الرفاعى الصيادي) بن السيد على بن السيد عبد الرحمن بن السيد عمر بن السيد عبد الرحمن بن السيد على بن السيد صالح الاكبر بن السيد محمد ابن السيد على الحافظ بن السيد قاسم بن السيد عبد السميع بن السيد عبد الفتاح بن السيد حسين الاصغر بن الامام على الرضا بن الامام موسى الكاظم بن الامام جعفر الصادق بن الامام محمد الباقر بن الامام

على الزاهر زين العابدين بن الامام الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بن الامام على بن أبي طالب كرم الله وجهه . وامى السيدة فاطمة بنت السيد سليمان بن السيد زيد تلتقى مع والدى عند السيد ابراهيم مقلد .

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم ... اذا جمعتنا يا جرير المجامع

الفصل الثانى

فى نشأتى الاولى

كان والدى السيد محمد عرابى شيخا جليلا رئيساً على عشيرته عالماً ورعاً تقياً نقياً موصوفا بالعفة والامانة . وكانت ولادتى فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ ببلدتنا التى تدعى هرية رزنة بمديرية الشرقية بضواحى مدينة (بو بسط) المشهورة الآن بتل (بسط) وهى بلدة قديمة موجودة قبل زمن تغلب الملك شيشاق بن نمرود الآشوري (رأس العائلة الثانية والعشرين) على مصر . لا كما يعرف البعض بما لا يعرف ويدعى انها من منشآت المغفور له محمد على باشا. ولا يزال فيها كثير من ذرية الفرس كعائلة كيوان وعائلة الدويتدار وعائلة(دراز) وعائلة(تمراز) مما يدل على قدمها. وهى واقعة فى شرقي مدينة الزقازيق علي بعد ميلين. وأما الزقازيق فهى منشأة فى زمن المغفور له محمد على باشا بعد انشاء قناطر التقسيم على بحر مويس (أو المعز لدين الله الفاطمى) وواقعة على مقربة من تل «بسطه» . وتعلمت القرآن الشريف وبعض العلوم الدينية فى

المكتب الذى أنشأه والدي وفى الجامع الازهر، وقد تعلم فى ذلك المكتب كثير من أبناء بلدتنا، حتى بلغ عدد المتعلمين فيها نحو نصفها. ومنه العالم الازهرى واللغوى الشهير الشيخ محمد حسين الهراوى والطبيب النطاسى عبد الرحمن بك الهراوي والكيماوى الشهير عبد العزيز باشا الهراوى. وكان قد أمر والدى بترتيب درس فقه فى المسجد الذى جدده للعامة بعد عصر كل يوم، وبعد صلاة العشاء، فتفقه عامة أهل البلد فى دينهم وصحت عبادتهم، وحسن حالهم بفضل قيام المرحوم والدى على تعليم قومه واهل بلده. ثم توفى رحمه الله تعالى وأجزل ثوابه فى ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤ هجرية (بالكولره) أى الهواء الاصفر بالغا من العمر ٦٣ سنة. فغدوت يتيما فى الثامنة من عمرى. وكانت تربيتي فى حجر والدتى وتحت رعاية اخى الاكبر السيد محمد عرابى الى أن تولى المرحوم سعيد باشا ولاية مصر فى ١٤ شوال سنة ١٢٧٠ هجرية حيث اصدر أمره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية حيث كان طلبي والحاقي بالعسكرية فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٧١ هـ

الفصل الثالث

فى دخولى العسكرية وترقيتى بها

فى التاريخ المذكور آنفاً دخلت العسكرية وكان ذلك فى عهد المرحوم محمد سعيد باشا الذى كان محباً لتقدم المصريين. فترقيت بالامتحانات أمام رجال العسكرية الى رتبة ملازم ثانى فى ١٥ ربيع أول

سنة ١٢٧٥ والى رتبة ملازم أول فى ١٧ جماد الثاني سنة ١٢٧٥ والى رتبة يوزباشى في ١٣ شعبان من السنة المذكورة والى رتبة صاغقولغاسي فى ٢٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٦ والى رتبة بكباشي فى ١٥ شعبان من السنة المذكورة والى رتبة قائمقام بك فى ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ وهى الرتبة التي لم يصل اليها أحد قبلي من العنصر المصرى . ثم ترقيت بعد ذلك فى عهد المغفور له توفيق باشا الى رتبة أمير الاى في رجب سنة ١٢٩٦ والى رتبة اللواء فى ربيع آخر سنة ١٢٩٩

الفصل الرابع

فى سفرياتى

كانت مدة المرحوم سعيد باشا كلها سفريات وتمرينات حربية من الاسكندرية الى مريوط ومنها الى دمنهور ثم الى القاهرة ثم الخنقاه فالعباسية فطره ثم الى بنى سويف فجبل الطير بمديرية المنيا الى قنا فسهل باب الملوك الى اسنا وكنت يومئذ عاملا فى الجيش فسعدت بالتوجه بمعيته رحمه الله الى المدينة المنورة لزيارة النبي صلى الله عليه وعلى آله .

وفى مدة الخديو اسماعيل انتدبت لترتيب عساكر من أهالى القلاع الحجازية المحالة ادارتها على الحكومة المصرية للمحافظة عليها بالنيابة عن الدولة العلية . فسافرت فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ من القاهرة الى بندر السويس و فى أول رمضان من السنة المذكورة توجهت براً على ظهر الجمال الى قلعة (نِخِل) بكسر النون والخاء وليس

معى مساعد ولا كاتب ولا أجر لى على ذلك العمل الشاق بل كانت جميع المصاريف اللازمة لى ولخدمى وللجمالة الذين رافقونا تصرف من مالى الخاص لأن الحكومة كانت لاتعطى رجال العسكرية أجر سفريات كرجال الملكية .

فلما وصلت الى (نخل) رتبتُ العساكر اللازمة لها من أهلها وارسلت العساكر المصرية التى كانت فيها الى القاهره بطريق البحر الاحمر وأنشأت فى قلعة (نخل) مكتبا لتعليم الاولاد القراءة والكتابة وشيئاً من القرآن الكريم وعهدت بمباشرة تعليمهم الى وكيل القلعة وفقيه البلد ثم توجهت الى قلعة العقبة فوصلتها بعد سفر ثلاثة أيام . ثم الى قلعة (المويلح) ثم الى قلعة (ظبا) ثم الى قلعة (الوجه) ورتبت فى كل من هذه القلاع مايلزمه من العساكر من أبنائه للمحافظة عليه وأنشأت فيه كذلك مكتباً لتعليم الاولاد تحت مراقبة وكلاء القلاع المذكورة ثم ارسلت جميع العساكر القديمة الى مصر بطريق البحر الاحمر كذلك.

وبعد اتمام تلك المأمورية على الوجه الأكمل قفلت عائداً الى مصر بحراً الى مدينة (القصير) ثم براً الى مدينة قنا ثم بحراً الى مدينة اسيوط ثم بطريق السكة الحديدية الى الجيزة فالقاهرة. وكان انجاز هذه المأمورية فى مدة خمسة واربعين يوما .

وبعد وصولى الى القاهرة بعشرة ايام توجهت الى مصوع حيث كنت مأموراً للحملة الحبشية مكلفا بأيصال الذخيرة والميرة الى الجيش اينما كان . فمكثت هناك الى انتهاء تلك الحركة المشؤومة التى بسببها بيعت حصص الحكومة فى قنال السويس (سراً بدون اشهار مزاد

عنها) للحكومة الانجليزية بمبلغ زهيد قدره اربعة ملايين من الليرات الانجليزية. ولو انها عرض بيعها على الدول الاوروبية لبلغ ثمنها ما ينيف على خمسين مليونا من غير مبالغة. على أنه لم يصرف من قيمة تلك الحصص درهم واحد على الحملة الحبشية بل استأثر بها الخديو اسماعيل لنفسه سلبا ونهبا.

الفصل الخامس

فى اسعد ايامى

مما تقدم يعلم انى دخلت العسكرية نفرا بسيطا في ١٥ ربيع أول سنة ١٢٧١ ﻫ وترقيت بسرعة غريبة جزاء ما بذلت من جهد عنيف حتى نلت رتبة قائمقام الآلاى فى ٢٤ صفر الخير سنة ١٢٧٧ وكانت تلك المدة عبارة عن ستة اعوام الا عشرين يوما هى ايام سعودى وخلو فكري من الاكدار الدنيوية ، فقد كنت فيها عزيزا مكرما عند حضرة محمد سعيد باشا وكثيرا ما كان يشركنى معه فى ترتيب المناورات الحربية وينيبنى عنه فى تلقينها الى اكابر الضباط بحضرته وعلى مسمع منه رحمه الله تعالى. ولشدة أعجابه بى اهدانى (تاريخ نابليون بونابرت باللغة العربية طبع بيروت) وهو بادى الغيظ على ان تمكن الفرنساويون من التغلب على البلاد المصرية. والتحريض على وجوب حفظ الوطن من طمع الاجانب. ولما طالعت ذلك الكتاب شعرت بحاجة بلادنا الى حكومة شورية دستورية فكان ذلك سببا لمطالعتى كثيرا من التواريخ العربية. وازداد هذا الشعور فىَّ تأصلا عند ما سمعت خطبة القاها المرحوم

سعيد باشا في مأدبة ادبها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين واعضاء العائلة الحاكمة واعاظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين بعد تناول الطعام في سرادق ثمين .

خطبة المرحوم سعيد باشا

قال مرتجلا : — ايها الاخوان: أنى نظرت في احوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من امم الارض. فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة كالعرب الرعاة (الهكسوس) والاشوريين والفرس حتى اهل ليبيا والسودان واليونان والرومان — هذا قبل الاسلام وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك . والاكراد والشركس . وكثيرا ما اغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في اوائل هذا القرن في زمن (بونابرت) وحيث اني اعتبر نفسى مصريا فوجب عليَّ ان اربى أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيباً حتى أجعله صالحا لأَن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الاجانب . وقد وطدت نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر الى العمل »

فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الامراء والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا. واما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشاراً . واما أنا فأعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس نظام (مصر للمصريين) وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة في قلوب الامة المصرية الكريمة

وفي سنة ١٢٧٨ هـ رأى المرحوم سعيد باشا ان الحكومة مديونة لمعامل المانيا وفرنسا بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ثمن بناء حوض للسفن بالسويس ومدافع كروب من المانيا . وملبوسات ومهمات حربية واسلحة جديدة من فرنسا . فاستعظم هذا الدين وأمر بصرف عساكر الجيش الى بلادهم وبيع ما فى الخزائن الاميرية من الامتعة الثمينة . وبيع جميع المعامل والورش القديمة الكائنة بالعاصمة والمحافظات والمديريات . وبيع الاطيان المتروكة وغير ذلك للوصول الى سداد هذا الدين . وأمر باعطاء من يرغب فى الخروج من خدمة الحكومة ارضاً معاشاً له ولأولاده من بعده وباحالة الضباط الى المديريات والمحافظات مستودعين بنصف مرتباتهم . وأمر بتخصيص مايلزم لهم من الرواتب على الاراضى الزراعية بخص كل فدان قرش واحد وربع القرش علاة على المال لحين تسديد الدين المطلوب من الحكومة . ثم يصير جمع العساكر والضباط ثانية والغاء الضريبة المؤقتة . واستمر الامر على ذلك الى ان توفى رحمه الله تعالى .

وفى أوائل سنة ١٢٧٩ هـ سافر سعيد باشا الى أوروبا لمعالجة نفسه من داء السرطان ومن هناك كتب وصيته الى قائمقامه فى مصر (وهو اسماعيل باشا الذى جلس على الاريكة الخديوية من بعده) قال فيها : —

« بما ان الضباط الوطنيين المترقيين من تحت السلاح قد اشتغلوا بملازمة نسائهم وتركوا دروسهم العسكرية ولو تركناهم على هذا الحال الذي لا يؤول عليهم الا بالوبال لفقدوا العافية والنظر . وصاروا عبرة لمن

يعتبر . وبما اننا نحن الذين ربيناهم وأظهرناهم فلا يصح لنا تركهم فى هذا الحال الذى ذكرناه لذلك فقد اقتضت ارادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نسأهم حتى ولا بالنظر اليهن بالعين والتشديد عليهم بمداومة تدريس القوانين ليلا ونهاراً فى قصر النيل . »

ثم توفى المرحوم محمد سعيد باشا فى ليلة ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ هـ وتولى اسماعيل باشا ولاية مصر فى التاريخ المذكور وعزل فى ٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ . بناء على طلب دول اوروبا عزله من الحضرة السلطانية لما تحقق لديهم من سوء الادارة والتبذير فى عهده وشدة الطمع والجشع اللذين لاحد لهما ولا نهاية . فكان عزله رحمة من الله بالمصريين . .

الباب الثانى

(النشأة الثانية)

الفصل الاول

(فيما تحملته من المظالم)

تولى اسماعيل باشا ولاية مصر فأمر بجمع العساكر وترتيب الآلايات وصار ترتيبي قائمقاما على الآلاي البيادة السادس مع أميرالاى بكرى بك. ولم يكن بهذه الرتبة من العنصر الوطنى بالآلايات غيرى . ولسوء حظى ترقى أمير الألاى الثاني المدعو خسرو بك الى رتبة اللواء (باشا)

لا بعلمه ومعارفه بل لكونه جركسياً ومن الخارجين على الدولة العلية مع ابراهيم باشا بن محمد على باشا فى تلك الفتنة الدهماء التى دكدكت سياج الاسلام وفضحت عورة المسلمين وكسرت شوكة الدولة العلية (الحامية لجميع الموحدين). وقد تعين المذكور أميراً على اللواء الثالث المكون من الآلاى الخامس والسادس. وعندما تكامل حشد العساكر اجتمعت الآلايات البياده والسوارى والطوبجية فى ميدان (طره) بسفح جبل المقطم وصار عمل تمرينات حربية حضرها الخديو اسماعيل وجميع رؤساء العسكرية. ولشد ما أدخلت السرور على الخديو حتى دعا جميع الضباط العظام من رتبة البكباشى فما فوقها الى مأدبة فخيمة فوق ظهر سفينته البخارية. ولم يكد يأخذ القوم مجلسه حتى وجد على المائدة عدة زجاجات مملوءة بأنواع المشروبات الخمرية المحرمة. والكؤوس المختلفة — وتلك حالة لم يسبق لنا رؤيتها لأنها غير المألوف والمعروف عندنا: ثم تقدمت الأطعمة فأكل المدعوون طعاماً شهياً لذيذاً وشرب من أراد الشرب منهم من تلك الخمور وتعفف من كره. وبعد الفراغ من تناول الطعام أعلن الخديو سروره وشكره لضباط الجيش على ما أبدوه من النشاط وحسن الترتيب فى أثناء التمرينات الحربية. وأمر لكل واحد من الباشوات بخمس مائة فدان ولكل من امراء الآلايات بمائتى فدان ولكل واحد من القائم مقامات بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة التى توجد فى بلاد مديريتى الغربية والمنوفية.

خرجت الاوامر من المعية الخديوية الى المديريتين المذكورتين

بتسليم الاراضى المذكورة الى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى استلام تلك الاطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه. فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية الى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة. ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الاراضى المملوكة لأربابها فيجاب الى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الاخرى التى توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد. حيث يخصص مقدار الارض المأخوذة منهم على جميع الافدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة. فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلاً من أراضيهم التى كانوا يملكونها. وقد تكون هذه الاراضى من أردئ أنواع الارض. وتلك أول مظلمة من المظالم الكثيرة التى وقعت فى عهد اسماعيل باشا..

وقد حماني الله من الوقوع فى شرك هذه المآثم على غير ارادة منى وذلك أن خسرو باشا امير اللواء الآنف الذكر كان رجلاً جاهلاً متعصباً لجنسه تعصباً زائداً عن حد المعقول. وكان قد أخبر ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم (الرومى الأصل) بأنى صلب الرأى شرس الاخلاق لا أنقاد لأوامره ولا أحفل بما يصدر منها عن ديوان الجهادية (الحربية). (وما بي والله من شراسة ولكنى جبلتُ على حب العدل والانصاف وبغض الظلم والاجحاف). وطلب منه توقيف تسليمى الاطيان المنعم بها علىّ لحين تحقيق ماافتراه من الكذب. فعرض ناظر الجهادية الأمر على الخديو مشافهة وصدر بناء على ذلك أمر المعية

لمديرية الغربية بعدم تسليمى تلك الأطيان حتى يصدر لها أمر آخر .

ثم أمر ناظر الجهادية بتحقيق مانسب الىّ فشكل لذلك مجلس عسكري برئاسة حسين باشا الطوبجى وعضوية محمد بك أمين أمير الآلاى الخامس وقائمقام الآلاي المذكور رشيد بك راقب وغيرهم من الجركس والترك — .

وحقيقة هذه المسألة هى أن هذا اللواء المتعصب لجنسه المتفانى فى الحقد على العنصر الوطنى كان يكره أن يكون تحت أمرته رجل شريف مثلى يتفانى فى نصرة الحق على الباطل . فعمل على اقصائى من مركزى ليتسنى له ترقية المدعو مصطفى سليم أحد بكباشية الأورطة التى تحت ادارتى الى رتبة القائمقام وترتيبه بدلا منى لكونه من ابناء الجركس المعاصرين له ولكونه صهر جاهين كنج باشا قومندان اللواء الأول .

واتفق فى ذلك الوقت امتحان الضباط الأصاغر لترقيتهم . اكمالا لضباط أورط اللواء المذكور فى مجلس برئاسة خسرو باشا هذا وبحضورى كعضو فيه ايضا . وبعد ظهور نتيجة الامتحان والاقرار على ترقية المستحقين كتبت العرائض عند الباشا المذكور وختمت من أرباب الامتحان . ولما عرضت علىَّ ختمتُ على عرائض من تقرر ترقيته وأبيت الختم والتصديق على ترقية ملازم ثاني يدعى حسين افندي لانه لم يجب فى الامتحان باجابة حسنة بينما كان آخر يدعى حسين افندي ايضا أجاب فى الامتحان جوابا حسنا وتقرر فعلاً ترقيته بمجلس الامتحان ولكن تأخر هذا وتقدم ذاك بدلاً منه بسبب المحسوبية ولكونه كان ملازما لخدمة البكباشى مصطفى افندي سليم المذكور فى بيته ...

فلما أبيت التوقيع على العريضة المذكورة طلب الى الباشا المشار اليه الموافقة على ختم العريضة لأجل خاطر البكباشى المذكور . فرفضت ذلك كل الرفض وطلبت ترقية المستحق . فأبى على ذلك وتأخر الاثنان من الترقي بعد جدال عنيف . وكانت هذه الحادثة سبب الوشاية بى عند ناظر الجهادية . وقد أوعز الباشا الى البكباشى المذكور بأن يختلق مكيدة يوقعنى فيها . فبحث الى أن وجد نفرين مسجونين في الآلاى لسبب فرارهما من بعد فرزهما وقبولهما . فكتب عريضة شكوى بلسانهما للباشا المشار اليه فحواها انهما لم يطلبا من بلدهما ولم يرسلا من مديريتهما وانهما لم يهربا من الآلاى وقد ظلمهما القائمقام (وهو أنا) لكونه يعرفهما من قبل فكتب عنهما للجهادية بطلبهما وحضورهما . وبناء على ذلك صار القبض عليهما فى بلدهما التي تسمى (فارسكور) من مديرية الدقهلية وارسالهما من المديرية الى ديوان الجهادية ثم الى الآلاى مكبلين بالحديد . ويطلبان التحقيق . فعقد لذلك مجلس خصوصي برئاسة حسين باشا الطوبجى ومن سبق ذكرهم وتبين من التحقيق تزوير دعواهما وثبت درج اسميهما بالكشف المرسل من المديرية الى ديوان الجهادية . وبالكشف المرسل من مأمور الفرز الى الآلاى ومن التلغراف الواضح المرسل من الآلاى الى ديوان الجهادية بفرارهما وطلب حضورهما . ومع ذلك حكم المجلس المذكور بحبسى ٢١ يوماً محاباة لخسرو باشا وناظر الجهادية . فاستأنفت الحكم وطلبت احالتى الى المجلس العسكرى الاعلى الذى تقرر فيه لغو وأبطال الحكم المذكور وحفظ الأوراق لفساد القضية وثبوت التزوير .

وهنا وقع الخلاف بين ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وكان «مملوكا روميا» وبين رئيس المجلس العسكرى الاعلى على باشا سرى وكان ارنؤوديا. بسبب حكم المجلس الاعلى المذكور بلغو حكم المجلس الابتدائى. وكان ناظر الجهادية يريد تأييد الحكم الابتدائى تصديقاً لما أخبر به الخْديو سابقاً فى المأدبة. فسعى لدى الخْديو في رفته ورفتى من الالاي وتم له ما أراد. ولكن الله ليس بغافل عما يعمل الظالمون. ففي الاسبوع الذى رفت فيه من الآلاي صدر أمر الخْديو بلغو اورطة اللواء الثالث الذى كان تحت أمرة خسرو باشا وتفرقت تلك الفرقة على الآلايات الاخرى. ورفت البكباشي مصطفى سليم رفتاً شنيعا مدة عشر سنين. ثم أصيب حسين باشا الطوبجى بفالج أودى بحياته. وكذلك أصاب محمد بك أمين الذى وافق على المحاباه فالج كصاحبه. أما أمين بك القبرصلى ناظر قلم تركى بديوان الجهادية وهو رجل رومى. فقد أصابه الله بقارعة قبل موته لميله مع الظالمين حيث زور أمراً خديويا ماليا فضبط وسجن ثم ضرب نفسه بمدية طلبا للانتحار. فعولج وأرسل الى السودان ومات قبل وصوله. وأما ناظر الجهادية فقد هلك فى حرب كريد ولكن ليس شهيداً بل أكل فريكا من قمح فانعقدت امعاؤه وقضى نحبه وأرسل الى مصر ودفن فى قرافة الامام الشافعى. وأرسل خسرو باشا الى السودان. وهكذا فأن كل من اشترك فى تلك الظلامة أصيب بمصيبة عظيمة.

الفصل الثانى

فى عودتى الى الخدمة بعد انقضاء المحنة

ولما كان رفتي من الآلاي بأمر ناظر الجهادية وبطريقة استبدادية ظالمة شكوت أمرى الى الخديو اسماعيل باشا والتمست طلب اوراق القضية وفحصهـا بديوان المعية وانصافى بوجه العدل لأن (العدل ان دام عمر والظلم ان دام دمر) وطلبت من راغب باشا النظر فى ظلامتى وكان حينذاك باشمعاونا للخديو وله نفوذ تام فى جميع المصالح الاميرية . فوعدنى خيرا وفى الحال كتب لديوان الجهادية بطلب جميع الاوراق المتعلقة بالدعوى المذكورة و بناء على ذلك ارسلت جميع الاوراق الخاصة بمسألتى الى ديوان المعية ففحصها ابرهيم باشا خليل رئيس قلم العرضحالات وعمل عنها نتيجة أوضح فيها تلفيق القضية وفسادها . ثم عرضت النتيجة على الخديو ولكنه لم يبد رأيه فيها . فمكثت على هـذه الحالة مدة ثلاث سنوات وانا اتردد علي المعية بلا فائدة . وفى ربيع اول سنة ١٢٨٣ﻫ كتبت عريضة استرحام ثانية للخديو فصدرت ارادة سنية مآلها ان العرضحال المقدم منى عرض على الخديو وانه عفا عنى . وبناء على ذلك صدر امره باستخدامى عند ظهور خدمة مناسبة .

وهاك نص التركي

فى ١٩ ربيع اول سنة ١٢٨٣ نمرة ٢٦ عرض

ديوان جهاديه ناظري سعادتلو حضرتلرى

٦ جى بياده سابق قائمقام احمد عرابى بك اشبو عرضحال منظورم اولدى خطا سنى عفو ايتمش اولديغمدن حاله مناسب خدمه ظهورنك استخدام ايتديرلمسى حقنده ايجابتى اجرا ايلمكز ايجون اشبو امرم اصدار قلندي .

مما تقدم يعلم انه لم يقع منى خطأ يصح صدور عفو عنه وانما كان الغرض من ذكر العفو التمهيد لأضاعة مرتباتي مدة رفتى والتخلص من مظنة الظلم وضياع الحقوق فكانت هذه المرحمة خالية من العدل الحقيق . وعلى ذكر العدل اذكر ماوقع ليعقوب سامى باشا فى عهد سعيد باشا وذلك انه كان معاونا بضبطية مصر بعد حضوره من حرب القريم فى سنة ١٢٧١ هـ برتبة صاغقولغاسى فوقع بينه وبين الضابط عبده باشا (وهو رجل شرير لايعبأ بفضيحة الحرائر فى سبيل حصوله على فدية من المال أو الحلى) خلاف لعدم موافقته على أغراضه الدنيئة انتهى برفته من غير ذنب . فرفع هذا شكواه الى سعيد باشا فصدر أمره رحمه الله بتحقيق تلك الشكوى فى ديوان الداخلية ولما ظهر من النتيجة أنه رفت ظلماً أمر سعيد باشا برفت عبده باشا من الخدمات الاميرية لظلمه والزامه بمرتبات يعقوب باشا سامى من تاريخ رفته واعادة المظلوم الى وظيفته كما كان . فأين هذا العدل المحض من تلك المرحمه الخالية من العدالة .

الفصل الثالث

فى احالتى الى الملكية

لما اخذت امر الخديو السابق ذكره توجهت الى ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وناولته اياه فقرأه وقال الحمد لله على ذلك فقد كنت خدعت وصدقت قول خسرو باشا وتسرعت فى الامر وعرضته على الخديو ولم استطع بعد ذلك تكذيب نفسي عنده وانا آسف على ما حصل مع علمي بما انت عليه من الذكاء والفطنة والاستقامة فارجوك ياولدى قبول اعتذاري فقلت عفا الله عما سلف والذى ارجوه الآن هو احالتى على مفتش الاقاليم وكان ذلك اتقاء لشر اعدائى السالف ذكرهم. فاجابنى الى طلبى. ولما عرضت امر الاحالة على المرحوم اسماعيل صديق باشا رحب بي وأكرمني وأمر فى الحال بتعيينى فى مأمورية مؤقتة هى المحافظة على النيل بمديرية الشرقية. وبلغ نيل ذلك العام ٢٧ ذراعا فبذلت جهدي فى أخذ الاحتياطات اللازمة لرد طغيان الماء وحفظ البلاد من الغرق وبعد انقضاء زمن النيل أحيل على عهدتى تشهيل بناء قنطرة فم الاسماعيلية بجرى قصر النيل والقنطرة البولاقية ثم تشهيل سد فم رياح الترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا وتشهيل قطع الاحجار بجهات العباسية والبساتين وطره والمعصره وشحن الاحجار اللازمة لذلك وللقناطر الخيرية ولجميع مديريات الوجه البحرى. وفى سنة ١٢٨٤ﻫ أحيل على عهدتى تشهيل بناء كوبري قشيشه العظيم على خط السكة الحديدية قبلى الواسطى وطوله ٥١٤ متر. وكوبرى الرقة بجرى الواسطة وكوبرى

أطواب على فرع الفيوم ثم السكة الحديدية من المنيا الى بندر ملوى.
وبعد اتمام تلك الاعمال المهمة على اكمل وجه مع مراعاة الاقتصاد فى المصاريف أقمت وليمة من مالى الخاص دعوت اليها رؤساء مصلحة السكة الحديدية ورؤساء الهندسة والعمال ورجال مديرية بنى سويف احتفالا باول قطار يمر على الكوبري المذكور وكان يوما مشهوداً . وبمراجعة الحساب كان الوفر فى المال ٢٥٠٠٠ جنيه مصري عن طلب المقاولين الاجانب الذين حاولوا أخذ تلك الاشغال . وبسبب توفير هذا لمبلغ وسرعة نهو البناء والتركيب وأحكام الاعمال على أحسن ما يرام كوفىء ناظر الدائرة الخاصة قاسم باشا رسمى بخمسة آلاف جنيه م . ولم يكن سوى واسطة للمخاطبات بينى وبين مصلحة السكة الحديدية . وكوفئت أنا على تلك الاعمال الشاقة الجليلة بالتقاعد والراحة من غير معاش لحين ظهور خدمة أخرى : فيالله ما أمر وأصعب تلك المكافآت المقلوبة على النفوس الحساسة الشريفة . وما اكثر العجائب فى الحكومات المطلقة المستبدة الظالمة.

الفصل الرابع

فى عودتى الى الخدمة العسكرية

وفى أوائل سنة ١٢٨٧ هـ عين قاسم باشا المذكور ناظرا للجهادية وهو رجل رومى بارع فى الاشغال الحربية والملكية نشيط فى كل اعماله. وكان يعرف قدر اعمالى واقتدارى مدة انشاء الكبارى السابق ذكرها. فطلبنى وكافنى الرجوع الى خدمة الجهادية فأجبته الى ذلك وترتبت

قائمقاما فى ٣ جى الاى بالاسكندرية . وفى سنة ١٢٨٨ ﻫ انتقلت الى رئاسة الآلاى الثانى البياده ولكن برتبتى من غير ترق . وفى اواخر سنة ١٢٩٠ ﻫ توجهت بالآلاي المذكور الى رشيد بطريق البر على شاطىء البحر الابيض المتوسط . وفى اوائل السنة المذكورة احيل ديوان نظارة الحربية الى عهدة الامير حسين كامل باشا بن اسماعيل باشا الخديوى . وصار فتح فرقة ثانية وثالثة في الجيش مكملة من الاسلحة الثلاثة أعنى بياده وسوارى وطوبجية وصار ترقى الضباط اللازمين لذلك استعداداً للحملة الحبشية المشؤمة . وبعد اختيار المختارين للفرقة الثانية من الذين ترقوا بحضرة الأمير المشار اليه قال للذين تأخروا عن الترقي (اجتهدوا أيها الضباط فى التعليم والتمرين حتي تدركوا ما وصل اليه اخوانكم الذين ترقوا)

والله يشهد وفطاحل الجهادية ان المتأخرين في الترقي هم أساتذة الذين ترقوا في العلوم الحربية . وهم أرقي أخلاقا وأدبا كحسين مظهر افندى البكباشى الذي ترقى فى عهد توفيق باشا الى رتبة باشا وقتل فى حملة (هكس الانجليزى) عند محاربة المهدى السودانى . وعلى فهيم البكباشي . ومتولى حافظ البكباشى . ومحمد على افندى البكباشى . ومحمد الدرى افندى البكباشي . وسعيد ناصف افندي البكباشى . وقد (قتلوا فى الحملات الحبشية والسودانية) ولكن الغرض يعمى ويصم .. ثم التفت الامير الىّ وقال بلهجة الآسف :—

إني طلبت من افندينا ترقيتك الى رتبة الميرالاى فقال انك من بتوع سعيد باشا . فقاطعته الكلام وقلت : انى لست بتاع أحد بل

خادم الحكومة والوطن وبلدى هرية رزنة بمديرية الشرقية . ولكن بتاع سعيد باشا هو راتب باشا لأنه ملكه . فقال لاتفتر همتك فى تأدية واجباتك وانى سأبذل جهدى في ترقيتك عند ترتيب الفرقة الثالثة . فشكرت له وخرجت وأنا شاعر بأني لا أنال خيراً فى عهد والده لأنى متحقق من أن خسرو باشا وراتب باشا ورؤساء الجراكسة يعارضون فى ترقيتي بكل مافى قدرتهم . وقد سمعت من أحد أمرائهم (وهو رجل معتدل غير متعصب لبنى جنسه على مافيه من غلظة) أنه حضر مجلساً لأولئك الجراكسة حيث تذاكروا فى اختيار الذين يريدون ترقيتهم الى الفرقة الثالثة . فعرض عليهم ترقيتى الى رتبة الاميرالاي مراعاة للحق والانصاف فأبوا عليه ذلك : فقال لهم ربما ترقي قهراً عنكم يوماً ما اذا لم يرتق برضائكم واختياركم . وأنتم تعلمون أنه أقدم القائمقامات وأعلمهم . وفيكم من كان تحت أمرته . فالأولى بكم أن لا تعرضوا أنفسكم للانتقاد . ولكنهم لم يزدادوا الا عتواً ونفوراً .

ولما ترتبت الفرقة الثانية والثالثة وتم ترقى الضباط . لم يقدر ناظر الجهادية الأمير حسين كامل باشا على الوفاء بوعده لاصرار السر دار راتب باشا على رفض ترقيتى . ومن الغريب أن الآلاى الذي تحت ادارتى ظل خالياً من ضابط من رتبة الاميرالاي مدة ثمانية أعوام . وكنت أنا القائم بوظيفة الاميرالاى بأحسن نظام وأكمل تربية وأدق تعليم وأحسن هيئة عسكرية : فما أوضح هذا الظلم المبين .

الباب الثالث

فى الحملة الحبشية

الفصل الاول

في سنة ١٢٩٢ هـ بدأت الحملة الحبشية بالسفر الى مصوع بعد قتل الثلاث أورط التى قام بها أراكيل بك الأرمنى محافظ مصوع . وكان معه يومئذ البكباشى على رائف والبكباشى احمد فوزى والبكباشى احمد سعيد قومندان الطوبجية والبكباشى عمر رشدى أركان حرب . فأغار على حدود الحبشة من جهة ستهيت وفرق العساكر فرقاً صغيرة وسار بهم الى اقليم (أسمره) . فأحاط بهم الأحباش وأفنوهم عن آخرهم ومثلوا بالقتلى . وجبّوا مذاكير من سلموا من القتل من العساكر المصرية . وكذلك ذبحت الفرقة التي أرسلت مع (مسنجر بك الانجليزى) الى (تجرة) ومنها الى الملك منليك ملك (شوا) بطريق (قبيلة الحنفلى) بقصد الهجوم على الأحباش والتغلب على بلاد يوحنا بمساعدة منليك الذي صار امبراطوراً بعد قتل يوحنا بيد الدراويش السودانيين : فلما قرب مسنجر بك من حدود (شوا) قام شيخ قبائل الحنافل برجاله وباغت العساكر المصرية ليلا وهم نيام فذبحهم عن آخرهم وأخذ أسلحتهم وذخائرهم وجميع مامعهم من الهدايا الثمينة المرسلة الى منليك . فلما جاءت هذه الأخبار الى مصر عظم الأمر واشتد الغضب على الخديوى اسماعيل باشا . فأمر بارسال الجيش المصرى

المركب من ثلاثة فرق الى الحبشة بطريق البحر الاحمر الى مصوع
وعهد بقيادة الجيش الى راتب باشا سر دار العساكر المصرية وأمر
هذا القائد العام أن يكون مقيداً برأى أركان حربه الجنرال لورنج وهو
أميريكانى لايعرف الفنون العسكرية وانما كان رئيس فرقة فى الحرب
الأَمريكية من ضمن الفرق الغير المنتظمة أى (المتطوعين). وكان
أكثر رجال أركان الحرب الذين معه من بنى جنسه فكان هذا الترتيب
سبب الفشل الذى حاق بالمصريين فى تلك الحملة . وقد عسكرت
العساكر المصرية بقرية (حرفيقوا) فى جنوب مصوع على بعد خمسة
أميال وقرية أم (كالو) غربى مصوع على بعد ستة أميال وقرية
(حطملوا) فيما بين مصوع وام كالو . ولعدم وجود ماء لهذا الجيش
العرمرم اشتغل كل فريق بحفر الآبار فلم يجدوا ماء الا مايكفيه ثلاثة
أيام ثم يصير الماء ملحاً. ولما كنت مأمور الحملة وفي عهدتى عشرة
آلاف حيوان من الجمال والخيل والبغال. (وأغلبها أخذ من المصريين
غصباً بلا ثمن) وكذلك العلف من الشعير والفول والذرة والتبن
(الذي أخذ من المصريين بلا عوض غير الوعود الكاذبة بخصم الاثمان
من الضرائب المطلوبة منهم وتلك الضرائب لانهاية لها ولا يمكن لاى
حاسب أن يعرف ماله وما عليه لكثرة الضرائب الغير قانونية) ولعدم
وجود الماء الكافى لهذه الحيوانات أمرت بحفر بئر فى جهة قرية ام كالو
لبعدها عن البحر . وبعد حفرها ظهر ينبوع ماء عذب سائغ شرابه
وماؤه كثير لاينقطع ولا يتغير . فأمرت ببنائها بالحجر بناء قوياً . وبناء

حوض بجانبها امتداده ثلاثون متراً وعرضه متران لشرب البهائم المذكورة . وأقمنا على البئر ساقية حديدية استحضرت من مصر وأجرينا الماء في مواسير استحضرت لهذا الغرض من مصر أيضاً الى جزيرة مصوع حيث عمل فيها حوض كبير مستدير لسقيا أهل البلد ومستخدمى المحافظة . ولا ريب فى انها باقية أثراً عظيما يعرفه سكان تلك البلاد الذين أصبحوا فى راحة عظيمة من عناء طلب الماء من الخيران البعيدة (أى مجارى السيل) .

مكث الجيش مقيما فى مضاربه مدة ثلاثة أشهر بغير عمل ولا تدريب وفي تلك المدة كان الخديو يرسل كثيراً من الطرشى (أي المخلل) والفجل والبصل والكرات خشية من حدوث داء (الاسكربوط) وكان جميع الرؤساء من أمراء الآلايات والبشوات من العنصر الجركسى الا واحداً يدعى محمد بك جبر وكان مصريا. وهذا لارأى له فى الأمر . وقد كانوا يحسبون للحبش الف حساب ويتهيبون من لقائه . ويظنون أن طول المكث فى مصوع وما حولها يحمل الحكومة المصرية مصاريف باهظة تعجزها عن القيام بنفقات الجيش اللازمة له الى النهاية فترجعهم الى مصر بلا قتال . وهذا الفكر الضئيل سمعته من أحد الامراء المشار اليهم . وهو ناقم مشفق من النتيجة .

الفصل الثانى

الزحف على بلاد الحبشة

قلق الخديوى اسماعيل من طول المكث فى مصوع ونواحيها وشدد على القائد العام راتب باشا ورئيس اركان حربه بلزوم سرعة الزحف على البلاد الحبشية والانتقام منها نظير ما وقع منهم من الاعمال الوحشية والتمثيل بالقتلى والاسرى كما ذكر. وكان ارسل ابنه حسن باشا ليشهد الحركات الحربية ويتدرب فيها ولا وظيفة له فى الجيش غير ذلك. فانقطعت وتيرة كل تقاعس وصدرت الاوامر بالشروع فى الزحف وأمرنى رئيس الجيش راتب باشا بأن اسلم كل الآى خمسين جملا لحمل ذخيرتهم الحربية وخيامهم ومؤونتهم وغير ذلك. فقلت له أنه من الضرورى ان يوجد مع كل الآى عشرة جمال خالية من الحمل حتى اذا ضعف بعض البهائم عن السير استبدل بغيره فقال لى لا تفعل ذلك ودع كل دابة تتأخر بحملها لا ترجع. فتعجبت لذلك الامر ولكن لم اراجعه. ولكي يتحقق من نفاذ امره أمر اثنين من معاونيه احدهما يدعى عبد الله الكردى البكباشى والآخر يدعى رجب صديق البكباشى الجركسى بأن يقفا فى باب الممر عند الشروع فى السير ولا يتركا دابة تمر بدون حمل.

سافرت الفرقة الاولى بقيادة امير اللواء عثمان رفقى باشا وسافر معها راتب باشا القائد العام واركان حربه ليلا فى اول يوم من شهر أغسطس سنة ١٨٧٦. وفى ضحوة اليوم المذكور سرت على آثارهم بحملة

قدرها خمسمائة دابة محملة مؤونة وعلفا واورطة من العساكر بقيادة البكباشى فرج عبد العال المشهور (بالدكر) . فلما بعدنا عن مركز أم كللو بنحو ستة أميال وجدت الجمال والخيل والبغال السابق ارسالها مع الفرقة الاولى منتشرة على رؤوس الجبال وبطون الاودية بأحمالها . بعضها يرتع ويرعى وبعضها مشتبك فى شجر السَلَمْ وشجر الابنوس وشجر ام غيلان . وبعضها ملق أحماله من الجبخانه والبقسماط والتبن والشعير والفول . فلما رأيت ذلك هالنى الامر وقلت فى نفسي هذا ما خشيت وقوعه وهذا ما أراده القائد العام برفضه ما عرضته عليه من قبل . فأمرت الحملة بالوقوف عن التقدم وأمرت قائد الاورطة الحامية للحملة بسرعة جمع الدواب المنتشرة بأحمالها . وفى أثناء ذلك مر علينا الأمير حسن باشا بن الخديو بمن معه من معاونيه وخدمه وشاهد ذلك بنفسه . فلما سألنى عن تلك الحالة أخبرته بحقيقتها . فتركنى وسار ليلحق بالفرقة الاولى . وعند جمع البهائم المنتشرة بأحمالها وجدنا نحو خمسين حملا من البقسماط مبعثراً هنا وهناك وتبين أن فرقة الجمالة التى أتت من سواكن هى التى ألقت أحمالها وفرت بجمالها . ومن حسن الحظ أن كان بالحملة خمسون جملا خالياً من الاحمال كاحتياطى . فحملناها الميرة ثم واصلنا السير الى الامام . وكنا نجد بين فترة وأخرى بغلاً محملاً جبخانه أو جملاً متروكاً بحمله فنأخذه معنا حتى انتهينا الى أرض مسبعة بعد أجتيازنا عقبة (نيقوص) حيث وجدنا فى مجرى السيل منها حفائر ماء فبتنا فيها وسقينا الدواب . وهى على بعد ثلاثين ميلاً من ام كللو . وماؤها عذب وهواؤها لطيف وفيها ينبت شجر (القَفَل) ولأوراقه رائحة زكية . وفى اليوم

الثانى توجهنا الى خور (بعرّظا) فوصلناها بعد العصر . وقد استقبلنا كثير من عساكر الفرقة الاولى التى كانت قد عسكرت على شاطىء هذا الخور وشكوا الينا الجوع لعدم اعطائهم القوت الكافى حيث كان لا يصرف للنفر أكثر من مائة درهم من البقسماط ومائة درهم من اللحم البقرى فى اليوم الواحد .

فصرحت لهم بالأكل حتى يشبعوا على أن لا يأخذوا معهم شيئاً وأقمنا هناك حتى أتت الفرقة الثانية بعد ثلاثة أيام وقامت الفرقة الاولى الى (قياخور) ثم قامت الفرقة الثانية بعد ذلك الى قياخور أيضاً ومنها الى (قرَع) بفتح الراء وصدر لنا الأمر باتخاذ (بعرظا) مركزاً متوسطا للحملة والمؤن والذخائر الحربيـة بين مصوع وقرع . وعسكر القائد العام بالفرقة الاولى وقائدها راشد باشا راقب فى قرع واختط فيها قلعة خفيفة . وكذلك فعل عثمان رفقى باشا بفرقته فى قياخور . وأقاموا على ذلك أربعين يوما ويوماً بلا عمل . فلم يستكشفوا ما حولهم من الأودية والخيران والجبال المنقطعة ، حتى ولم يضع رئيس أركان الحرب رسما لذلك لمعرفة أبعاد المواقع المناسبة لاتخاذها ميدانا حربياً ، وفي تلك المدة كانت الذخيرة ترسل يومياً الى قرع لاتخاذها مركزاً عاماً استعداداً لأمداد الجيش اذا تقدم الى مدينـة (عدوى) عاصمة مملكة الملك يوحنا حتى صارت زكائب البقسماط فى داخل الاستحكام كالبروج المشيدة العظيمة ، ومع ذلك كان القائد العام يأمر بمشترى كثير من الدقيق والشعير من سوق الاحباش . كل هذا والعساكر لا يعطى لهم الا نصف المرتب

من البقسماط مع أن النفر كان يعطى بأمر أركان الحرب مائة درهم من اللحم البقري أى ثلاثة أمثال المقرر له من اللحم . حتى فشا فى الجيش داء (الدوسنتارية) أى الاسهال الشديد مع الزحير المؤلم . ولولا جودة الهواء لهلكت العساكر من الجوع والاسهال .

وكان أحد القسس الفرنساويين المبشرين فى بلاد الاحباش يتردد كل يوم على رئيس أركان الحرب الجنرال لورنج الأمريكى مستطلعاً أحوال الجيش المصرى حتى علم بمقداره واتفق معه على الحركة الحربية التى تكون سبباً لهلاك الفرقة المصرية عند الصدمة الاولى، وكان يبلغ معلوماته فى كل يوم الى الملك ، فحشد هذا الملك جيشه وكان عدده ينيف على الثلثمائة ألف من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال على حسب عادتهم فى الدفاع عن كيان بلادهم. وأتى على مقربة من الجيش المصري المعسكر فى قرع ، وفى ١٢ سبتمبر من السنة المذكورة قمت بآخر حملة من مركز بعرظا وكان معنا ثلاث أورط بقيادة أمير اللواء راشد باشا كمال حتى وصلنا الى عقبة (بمبا) وهى عقبة صعبة الرقي مرتفعة عن سطح البحر بمقدار ثلاثة آلاف قدم لا يمكن للراكب أن يجتازها على ظهر جواده أو مطيته بل لامناص له من أن يترجل ويمشى على قدميه لصعوبة الرقي والهبوط ، ولا تمر الدواب فيها الا الواحدة بعد الاخرى . فاجتزناها بكل صعوبة بعد أن سقط بعض الجمال بأحماله من أعلى العقبة الى حضيض الوادى . ثم تابعنا السير حتى وصلنا الى خور عدرسا (والخور عبارة عن مجرى السيل في منخفض من الوادي) ، فبتناهناك حيث وجدنا

على شاطئه غابات من نخل البلح قيل انها من آثار عساكر السلطان سليم الذين أكلوا التمر وألقوا بنواته فى شاطىء الخور المذكور : وفى يوم ١٣ منه قمنا من تلك المحطة وسرنا الى الأمام حتى وصلنا الى (سهل عالا) وهو سهل واسع كثير الاشجار وهناك سمعنا دوى المدافع المتتابع وعلمنا بوقوع الحرب . فأسرعنا فى السير حتى وصلنا الى قلعة السلطان سليم الكائنة على سفح جبل قياخور بعد غروب الشمس بساعتين. وكانت قد انقطعت أصوات المدافع . فحططنا الرحال وهيأنا الطعام للعساكر والعلف للدواب وبعد الاستراحة استأنفنا السير ليلا ، فارتقينا عقبة قياخور فى ساعتين ووصلنا فرقة قياخور التى كان رئيسها أمير اللواء عثمان باشا رفقى . فتقدمنا منه وهو جالس يصطلى النار الموقدة أمامه من شدة البرد . وسألناه عن الحالة فاجابنا وهو فى حيرة واندهاش عظيمين بأن فرقة قرع هلكت عن آخرها (وكانت مركبة من سبع أورط بيادة وبطاريتين طوبجية) فأحزننا هذا الخبر المفجع وجلسنا معه الى نصف الليل حيث جاءت اشارة ضوئية بأن راتب باشا وحسن باشا ابن الخديو وجميع رجال أركان الحرب الأميركيين وصلوا الى مركز الفرقة سالمين، وأما راشد باشا راقب والاميرالاى محمد جبر وبقية الضباط والعساكر فقد استشهدوا فى المعركة ومن سلم منهم أخذ أسيراً، ولم يبق فى المركز الا أورطة واحدة من العساكر المستجدة كان لا يزيد سن أحدهم عن خمسة عشرة سنة . وفى يوم ١٤ من الشهر المذكور أطلق الأحباش قنابل المدافع المصرية التى اغتنموها بالأمس على مركز

العساكر المصرية بيد اخوانهم المأسورين، ثم هجموا هجوماً شديداً على القلعة المذكورة وتسلقوا جدرانها بشجاعة عظيمة وكانوا يدوسون قتلاهم وجرحاهم ولا يبالون بالموت، الا أن عساكر الاورطة المستجدة وضباطهم وراتب باشا ومن معه من المعاونين أبلوا بلاء حسنا فى ذلك اليوم وردوا الاحباش على اعقابهم خاسئين مدحورين . وقد شوهد راتب باشا وهو يصب ناراً حامية بيده على الاحباش الذين حاولوا الصعود الى قمة القلعة . وكان على الروبى البكباشى السوارى يطوف القلعة مراراً يحثهم ويشجعهم على المقاومة والمدافعة عن الشرف والنفس حتى ملئت الخنادق وما حولها من جثث الاحباش، وكان عدد القتلى منهم يزيد عن عشرين ألفاً، ولما رأى الاحباش من هذه الاورطة ما رأوا مما لم يكن لهم فى حساب ضعفت نفوسهم وندموا على هجومهم وتحولوا بعددهم وعديدهم ومن معهم من الأسرى المصريين من فرع الى مركز آخر داخل بلادهم .

الفصل الثالث

(فى خيانة أركان الحرب الأمريكيين الموظفين فى الجيش المصرى)

يذكر المطلع على ماسبق أن أحد المبشرين الفرنساويين كان يتردد فى كل يوم على الجنرال لورنج رئيس أركان الحرب . الذى وضع الخديو اسماعيل ثقته فيه . وكان القسيس المشار اليه . ينقل أخبار الجيش الى الملك يوحنا . ويعرفه بما دار بينه وبين الجنرال المذكور من الاتفاق . فلما علم الجنرال المذكور بأن الملك يوحنا فرغ من ترتيب

جيشه على مقربة من قياخور طلب من القائد العام الخروج من قلعة قرَع في صباح يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٦ م . فخرجت سبعة أورط بيادة وبطاريتان طوبجية الى النقطة التي اتخذت ميدانا للقتال . وهي على بعد ميلين من قياخور . وصار ترتيب الأورط البيادة على شكل طابور والطوبجية على اليمين . وكان وراءهم جبل وأمامهم خور عميق لاماء فيه كانه خندق طبيعي . وكان هذا الخور ملتفاً حول الجبل من الميمنة والميسرة . فظنوا أنهم بهذا الخور في حرز منيع من هجوم العدو عليهم . وكان (مكلس بك الطليانى) من أركان الحرب قد توجه من قبل بالأورطة الاولى من آلاى عثمان بك غالب وبكباشيها احمد افندى شعبان وعسكر خلف الجبل المذكور بحيث لايرى ميدان القتال ولا يعلم سبب وضع أورطته خلف ذلك الجبل .

واستعد جميع أركان الحرب الاوربيين والأمريكيين للملحمة فألقوا جانباً طرابيشهم الرسمية ولبسوا قبعاتهم . ثم ربطوا في أعناقهم مناديل بيضاء اشارة الى أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم الخطر عند اختلاط الجيشين على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره .

وبعد أن أخذ كل من الجيشين مكانه ورتب رجاله . ابتدأ جيش الحبش باطلاق المدافع . وكان معه ثمانية مدافع كانت أهديت الى الملك يوحنا من رئيس الحملة الانجليزية . مكافأة له على مساعدته الانجليز فى محاربة الأحباش فى عهد الملك (تيودور) . الذى انتحر فى قلعة (مجدلة) بعد انخزال جيشه . وخلفه يوحنا في ملك الحبش مع أنه لم

يكن من بيت الملك بل كان رئيساً للاشقياء وقطاع الطرق . وكان معه
كذلك ستة مدافع مصرية غنمها فى هجومه على اراكيل بك كما سبق
بيانه . فأخذت الطوبجيـة المصرية فى قذف الاحباش بنار حامية .
وعندئذ قسم الملك يوحنا جيشه الى ثلاثة أقسام فذهب قسم الى خور
يخفيه عن عدوه ثم دار على يمين المصريين بالأسلحة البيضاء . وقسم
ذهب الى شمال المصريين في خور أيضاً ومعه الحراب والسيوف . وقسم
مسلح بالبنادق قصد القلب مستتراً بالأشجار الملتفة والخيران المتشعبة .
جرى كل هذا تحت نيران المدافع . ولم تكد تقرب الأحباش من
العساكر المصرية حتى أطلقوا عليهم نارا شديدة . ثم اشتبك الجيشان
في قتال عنيف هجمت فيه ميسرة الحبش على ميمنة المصريين بالسلاح
الأبيض من خلفهم بقوة عظيمة فأفنوا رجال الطوبجية فى طرفة عين ،
واختلطوا بالألاى الاول اختلاطا هائلا فانهزمت العساكر المصرية
وسلموا ظهورهم لحراب العدو واندفعوا الى الشمال بدون انتظام .

واحاطت الاحباش بأورطة احمد افندى شعبان التي خلف الجبل
على حين غرة . فقاتل برجال اورطته قتال الابطال حتى فرغت ذخيرتهم
الحربية . ثم قاتلوا بالسونكي (اى حراب البنادق) حتى ضعفت قواهم
وخارت عزائمهم واشتد بهم العطش فافناهم العدو عن آخرهم . وكان
رصاص بنادق الاورطة المذكورة يصل الى خط القتال فأصاب كثيرا
من المصريين من بينهم المرحوم راشدباشا راقب رحمه الله تعالى . اما
محمد بك جبر حكمدار الآلاي الاول فقد انضم الى اورطة البكباشي

محمد افندى على الذى ثبت فى مكانه . ورتب اورطته على شكل قلعة وقاتل الحبش بشجاعة مدهشة حتى فرغت زخيرتهم الحربية فاستعملوا حراب بنادقهم حتي خارت قواهم واختلط بهم الاحباش حتى افنوهم جميعهم رحمهم الله تعالى .

واما باقي الاورط فكانت مندفعة فى هزيمتها كالسيل الجارف والسيف يعمل فى اعناق رجالها من خلفهم . ومن التي بنفسه فى الخور المذكور قتله الحبش من القسم المعين للميسره . وما زالوا كذلك حتى افنوهم عن آخرهم الا من كان على رأسه قبعة او فى عنقه منديل من اركان الحرب او من اسرع به جواده كراتب باشا وحسن باشا بن الخديو .

واغتنم الاحباش الاسلحة والزخائر الحربية والاموال وملبوسات العساكر وما معهم من حلى وساعات ونقود . بعد ان قتلوا من قتلوا واسروا من اسروا

ومما يحمر له الوجه خجلا مرور الاحباش فى اثناء هجومهم امام فرقة قياخور بحيث تصل اليهم مقذوفات المدافع المصرية وتمنعهم من التقدم ومع ذلك لم تطلق عليهم مقذوفة واحدة ولم تخرج البيادة الى الميدان لتساعد اخوانهم وتنقذهم من الفناء المحدق بهم .

وأدهى من ذلك أن البكباشى خسرو افندى كان طليعة بأورطة خارج القلعة . فلما رأى تقدم الاحباش أراد أن يعترضهم فمنعه عثمان باشا رفقي قومندان نقطة قياخور من ذلك وأمر برجوعه ودخوله القلعة وهم ينظرون الي اخوانهم حتى تم فناؤهم . مع أنه كان فى امكان

عساكر قياخور الهجوم على ميسرة الاحباش وتبديد شملهم لو أدوا واجباتهم الحربية .

لقد كان ترتيب الاحباش على هيئة مقعر حربى لا يتأتى لأعظم قائد حربى أن يأتي بأحسن منه. وكان وضع العساكر المصرية على الهيئة المذكورة من غير وضع حاميات للأجنحة لصد العدو عن الميمنة والميسرة. فكانوا كمن أوقع نفسه فى مضيق لا مخرج له منه الا بالقتل أو الاسر. وتلك نتيجة مخالفة أمر الله تعالى حيث يقول (ولا تأمنوا الا لمن تبع دينكم). وانتهت تلك الحملة التى سببها الطمع بالخيبة والفشل. ثم العودة الى مصر بعد عقد الصلح مع الملك يوحنا بمعرفة البكباشي على افندي الروبى الذي رجع الى مصر وترقى الى رتبة أمير الاى .

ثم أوفده الخديو بعد ذلك الى يوحنا ملك الاحباش بهدايا ثمينة . وفى مدة اقامته عند الملك المذكور كان الاحباش يشترون منه الريال (ابو طيره) بجنيه ذهب من النقود المسلوبة من القتلى والاسرى وحصل منهم بهذه الطريقة على مبلغ وافر لانهم لم يكونوا يعرفون العملة الذهبية ولا قيمتها .

ولما تم خذلان الحملة المصرية رجعت الي مصوع وتركت البلاد الحبشية التى كانت احتلتها . ثم عادت الى مصر فلم تلق فيها غير وجوه عابسة وكان الخديو قد عزم على محاكمة القائد العام والباشوات وأمراء الالايات ولكن اتفق اذ ذاك أن هجم حسن شركس مملوك المرحوم السلطان عبد العزيز على مجلس الوزراء فى الاستانة العلية وأطلق عليهم

الرصاص من مسدسه فقتل احمد باشا القيصرلى وغيره ثم قبض عليه وحوكم وقتل .

فخشى الخديو أن يصيبه مثل ما أصاب القيصرلى اذا أصر على محاكمة قادة جيشه الجراكسه فغير عزمه وبش فى وجوههم ووضع بيده النياشين فوق صدورهم. ثم كانت الحرب البلقانية بين الدولة العلية وبين الصرب والبلغار ورومانيا وروسيا. فأمدت مصر الدولة العلية بعساكرها تحت قيادة حسن باشا بن الخديو وراشد باشا حسنى وانتهت تلك الحرب بمعاهدة (استفانوس) ثم بمعاهدة برلين المشهورة . ثم رجعت العساكر المصرية الى مصر .

الفصل الرابع

فى الاحاطة بالمالية وعزل الوزارة المختلطة

فى أوائل سنة ١٢٩٦ هجرية صدر لنا أمر بالحضور من رشيد الى العاصمة وتسليم الاسلحة والمهمات وصرف العساكر الى بلادهم فحضرنا وكنا ثلاث ألايات بيادة فسلمنا المهمات فى يوم وصولنا وفى صباح اليوم الثاني ذهبت الى منزل محمد بك النادى الذى كان قد حضر بآلايه من رشيد معنا . فما استقر بنا الجلوس حتى جاء أحد ضباط آلايه برتبة يوزباشى يدعى احمد افندى نجم وأخبرنا بان تلاميذ الحربية وبعض الضباط أحاطوا بالمالية فجاءت عساكر برنجى الآى وأطلقت النار عليهم فشغلنا ذلك وأرسلنا أحد الضباط ليأتينا بحقيقة الامر . ولما عاد أخبرنا بحقيقة تلك الحركه وهى ان الخديو اسماعيل باشا اضطرب

وقلق قلقاً شديداً من ضغط الوزارة المختلطة التى كانت برئاسة نوبار باشا وعضوية رياض وعلى مبارك والسير ولسن الانجليزى ودى بولو نيير الفرنساوى وأراد أن يتخلص منهـا ويسقطها فأوعز الى جاهين باشا كنج (صنيعته المشهور) بخانق تلك الحركة الصبيانية وهذا حمل صهره لطيف بك سليم الضابط بالمدرسة الحربية على أخذ التلاميذ والذهاب الى المالية بمن ينضم اليهم من الغوغاء ويصيحوا متظاهرين بالتظلم من عدم صرف مرتباتهم المتأخرة من مـدة عشرة أشهر وينسبوا ذلك التأخير الى الوزارة المذكورة ويطالبوا بسقوطها تخلصاً من الاوروبين الذين كثر استخدامهم فى مصالح الحكومة المهمة ذات الايراد العظيم كالجمارك وميناء الاسكندرية والسكة الحديدية والتلغرافات والدائرة السنية ومصلحة الدومين وصندوق الدين ومصلحة المساحة وما شاكل ذلك. (وكانت كل مصلحة من هذه المصالح تعتبر نفسها كأنها حكومة مستقلة) فذهب لطيف بك ومن معه من الضباط الذين اضاع صوابهم الفقر والجوع الى المالية وصاحوا قائلين اصرفوا لنا حقوقنا من هذه الاموال المتراكمة فى خزينة المالية. وقد صفع بعضهم ولسن ونوبار وحقر رياض باشا وعلى مبارك. وعند ما خرجت تلك الالعوبة من مركزها وتعاظم خطرها جاء الخديو بنفسه الى المالية ومعـه اميرالاى الحرس الخديو على بك فهمى المشهور (بالذئب المصري) بأورطة من آلايه وحال بين المالية وبين اولئك المتجمهرين من التلاميذ والغوغاء. وأمر الخديو بضرب الرصاص على المتجمهرين حين رأى عبد القادر باشا حلمى رئيس معاونيه مضروبا بسيف على يده من احـد الضباط

الذين تطاول عليهم وضربهم وكزاً ببندقية احد العساكر . الا ان الأمير الاى المذكور اظهر حزماً ونظر فى عواقب الامور فأمر العساكر باطلاق اسلحتهم فى الفضاء . ولولا ذلك لكانت النتيجة وبالا على الخديو ومن معه لأنه امر بقتل اناس كثيرة يطلبون حقاً لهم مهضوماً . ثم انصرف المتجمهرون حانقين ناقمين وهاج الضباط فى جميع الآلايات واتفقوا على وجوب عزل هذا الخديو واعتلاء ولى عهده توفيق باشا مسند الخديوية المصرية . فلما علم الخديو بذلك ذهب الى مركز كل الاى على حدته وطيب خواطر الضباط ووعدهم بصرف حقوقهم المتأخرة وعزل الوزارة المذكورة ثم عزلها فعلا وعهد بالرئاسة الى اسماعيل باشا راغب

الفصل الخامس

(مخادعة دول أوروبا بظلمهم آخرين)

لما تخلص الخديو اسماعيل من ضغط الوزارة المختلطة السالفة الذكر خشي تعصب اوروبا عليه وانتقامهم منه فاسند تلك الالعوبة الصبيانية اليَّ والى محمد بك النادي وعلى بك الروبي من امراء الجيش . وقد طلبنا رئيس التشريفات عبد القادر باشا حلمى واخبرنا بأن الخديو علم بأننا هيجنا التلاميذ والضباط واغويناهم على الاحاطة بالمالية وانه سيجرى تحقيق ذلك فأن ثبتت ادانتنا عوقبنا بالعقاب الواجب. ثم صار يهددنا تاره ويعدنا بالسلامة تارة اخرى . فأجبناه بأننا حضرنا امس من رشيد وكنا مشغولين بتسليم الاسلحة والمهمات الى مخازن الحربية

وصرف العساكر الى بلادها حسب الأمر الصادر الينا . ولا علم لنا بتدبير تلك الحركة اصلا فكيف يتصور منصف اننا نستطيع اهاجة تلاميذ الحربية وغيرهم على ذلك العمل الخارج عن حدود الحكمة والروية فى ليلة واحدة . فتبسم ضاحكا لأنه يعلم ان الحركة كانت بأرادة الخديو وتدبير جاهين باشا كما ذكر آنفاً .. وكذلك طلبنا مأمور الضبطية محمود سامى باشا البارودى وأخبرنا بما أخبرنا به عبد القادر باشا حامى فاجبناه بمثل ما أجبنا به من قبله وانصرفنا وقد آنست فيه تأففاً من الظلم والاستبداد وميلا مع العدل والدستور . ثم عقد مجلس عسكرى فوق العادة تحت رئاسة الجنرال استون الامريكي رئيس أركان حرب وعضوية حسن افلاطون باشا ومحمد باشا المرعشلى رئيس هندسة الاستحكامات وكانوا كلهم يعرفون الحقيقة . فلما سئلت بالمجلس المذكور أجبت بنفى التهمة عنا وأبنت ان ترتيب حركة الاحاطة بالمالية يقتضى له مدة لا تقل عن شهر . وفى تلك المدة كنا فى رشيد . والمدارس الحربية ليست تابعة لنا ولا هى مقيمة معنا ولا كان واحد من ضباط آلايىنا موجود فى تلك الحركة على انه لو فرض وجود أحد منهم فيها فهو غير ملوم لان نساء الضباط وأولادهم فى العباسية بلا مأوي ولا دراهم فى أيديهم ينفقون منها على عائلاتهم . ولا خبز ولا تعيين يصرف لهم . ثم انتهى التحقيق واسدل عليه الستار

وكنت طلبت من السردار راتب باشا صرف جرايه وتعيين لتلك العائلات التى أحضرت من رشيد فلم يصغ اليَّ ولم يهتم بطلبى ولكن طلب بعد ذلك جميع ضباط الآلايات من رتبة البكباشى

فصاعداً الى سراى عابدين وكان الاجتماع عظيما في الفسحة الكبرى بالدور الاعلى وجاء الخديو يتلطف بكل واحد منهم ويعده خيراً . وفى ذلك الاجتماع صار ترتيبي وترتيب النادى بك والروبي بك بمعية الخديو بوظيفة ياوران . فتكلفنا ما يلزم لزى الياوران من النفقات الطائلة على غير جدوى .

أمور يضحك السفهاء منها * ويبكي من عواقبها اللبيب

ثم بعد أسبوع تعين على الروبى بك رئيساً لمجلس مديرية الدقهلية وتعين محمد النادى بك قائداً للالاى الثانى البيادة المستجد وأرسل الى الاسكندرية بآلايه . وتعينت قائداً للآلاي الرابع المستجد أيضاً ولكن برتبة القائمقام . ولما تم حشد عساكر الآلاى المذكور صار طلبى بطرف ناظر الجهادية الذى أمرنى بالذهاب الي راغب باشا . فلما توجهت اليه قال لي أن أهالي مديرية جرجا واسيوط انتخبوك نائباً عنهم فى تسليم سبعمائة ألف أردب قمح وفول وشعير الى بنك (منشا وقطاوى وبنك اجيون وابراهيم بيجه) بالاسكندرية . فقلت له ولم انتخبونى لذلك. قال لأمانتك فقلت وكيف ذلك وهم لايعرفوننى فقال انهم سألوا عنك وعرفوك . . .

والحقيقة هى أن الحكومة كانت تداينت من البنكين المذكورين نصف مليون جنيه مصرى لسداد بعض أقساط دين بنك (رتشلد) على أن يتسلما سبعمائة الف أردب من غلال جميع مديريات الوجه القبلي من الفيوم الى قنا واسنا . (بدعوى أن هذا الدين على الاهالى بضمانة الحكومة) وما كان انتخابي لتأدية تلك المأمورية من الاهالى حقيقة

بل كان رغبة من الخديو لابعادى عن مركز الآلاى كما صار ابعاد الروبى الى المنصورة والنادى الى الاسكندرية. فتوجهت الى الاسكندرية وأنجزت المأمورية بكل أمانة واستقامة حتى أعجب مديرا المصرفين المذكورين بشدة تمسكى بالعدل والانصاف وارتاحا الى ما قمت به من الاستلام والتسليم. وقد توفر على الحكومة نحو ٢٠٠٠٠ أردب فرق كيل وفرق معدلات ولو شئت لأغمضت عينى وسلمت الرسائل كما وردت لمخازن التجار وربحت مايساوى قيمة الوفر أومايقرب من ذلك ولكن هو الشرف لا يعادل بمال.

وفى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ سمعنا ضرب المدافع بالاسكندرية اعلاناً بعزل اسماعيل وولاية توفيق باشا الأريكة الخديوية. وقد شاهدت خروج الخديو المعزول من مصر منفياً ونزوله من منزل الفحومات وأدوات السكة الحديدية الذى نزل منه من قبل حليم باشا منفياً (وهو ابن محمد على رأس العائلة الحاكمة) فانظر الى اثار قدرة الله سبحانه وتعالى واعلم انه يكال لك بالكيل الذى تكيل به ومن حفر حفرة لأخيه وقع فيها...

سافر اسماعيل الى نابولى (وهى ثغر من ثغور ايطاليا) مطروداً كما سافر حليم باشا الى دار السعادة مطروداً ولكن شتان بين من طرد ظالماً ومن طرد عدلا.

فائدة

انتهت مدة اسماعيل باشا الخديو وهى سبعة عشر سنة كانت وبالا على المصريين لشدة نزقه وطمعه وسوء تصرفه وعدم انصافه. لم

أر فيها خيراً ولا ترقيت رتبة فى عهده كما قال بعض الخراصين ولا أقسمت على الدفاع عنه . ولا صحت حول قصره ولا انتهرنى أصلا . ولا هو قال أن صوتى أكثر قرقعة من الطبل وأقل نفعاً منه فليتق الله المتبجحون الكذابون الذين تقولوا ماتقولوه وافترواماافتروه فألزموا صاحب تاريخ «مصر للمصريين» بأن يخلط مفترياتهم وبهتانهم بحقائق كتابه على غير ارادة منه فجاء كتابه مشوهاً فيه الغث والثمين والصدق والكذب. ولكن الحق ظاهر وله أعلام . والباطل بين وله أعلام . ويستطيع كل عاقل منصف ان يفهم من عباراته الحقائق ولا يعبأ بما يجده فيها من الاكاذيب والاباطيل فانها ماوضعت الا ارضاء لذوى النفوذ من خصومى حلفاء الظلم والجور ونصراء الاستبداد والاستعباد. وهو أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية . وأقرب منه وأصح رواية تاريخ المستر ولفرد بلنت الذى ظهر حديثاً باللغة الانجليزية . وكذلك تاريخ المستر (برودلي) المحامى عنا فى سنة ١٨٨٢م الذى ألفه مدة وجوده فى القاهرة (وهى ثلاثة أشهر لغاية انتهاء المحاكمة) ولكن هناك أسراراً لايعرفها أحد من الناس غيرى فأحببت أن أظهرها للناس قبل موتى قياماً بالواجب علىّ لابناء وطنى المحبوبين : ولقد تحملت مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ومكثت برتبة القائمقام مدة تسعة عشر سنة أنظر الى صغار الضباط الذين كانوا تحت ادارتى فى عهدى سعيد باشا واسماعيل باشا وهم يترقون دونى . فترقى بعضهم الى رتبة الأميرالاى وبعضهم الى رتبة أمير اللواء . وبعضهم الى رتبة الفريق . لابعلم علموه من دونى ولابفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها فى ميادين القتال . ولكن لكونهم من مماليك أو أبناء

مماليك العائلة الخديوية . فاصطفاهم الخديو بالرتب والنياشين والجوارى الحسان والاراضى الواسعة الخصبة والبيوت الرحبة وحباهم بالاموال الكثيرة والحلى الثمينة من دم المصريين المساكين وعرق جبينهم .

الباب الرابع

الفصل الاول

فى تولية توفيق باشا

نقلا عما صح وسلم من العيب من تاريخ « مصر للمصريين » لمؤلفه الطيب الذكر سليم النقاش السورى الذى ذهب شهيد كتابه هذا على ماتضمنه من الحقائق قبل مزجه بما فيه من حشو باطل ولغو عاطل. فى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩م تولى محمد توفيق باشا الخديوية المصرية واعتلى اريكتها في ظروف صعبة واحوال مرتبكة بسبب سوء الادارة الماضية والمصاعب التى طرأت على احوال الديار المصرية قبل توجيه الولاية اليه :

وكان من أهم أسباب الاختلال اذ ذاك عسر الماليه وتداخل الاجانب فى أمور البلاد واستئثارهم بها على عهد الوزارة المختلطة (من الاوربيين والمصريين) فى آخر مدة اسماعيل باشا . واشتداد وطأتهم وطموح أبصارهم الي ماأوجب استحكام الضغائن فى صدور الجهادية واستيائهم من الاجانب بسبب قطع مرتباتهم . ومن أهمها أيضاً ماكان من بعض الاجانب أو أكثرهم من استخفافهم بالاهالى والاعراض عن

مصالحهم وتداخلهم فى الادارات وامور البلاد اجحافاً بحقوق الامة .
فكان ذلك سبباً في اتفاق نبهاء الامة ورجال العسكرية على انقاذ البلاد
من تداخل الاوربيين خوفاً من زيادة الاستئثار ولجأوا الى ما اصطلحوا
عليه كوسيلة لحفظ حقوقهم . واتخذوه كواسطة للحصول على استقلالهم
فى العمل .وادارة امور بلادهم بانفسهم .وفى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ ه وصل
الى مصر تلغراف الباب العالى مشعراً بتولية محمد توفيق باشا وهذه
صورة تعريبه : —

بناء على ان الخطة المصرية هو من الاجزاء المتممة لجسم ممالك
السلطنة السنية وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار . انما هى تأمين
اسباب الترقي وحفظ الامن والعمارة فى الممالك . وبناء على ان الامتيازات
والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة
الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية . وبناء على ان تزايد أهمية ما حصل
فى القطر المصرى ناشيء عما وقع من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة
العادة — وجب تنازل والد جنابكم العالى اسماعيل باشا — ثم انه بناء على
ما اتصفت به ذاتكم السامية من الرشد وحسن الروية — وعلى ما ثبت
لدى ملجأ الخلافة الاسمى من أن جنابكم ستوفقون الى استحصال أسباب
الامنية والرفاهية لصنوف الاهالى . والى ادارة أمور المملكة على وفق
ادارة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة العالية بتوجيه الخديوية
الجليلة الى (آصفانيتكم) . وبناء على الفرمان العالى الشأن الذي سيصدر
حسب العادة على مقتضى الارادة السنية السلطانية التى صار شرف صدورها
وبناء على ما كتب بالتلغراف الى حضرة المشار اليه اسماعيل باشا

من تخليته عن النظر فى امور الحكومة وتفرغه عنها — وبصورة وقوع انفصاله تحرر تلغراف هذا العاجز لكى يعلن حال وصوله للعلماء والامراء والمأمورين والاعيان واهل المملكة جميعاً .

انظر صحيفة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ الى ٤١

وتباشر من بعده أمور الحكومة وهذا من التوجيهات الوجيهة الى اثر استحقاق آصفاً نيتكم لتجري التنظيمات والترقيات مبدأ ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية : ولذلك صارت المبادرة الى ايفاء لوازم التهنئة لحضرتكم أيها الخديو المعظم والامر والفرمان فى كل حال لمن له الامر افندم

فصدرت الاوامر باعداد مايلزم للاحتفال بذلك ولما كانت الساعة العاشرة صباحاً أخذ الناس يتواردون افواجاً مخترقين بعرباتهم صفوف العساكر المصطفة على الجانبين : ثم ارتفعت الاصوات مبشرة بظهور الخديو الجديد فاطلقت المدافع مائة مرة ومرة وصدحت الموسيقى ونادى الجند (افند مز جوق يشا) وسارت به العربة يتقدمها الحرس الخديوى بالملابس الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين باشا وأمامه شقيقه حسن باشا ثم شريف باشا وهم جميعاً بالملابس الرسمية حتى اذا بلغ القلعة استقبله الذوات والاعيان ثم دخل قاعة الاستقبال وجلس يستقبل المهنئين وعلى يساره أخواه حسين وحسن ثم الوزراء فدخل العلماء يتقدمهم السيد البكرى نقيب الاشراف وسيد السادات ثم القاضى ثم شيخ الجامع الازهر وبعد ذلك دخل قناصل الدول بارديتهم الرسمية وقام اكبرهم سناً فخاطبه بقوله

سيدى — أرانى سعيداً بتقديمى لسموكم تهانى الهيئة السياسية والقنصلية بارتقائكم الى عرش خديوية مصر فان عواطف سموكم التى عرفت أيام ولاية العهد واكتسبتم حضرتكم بها ميل الناس جميعاً تضمن لنا أنكم ستوفقون الى تحقيق سعادة الامة المتعلقة بكم.

فان سعيتم الى هذه الغاية الشريفة فأنتم على يقين من ميل حكوماتنا ومساعدتها لسموكم.

« يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم تغريراً بالشرقيين »

فأجابهم الخديو بما مفاده: — يا حضرات القناصل ان جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتى الى تبوئي مكان والدى الذى تكرم بالتنازل عن الملك فقبلت ذلك لما رأيت من ميل الامة وانعطاف حضراتكم عازماً على صرف الهمة وبذل الجهد فى القيام بواجباتى — وما مولى انى بمؤازرة الامة ومساعدة حضراتكم ادرك غاية القصد والله أسأل أن يوفقنى الى ما فيه سعادة الامة وعمارة الوطن : اه

ثم دخل الذوات وأمراء العسكرية والملكية ثم أعضاء مجلس الحقانية ومجلس النواب ووجهاء البلاد ثم أرباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون وغيرهم وكانوا يدخلون من باب ويخرجون من آخر من غير أن يجلسوا فى حضرته وهو ومن حوله من رجال الحكومة وقوف على الاقدام يستقبلون وفود المهنئين ويؤدون التحية والسلام.

ثم رجع الى سرايه فعزفت الموسيقى وأطلقت المدافع مائة مرة ومرة وأخذ الناس فى الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم الصفوف وارتفاع الاصوات مما يجل عن الحصر . وبعد ذلك أرسل

الخديو تلغرافاً الى الباب العالي جواباً على التلغراف المؤذن بارتقائه الى عرش الخديوية هذا تعريبه الرسمي : —

وصل ليد التبجيل تلغرافكم السامى الآمر بأن فراغ محسوبكم والدى المحترم عن الحكومة المصرية وتوجيه مقام الخديوية من محض جليل عواطف الحضرة الملوكانية لعهدة عبدكم هما من مقتضى عالى ارادته السنية السلطانية - وبالحقيقة ان تكرم حضرة صاحب الخلافة الاقدسى الذات بتوجيه مقام الخديوية لعهدتى كان دليلا جليل المباني وبرهاناً بالفخر لا يعادله ثان على وجود عبدكم مشمولا بفيض النظر الملوكانى. وبما اني مهما بذلت من الوسع والمقدرة لايفاء ذرة من التشكرات المفروضة على هذه العنايات والآلاء أرى ذاتى عاجزاً بالكلية عن حق الايفاء والاداء فلهذا رفعت الى مقر اجابة الرب القدير أكف الادعية الخيرية ببقاء عمر وعافية وارتقاء شأن وشوكة الحضرة السلطانية مشفوعة بتكرار الدعوات المرجوة القبول بدوام موفقية فخامتكم وبمقتضى منيف إرادة الجناب السلطانى السنية قد صعدت رسمياً الى قلعة مصر فى الساعة العاشرة من يوم الخميس وهناك قد أعلنت الكيفية لجميع من حضر من العلماء والاشراف والوجوه والاعيان والرؤساء الروحانيين والمأمورين الاجانب ولكافة الاهالى وأطلقت لذلك المدافع ثم أخذت زمام الحكومة وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية الملوكانية بمباشرة أمور الخديوية عالماً علم اليقين أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفقية عبدكم الكاملة يحصلان بالثبات على قدم العبودية والتابعية للسلطنة السنية وأن بقاءها لا يقوم الا بالصداقة والاخلاص للذات

السنية الملوكانية . فاستمر على هذه الطريقة وأصرف الوسع والمقدرة بالاهتمام لاستحصال راحة ورفاهية أهالى مصر وسكانها والملتمس اعراض ذلك لعالى أعتاب الحضرة السنية السلطانية متخذاً ذلك وسيلة لاستبقاء توجهات فخامتكم العلية . وفى جميع الاحوال الارادة والفرمان لحضرة من له الأمر . اه (عن كتاب مصر للمصريين)

وقد ورد من بيت « روتشلد » تلغراف تهنئة للخديو بارتقائه الى كرسي الخديوية متضمناً أن هذا التغيير قد أزال الكثير من المصاعب التى حالت دون نفاذ شروط الميثاق المبرم بين الحكومة المصرية وبين البيت المذكور متعلقاً بقرض الأملاك الموهوبة .

سر مكنون

وفى ١١ رجب سنة ١٢٩٦ هـ سافر الخديو السابق اسماعيل باشا من القاهرة الى الاسكندرية حيث أقلته الباخرة « المحروسة » الى « نابولى » (ثغر من ثغور ايطاليا) وكانت معه أوراق مالية « بون » بمبلغ ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات كما صرح بذلك ابنه الخديو توفيق بحضورى وحضور خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والشيخ عبد الرحمن الابيارى إمام المعية فى أثناء تناول طعام الافطار على المائدة الخديوية فى شهر رمضان سنة ١٢٩٦ هـ اذ قال :

« ياليته ترك للحكومة ولو ستة ملايين لاصلاح شأنها » .

ولما وصل الخديو اسماعيل المعزول الى محطة مصر وقف الخديو توفيق مودعاً والده وعيناه مغرورقتان بالدموع . فضمه والده ثم قال له « لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين

خديو مصر . فأوصيك باخوتك وسائر الآل براً . واعلم أني مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك الارتباك . علي انى واثق بحزمك وعزمك فاتبع رأى ذوى شورك وكن أسعد حالا من أبيك،،.وكان من أشد المناظر تأثيراً فى النفوس منظر العبدان والجوارى وهم يودعون سيدهم وسيداتهم بأدمع مزجت بدماء القلوب ويرفعون أصواتهم بالبكاء حتى كادت تزهق أرواحهم حزناً وغماً . ثم سار القطار الخصوصى حتى وصل الى الاسكندرية فاستقبله فى محطة القبارى محافظ المدينة وأورطة من العساكر البيادة ثم ركب الزورق المعدله وتبعته زوارق المشيعين الى أن صعد فوق السفينة المحروسة فأطلقت المدافع ايذاناً بوصوله . وهنا نظر الى الثغر نظرة المودع الآسف فغلبه الدمع فبكي وأبكي كل من كان معه من أنجاله وآل بيته . ولما عاد المودعون من الباخرة انتشر دخانها الكثيف فى الفضاء . واندفعت تشق العباب الى أن غابت عن الابصار .

موعظة وتذكرة

من غريب التقادير الالهية أن مصطفى فهمى باشا كان قد انتدبه الخديو اسماعيل لمرافقة اسماعيل باشا صديق حين سفره الى دنقله فى سفينة بخارية بطريق النيل . فاستصحب معه رفاصاً بخارياً آخر وعند وصوله الى المعصرة ودَّعه ورجع الى القاهرة متأثراً مدهوشاً من ذلك الظلم العظيم الذى تم بقتل الرجل خنقاً في دنقله بلا تحقيق ولا بحث...ولما آذنت ساعة رحيل الخديو اسماعيل باشا من مصر شيعه مصطفى باشافهمى كذلك فى رفاص بخارى حتى وصل باب البوغاز ثم رجع

بعد تأدية واجب الوداع لمولاه فانظر الى عظيم قدرة الله سبحانه وتعالى

الفصل الثانى

(فى وزارة شريف باشا)

قدمت وزارة راغب باشا استعفاءها فقبله الخديو وتشكلت الوزارة الجديدة على الوجه الآتي :—

شريف باشا — للرئاسة والداخلية والخارجية

اسماعيل أيوب باشا — للمالية

عثمان رفقي باشا — للجهادية

مصطفى فهمى باشا — للأشغال

محمود سامى باشا — للمعارف

مراد حلمى باشا — للحقانية

وهذا معرب الأمر الذي أرسله الخديو الى شريف باشا بشأن تأليف الوزارة الجديدة .

يا وزيرى العزيز :

لقد استعفت الوزارة فاكلفك بتشكيل وزارة جديدة ولا أزيدك بحقيقة الحال علماً . ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت عليّ واجبات ليس من همى الا النهوض بها بامانة وشهامة على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطاليب المتراكمة عليّ مع الارتباك

والفكرة المالية التى انزعجت منها الخواطر اذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل. على انى عظيم الميل الى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحال السيئة. ومع هذه العواطف فانى عازم عزماً أكيداً على بذل الجهد وصرف الهمة الى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح وذلك بتقدير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة فى الخدم العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية. تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها وانجاز وعودها ووفاء عهودها. إلا ان ادراكي لهذه الغاية التي هى موضع آمالى يتوقف على مساعدة الأمة بجملتها ووجود الغيرة الوطنية فى قلوب مأمورى الحكومة وصدق العزيمة فى الذين يساعدوننى على ادارة الاعمال مسؤلين عما يفعلون. ويقينى أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً وانك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنيتى وللغاية التى أسعى اليها. فاقبل يا وزيري العزيز تأييد مودتي الصادقة.

(الامضا) محمد توفيق

كذا بعث الخديو الى هيئة النظار بمنشور مؤرخ فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٦ هـ. نمرة ٣ يظهر به أفكاره وآراءه ومستقبل سياسته واجراءآت حكمه وهذه صورته: —

ان العناية الالهية ساقت زمام الحكومة المصرية الى يدنا فضلا منها واحسانا . . فقد تشرفنا بامر شريف بذلك من متبوعي الافخم وسلطاني الأعظم نصره الله . فهذه نعمة لا يؤدي شكرها الا بحسن القيام باداء وظائف ذلك المقام وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى . فعليّ السعي والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وادارة أمور الحكومة على محور الاستقامة. وانى أعلم ان المقام صعب ولكن بحسن اخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكان الديار المصرية عموماً ومن المأمورين كافة اعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير . ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم ان تكون شورية ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً لا أتحول عنه : فعلينا بتأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الامور المتعلقة بها بحسب مقتضيات الاحوال. صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رئاستكم وانى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والامانة والاستقامة ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ويعرفون ان أعظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأغلى الحلى حلية الاستقامة وأقوم الطرق طريق الحق والعدل.

فاول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل المساعى المقتضاة لايصال الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسألة وان كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة الا أنه من المأمول حصول التخلص

منها باتخاذ التدابير الحسنة : ولاشك في انكم تبذلون فى هذا السبيل جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار . ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لانها هى ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ويجب علينا أيضاً دوام السعى فى تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الاهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب . وأيضاً يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى في القطر المصري : والتجارة أيضاً مما يجب الاعتناء بشأنه والسعى فى تكثيره باعطاء الحرية لها مع الاهتمام باصلاح مايلزم اصلاحه من أحوال الادارة فى جهات الحكومة باجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان . فهذه هي الامور التى أظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد . ومسالك تدبير الممالك فى جميع الاقطار . فالامل أن تصدقوا هممكم فى رؤية أمور الحكومة متحدين فى القلوب متفقين فى الافكار وفقنا الله الى مافيه الخير والصلاح إنه ولى التوفيق اه — (اقرأ تفرح جرب تحزن)

(المرتبات السنوية للبيت الخديوى)

وأول عمل اهتم به مجلس النظار هو تعيين رواتب الخديو وأهل بيته على ما يأتي بيانه : —

جنيه مصرى	
١٠٠٠٠٠	للخديو توفيق
٣٥٠٠٠	لوالدته
٢٠٠٠٠	لحرمه

جنيه مصرى	
١٥٥٠٠٠	ما قبله
٣٠٠٠٠	للخديو السابق
٢٥٠٠٠	لحرمه
٣٦٠٠٠	لحرمه الباقيات بمصر
١٨٠٠٠	لتوحيده هانم
١٨٠٠٠	لحسين باشا كامل
١٨٠٠٠	لحسن باشا
جنيه ٣٠٠٠٠٠	

﴿ السم فى الدسم ﴾

الفرمان الشاهانى وتداخل اوربا

وفي يونيو سنة ١٨٧٩ م ورد تلغراف من باريس ينبيء بان الباب العالى أرسل الى دول اوربا منشوراً يبين فيه كيفية تنازل اسماعيل باشا وإلغاء الفرمان الصادر سنة ١٨٧٣م . ويؤكد مع ذلك انه عازم أن يحفظ لمصر مالها من امتيازات الاستقلال الاداري. فأوجس أولياء مصر من هذا الامر خيفة : واختلفت فيه أقوالهم حتى ورد بالتلغراف ثانياً أن الدول اتفقت على معارضة منشور الباب العالى باثبات ذلك الفرمان وتأييد مامنح به من الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية . فانتفت الاوجال بذلك وأيقن الناس أن الدولة العلية ستعدل عن هذا القصد . ثم ورد تلغراف آخر ينبيء بان الباب العالى أصدر منشوراً ثانياً يتعلق بفرمان سنة ٧٣ مفاده أن السلطان رأي أن يثبت لخديو مصر الحقوق

والامتيازات الممنوحة فى ذلك الفرمان لا بواسطة الدول ولكن من تلقاء نفسه . وأعقبه تلغراف آخر من الآستانة يقول انه اذا لم يقرر السلطان أحكام الفرمان الصادر فى سنة ١٨٧٣م فى الفرمان الذى سيبعث به الى الخديو الجديد يتعين على فرنسا وانجلترا اذ ذاك أن تطلبا الاستقلال التام للحكومة المصرية . وجاء فى تلغراف من باريس أيضاً أن انجلترا وفرنسا تمهلان الباب العالى فى إبلاغ صورة الفرمان لهما الى يوم الاثنين وهو الفرمان المثبت لخديوية توفيق باشا فاذا مضت هذه المهلة ولم يبلغهما الفرمان فانهما تعزمان على المناداة باستقلال مصر . ونذكر هنا صورة فرمان سنة ٧٣ معربة إتماماً للفائدة

(فرمان سنة ١٨٧٣م بعد الديباجة)

قد نظرنا بعين الاهتمام الى طلبك المتعلق باصدار خط سلطاني يجمع بالتفصيل والتغيير اللازم جميع الخطوط الصادرة بعد الفرمان المانح للمرحوم الوالى محمد على باشا الحكومة الأرثية سواء كانت تلك الفرمانات متعلقة بكيفية الخلافة أو بالحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة لحال الخديوية وسكانها . فهذا الفرمان من شأنه أن ينسخ فى المستقبل حكم تلك الفرمانات جميعها بما يتضمنه بما سيأتى بعد ويكون دائماً نافذاً مرعىّ الاجراء .

ان كيفية وراثة الحكومة المصرية المقررة فى فرماننا الصادر ثانى ربيع الآخر سنة ١٢٧٥ هـ قد غيرت على وجه ان تنقل الخديوية من متبوىء كرسيها الى كبير أبنائه ومن هذا الى بكر أبنائه أيضاً وهلم جرا —

علماً بان ذلك أدنى الى المصلحة وأشد ملاءمة لأحوال البلاد المصرية .
واختصاصاً لك بانعطافى الذى صرت له أهلا بحسن سعيك واستقامتك
واجتهادك وأمانتك واثباتاً لذلك أجعل قانون الوراثة لخديوية مصر
ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائمقامية سواكن ومصوّع وتوابعهما
كما تقدم بيانه بحيث تكون الولاية لبكر أبنائك ثم لبكر أبنائه من
بعده فاذا لم يرزق من ولى الخديوية ولداً ذكراً كانت الولاية من بعده
لاكبر اخوته أو لأكبر بنى أخيه الاكبر كما تقرر ولا تكون هذه
الوراثة فى أبناء البنات. ولأجل تأييد هذه الاحكام ينبغى أن تكون
الوصاية فى حال كون الوارث قاصراً على الصورة الآتية وهى : —

اذا توفى الخديو وكان كبير ولده قاصراً أى غير بالغ من العمر
ثمانى عشر سنة يكون هذا القاصر بالحقيقة خديوياً بحق الوراثة
فيصدر اليه فرماننا بوجه السرعة. واذا كان الخديو المتوفى قد نظم
قبل وفاته أسلوبا للوصاية وعن كيفيتها وذوى ادارتها بصك مثبت
بشهادة اثنين من رؤساء حكومته فأولئك الأوصياء يقبضون اذ ذاك
على أزمة الاعمال عقب وفاة الخديو ثم ينهون بذلك الى الباب العالى
ليثبتهم في مناصبهم . ولكن اذا توفى الخديو بغير وصية وكان ابنه
قاصراً فمجلس الوصاية عندئذ يؤلف من متولى ادارة الداخلية والحربية
والمالية والخارجية والحقانية ومن قائد العسكر ومفتش المديريات .
فيجتمع هؤلاء الذوات وينتخبون للخديو وصياً باجماع الرأى أو
بغالبيته . فاذا تساوت الآراء لأثنين من المنتخبين كانت الوصاية
لأرفعهما رتبة باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فما بعدها . ويشكل

مجلس الوصاية من الباقين فيباشرون جميعاً أمور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطنتنا السنية ليصدق عليه بالفرمان الشريف ، وكما انه لايجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل إنتهاء مدتها فى الصورة الأولى أي فيما اذا كان بحكم وصية الخديو المتوفى فكذلك لا تغير فى الصورة الثانية .

وأما إذا توفى الوصى أو أحد أعضاء مجلس الوصاية فى خلال تلك المدة فينتخب بدل الأول أحد أعضاء المجلس وبدل الثانى أحد ذوات المملكة . وبمجرد بلوغ الخديو القاصر ثمانية عشر سنة يكون راشداً فيباشر ادارة أمور الخديوية . وذلك مما تقرر لدينا واقتضته ارادتنا السلطانية .

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها ورفاهية سكانها من أهم الامور لدينا وكانت إدارة المملكة ومنافعها المادية المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفر أسباب السعادة عائدة على الحكومة المصرية رأينا أن نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها على شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقا للحكومة المصرية . وذلك ان كانت ادارة الملكية والمالية بجميع فروعها وأحوالها ومنافعها عائدة بالحصر على الحكومة ومتعلقة بها . وكان من المعلوم ان ادارة أى مملكة وحسن انتظامها وتزايد عمرانها وسعادة سكانها مما لا يتم الا بالتوفيق والتطبيق بين الادارة العمومية والاحوال والموقع وأمزجة السكان وطبائعهم . فقد منحناكم الرخصة المطلقة فى وضع القوانين والنظامات الداخلية حسب الحاجة واللزوم .

ولأجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من قبل الرعية أو من قبل الحكومة مع الأجانب وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير أسباب التجارة. منحناكم أيضاً الرخصة التامة فى عقد المشاركات وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الاجنبية في أمور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات الجارية مع الاجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها . على شرط أن لا يكون ذلك موجباً للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية .

ولكون خديو مصر حائزاً لحق التصرف المطلق في الامور المالية فقد أعطيت له الرخصة فى عقد القروض من الخارج بغير استئذان عند ما يجد لذلك لزوما على شرط أن يكون القرض باسم الحكومة المصرية . وبما ان أمر المحافظة على المملكة وصيانتها من الطوارىء وهو أهم الامور وأحوجها الى العناية من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد منحناه الاذن المطلق بتدارك أسباب المحافظة وتنسيبها على مقتضي ضرورات الزمان والحال و بتكثير أو تقليل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد . وأبقينا كذلك لخديو مصر امتيازه القديم لمنح الرتب العسكرية الى أمير الاى والملكية الى الرتبة الثانية . على شرط ان تكون المسكوكات المضروبة فى مصر باسمنا الشاهانى وتكون أعلام العساكر البرية والبحرية فى القطر المصرى كأعلام عساكرنا السلطانية بلا فرق أو تمييز .

ولا يجوز لخديو مصر أن ينشىء البوارج المدرعة بغير استئذان

أما سائر السفن والبوارج ففى استطاعته أن ينشئها متى شاء . ولاجل اعلام الاحكام السابق بيانها وتأييدها أصدرنا اليكم هذا الفرمان الجليل القدر من ديواننا الهمايونى وأعطى لكم متمما ومعدلا وشارحاً للخطوط الشريفة والأوامر المنيفة الصادرة الى هذا التاريخ سواء كان فى وراثة الحكومة المصرية وفى كيفية الوصاية أو فى ادارة الامور الملكية والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهمات على شرط أن تكون أحكام هذا الفرمان الجديدة نافذة مرعية الاجراء على ممر الزمان قائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا السلطانية .

فينبغى أن تعلموا قدر لطف عنايتنا وتؤدوا الشكر لها وتصرفوا الهمة الى تنظيم الادارة على محور الاستقامة والى الاخذ باسباب وقاية الرعية واصلاح شؤونها وتأييد راحتها على حسب ما فطرتم عليه من الغيرة والاستقامة وحسن الاخلاق وما وقفتم عليه من أحوال تلك الجهات وأن تراعوا أحكام الشروط الواردة فى هذا الفرمان الجديد مع تأدية المائة وخمسين ألف كيس المضروبة على الديار المصرية خراجاً سنوياً فى أوقاتها المعينة الى خزينتنا العامرة السلطانية على الترتيب والقواعد المرعية اه

ملاحظة

مضت مدة بعد ورود تلغراف الباب العالى المؤذن بولاية توفيق باشا ولم يرد الفرمان السلطانى المؤيد لذلك . فاختلفت الآراء والظنون

فى أمره وفى أسباب تأخيره . ثم ورد تلغراف من لندن فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٩ يفيد أن الباب العالى قبل اجابة لطلب انجلترا وفرنسا أن يقرر جميع الامتيازات الواردة في فرمان سنة ٧٣ ولكن على شريطة أن الخديو يعرض عليه المعاهدات قبل ابرامها . فطلب سفير الدولتين ابدال قوله (يعرض) بكلمة (يخبره) وصرحا بانه اذا تقررت جميع امتيازات سنة ١٨٧٣ بغير احتياط ولا استدراك فانه يزاد خراج مصر واما اذا مست تلك الامتيازات فان الخراج ينقص . (بخ بخ .. كان البلاد المصرية بلاد انجلترا وفرنسا ...

﴿ مخاطبة بين مكاتب التيمس والخديو ﴾

قال المكاتب — تشرّفت بمقابلة الجناب الخديو فذاكرته فى أحوال مصر الحاضرة فقال لى — أولا . انه لا يبرح مقيد اليد عن العمل حتى يرد الفرمان . ثم قال أما الوزارة الحالية أى (وزارة شريف باشا) فليست برديئة بل هى مؤلفة من أحسن من لدى من الرجال الا أنه يقال أنه لابد من فصل شريف باشا وهو أمر يسير قوله ولكن أين أجد وزارة جديدة . قال المكاتب فذكرت اسم نوبار باشا فاجاب كلا فانى وان أسفت على ما كتبت اليه بالتلغراف وان أبطلت تلك الكتابة الا انى لا أرى من الملائم ان يعود حالا . بل لابد مراعاة لمجرد الملائمة السياسية أن يبقى الآن بعيداً . وأما رياض باشا فهو صديقى بل صديقى العزيز وقد اشتغلت معه مدة طويلة فلا مانع من رجوعه متى شاء ولكنه الآن غائب . فمن ترى غيرهما صالحاً للرئاسة . ولا ينبغى

أن ينسى أن شريف و نوبار يتناقلانها منذ أعوام وان الفتيان من رجالنا ليس لهم اختبار وان الاختبار ضروري . فلو أمكن الصبر عشرة أعوام لما كان الامر كذلك . فان فينا من الفتيان ذوي الاهلية ولكن لابد لهم من الاختبار . وأما الوزراء الاوربيون فلا يصح الرجوع الى مسألتهم فان فى اعادتهم خطأ جسيما ولقد اشتغلت مدة مع وزارة (ويلسن) و (دى بلنيار) وكان لى معهم علائق ودادية وقد علما انى لم أخدعهما بل سلكت مسلك الأمانة . على انهما لا ينكران اني أنذرتهما أول الأمر ان المسلك الذى يرومان سلوكه يؤدي الى الخطأ وان ذلك الخطأ لا يكون الاخير فكان ذلك أمراً مفعولا .

وبناء عليه فلا فائدة فى الوزارة الاوربية . ولكن فلتثق بى الدول قليلا وتمهلنى مدة ما . فاذا لم أنجح واذا لم تصلح الاحوال بعد بضعة أعوام ولم يكن الفلاح راضياً والبلاد ناجحة فلترسل الوزراء أو ما شاءت من ذلك . أما الآن فنحن فى مقام الامتحان فلا يحسن باوربا أن تمسك عليَّ وعلى مصر طرق النجاح .

فقال المكاتب — وعلى فرض أن يكون على جلالتكم اقتراح ما فأية ادارة تختارون . فقال لا بد أن تتذكروا أولا ان يدى لا تنطلق الا بعد ورود الفرمان . أما الوزارة فينبغي أن تكون مصريه وطنية . ولا ننكر اننا فى حاجة الى الاوربيين نعينهم رؤساء ادارات اذا شئت أو وكلاء نظارات اذا رمت . ولكن لا نروم وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين بل نطلب رجالا يعينونا على حكومة مصر نيابة عن المصريين ثم نروم مراقبة ومحاسبة دقيقتين ورجالا مثل « بارنج » فانه

يرى الواجبات فيقوم بها ولا ينظر الى ماوراء ذلك مع حرصه أن لا يحصل التداخل فيما هو منوط به

ألا فلنقطع أسباب المخادعة والمناظرة والانتقام ...

وما قلت الانتقام الا لاننا قسمنا فرقاً بدلا من أن نتآزر وقد عاموا نا أن يشتغل كل منا فى معارضة الآخر . واهتموا لا بما ينفع البلاد أو يضرها بل بما يسر هذا أو ذاك . ولا أروم التنديد بأحد ولكن الحوادث قد أفضت الى ذلك في الماضى . فلا بدع أن أبذل الجهد في المستقبل

ألا فلننس مامضى فقد ارتكب الجميع خطأ وأدوا عنه الكفارات فوجب علينا أن نعيد الأمر من أوله . ولذلك فانى أعارض أشد المعارضة فى رجوع (ويلسن ودي بلنيار) كيف كانت صفتهما ولا ألومهما بل أثنى على حسن نيتهما ومقصدهما ولا أجزم بأن سواهما يكون خيراً منهما . ولكن أليس فى أوربا غيرهما ؛ ولِمَ يقع الاختيار على الذين لم ينجحوا سواء كان ذلك (بخطأ منهم أو من غيرهم) على أنهما اذا عادا فانما يعودان لمصلحة مصر . ولكن قلة اختبارهما للبلاد وما أعامه من سرائر نزلاء مصر حتى أبناء أوطانهما يحملنى على التأكيد بأن رجوعهما يكون مخالفاً لمصلحة القطر المصرى على خط مستقيم وانى لأشكر الدول ولكن لا بد لى من ايضاح خواطرى اجتناباً للخلاف فى المستقبل فانى أكره الخداع . واذا أصرت أوربا على ذلك القصد فلا أعارض بل أتلقى ذينك الوزيرين بالمودة بصفة كونى صديقهما وأعينهما بصفة كونى خديوى مصر . ولكنى أقيم الحجة على رجوعهما فهو خطأ

سياسياً وأتبرأ من تبعة ما يمكن أن ينشأ عنه . اه

وفى أول أغسطس سنة ١٨٧٩ ورد تلغراف من لندره بأن السير (لا يارد) و (المسيو افرين) سفيري انجلترا وفرنسا في الاستانة طلبا من الباب العالى أن يعرض فرمان تولية توفيق باشا على الدول لكي يكون بمثابة معاهدة دولية . وانه من عزم انجلترا وفرنسا أن تضعا قضايا الفرمان المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالى موضع البحث وان ترفضا كل ما من شأنه أن يخالف سلطة السلطان أو يناقض المعاهدات السالفة .

وفي ٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ورد تلغراف من لندن ينبئ بانه قد كتب من الاستانة أن فؤاد بك مسافر منها الى القاهرة غداة غد ليسلم فرمان التثبيت الى توفيق باشا

وفي صبيحة يوم الاثنين ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق ١١ أغسطس سنة ١٨٧٩ حضر الخديو الى القاهرة ومعه وزراؤه (ماعدا شريف باشا الذى تخلف فى الاسكندرية لاستقبال الفرمان وحامله) ليشهدوا جميعاً تلاوة الفرمان السلطانى في سراى القلعة .

ولما وصل الخديو الى محطة القاهرة استقبل بمزيد الحفاوة من الامراء والاعيان وصرفت الهمة الى اعداد أسباب الاحتفال فزينت المنازل والطرق والشوارع . وفى مساء اليوم المذكور أطلقت المدافع بالاسكندرية تبشيراً بوصول الفرمان الذى قدم به على بك فؤاد كاتب سر الحضرة السلطانية على الباخرة (عز الدين) مصحوباً بابراهام باشا (قبوكتخدا الخديو) في الاستانة . فاستقبله رئيس النظار شريف باشا

ومحافظ ثغر الاسكندرية وغيرهما من الامراء والذوات

ثم سافر الى القاهرة فاستقبله في محطتها ضابط المحروسة وتشريفاتى خديوى وشاكر باشا وراشد حسنى باشا ويوسف شهدي باشا واسماعيل يسرى باشا وسامى باشا وغيرهم من الامراء

ولما وصل القطار أطلقت المدافع ايذاناً بوصول الفرمان . وكان بمعية حامله ٢٤ تابعاً من الضباط والخدم . فساروا جميعاً الى قصر النزهة المعد لنزولهم .

وفى الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ انتظم موكب الفرمان وتواردت وفود المهنئين أفواجاً وكانت الجنود منتشرة فى الطريق من قصر النزهة بشبرا الى سراى الخديو بالقلعة .

وفى الساعة الأولى بعد الظهر ظهر الخديو وكان معه فى العربة رئيس النظار وخيرى باشا وطلعت باشا فصدحت الموسيقى بألحانها ونادى الجند (أفندمز جوق يشا) . وفى الساعة الواحدة والدقيقة خمسة واربعين سلمت الموسيقى وأطلقت المدافع تبشيراً بقدوم الفرمان يحمله على بك فؤاد وكان بجانبه فى العربة على باشا صادق محافظ الاسكندرية . فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها الخديو واستلم منه الفرمان وقبله . ثم لبس طلعت باشا كركا وتناول الفرمان فصعد به على كرسى وتلاه وكان جميع من حضر وقوفاً على الاقدام . ولما فرغ من تلاوته دخل الخديو قاعة الاستراحة وتبعه على بك فؤاد والأمراء والنظار ثم انتقل الى محل التشريفات فتوارد عليه المهنئون وفى مقدمتهم قناصل

الدول والعلماء ورؤساء الأديان وأمراء العسكرية والملكية والمأمورون ثم تلامذة المكاتب والمدارس وأعضاء مجلس النواب وعمد الأقاليم والتجار والاعيان

وفى الساعة الرابعة قام الخديو وتبعه النظار فصدحت الموسيقى بالأنغام المألوفة وأطلقت المدافع تعظيما له واجلالا

صورة الفرمان على مقتضى الترجمة الرسمية

فرمان توفيق باشا المعظم

الدستور الأكرم والجناب المعظم الخديوى الافخم المحترم نظام العالم وناظم مناظم الأمم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب . متمم مهام الأنام بالرأي الصائب . ممهد بنيان الدولة والاقبال . مشيد أركان السعادة والأجلال . مرتب مراتب الخلافة الكبرى ومكمل ناموس السلطنة العظمى . المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى . خديو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا . الحامل لنيشاننا الهمايونى المرصع العثماني ولنيشاننا المرصع المجيدي . وزيري سمير المعالى توفيق باشا أدام الله تعالى إجلاله . وضاعف بالتأييد إقتداره وإقباله .

انه لدى وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معلوماً لكم انه بناء على انفصال اسماعيل باشا خديو مصر فى اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٢٩٦ . وحسن خدمتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفاً ومعلومات تامة فى خصوص الأحوال المصرية وأنكم كفؤ لتسوية بعض الأحوال الغير

المرضية التى ظهرت بمصر منذ مدة واصلاحها — وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضى المنضمة اليها المعطاة الى ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالى الصادر فى تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى أكبر الأولاد . وحيث أنكم أكبر أولاد الباشا المشار اليه قد وجهت الى عهدتكم الخديوية المصرية .

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا . وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأت عنها الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومة فلذلك صار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها . وصار تبديل المواد المقتضى تبديلها وتعديلها واصلاحها فما تقرر اجراؤه الآن هو المواد الآتية وهى : —

ان واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشاهاني . وحيث أن أهالى مصر أيضاً من تبعة دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بادارة عموم المملكة الملكية والعدلية بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم ولا تعد فى وقت من الاوقات .

فخديو مصر يكون مأذوناً بوضع النظامات اللازمة للداخلية المتعلقة بها وتأسيسها بصورة عادلة . وأيضاً يكون خديو مصر مأذوناً

بعقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الأجنبية فى خصوص
الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف
والصنائع والتجارة واتساعها . ولاجل تسوية المعاملات السائرة التى
بين الحكومة والاجانب أو الاهالى والاجانب مع أمور ضابطة
الاجانب بشرط عدم وقوع خلل فى معاهدات دولتنا العلية السياسية
وفى حقوق متبوعية مصر اليها . وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات
التى تعقد مع الاجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالى .

وأيضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه
لا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه .
وانما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين
أو وكلائهم الذين يتعينون رسمياً . وهذا الاستقراض يكون منحصراً
فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاً بها .

وحيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصر هى جزء من حقوق
دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز
لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك
قطعة أرض من الأراضى المصرية الى الغير مطلقاً .

ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ ليره عثمانية الذي هو الويركو المقرر
دفعه فى كل سنة فى أوانه وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر
تكون باسمنا الشاهانى

ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨٫٠٠٠ لأن هذا العدد كافٍ
لحفظ أمنية إيالة مصر الداخلية فى وقت الصلح . وانما حيث أن قوة

مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا العلية . يجوز أن يزاد مقدار العساكر بالصورة التى تستتب فيها حالة كون دولتنا العلية محاربة . وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم .

ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية لغاية رتبة أميرالاي والملكية الى الرتبة الثانية . ولا يرخص لخديو مصر أن ينشىء سفناً مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه من دولتنا العلية .

ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها . وحيث صدرت ارادتنا السنية باجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرنا الجليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايونى وهو مرسل صحبة افتخار الأعالى والاعاظم ومختار الاكابر والافاخم على فؤاد بك باشكاتب المابين الهمايوني ومن أعاظم رجال دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن .

حرر فى تاسع عشر شهر شعبان المعظم سنة ١٢٩٦ من هجرة صاحب العز والشرف . اه

وفى عشية يوم الاحد غاية شعبان سنة ١٢٩٦ و١٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ عاد على بك فؤاد الى الاسكندرية على قطار خصوصى ونزل فى السراي المعدة له وفى الساعة الخامسة أطلقت المدافع ايذاناً بسفره .

(استعفاء وزارة شريف باشا)

بعد أن استقرت وزارة شريف باشا فى الاحكام شرعت فى توجيه عنايتها الى تسوية الدين السائر وغيره على وجه يضمن للدائنين حقوقهم ويحفظ للحكومة مصلحتهافوالت انعقادجلساتها لهذه الغاية. وقد تقرر في احدى جلساتها رفع مشروع تأسيس حكومة دستورية شورية الى الخديو تنفيذاً لامره الصادر فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٦ كما تقرر انه اذا أبى الخديو عليهم تنفيذ ذلك المشروع استعفوا من مناصبهم جميعاً على أن لا يقبل أحدمنهم الانتظام فى وزارة أخري تفضل الحكومة المطلقة على الحكومة الدستورية. ولما رفع المشروع المذكور الى الخديو رفض قبوله متعللا بعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا فاستعفت الوزارة وقبل استعفائها.

ثم تشكلت الوزارة الجديدة على الوجه الآتى :—

ذو الفقار باشا — للحقانية والداخلية

مصطفى فهمى باشا — للخارجية

عثمان رفقى باشا — للجهادية

حيدر باشا — للمالية

على ابراهيم باشا — للمعارف

محمد مرعشلى باشا — للاوقاف

محمود سامى باشا — للأشغال

اما رئاسة هذه الوزارة فكانت للخديوي ولقد كان فراغ نظارة الداخلية على اهميتها موجبا للظنون المختلفة والآراء المتنوعة ثم صدر امر الخديو تلغرافياً الى رياض باشا بأن يعود الى القطر المصرى على أول باخرة ترد اليه . فكثر تحدث الناس فى هذا الامر وذهب اكثرهم الى ان رياض باشا سيولى نظارة الداخلية وان الخديو سيكره عما قريب على استدعاء نوبار باشا ليوليّه رئاسة الوزارة .

الفصل الثالث

(فى وزارة رياض باشا)

فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٦ . هـ و ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وصل رياض باشا الى الاسكندرية ومنها الى القاهرة على قطار الاكسبرس واستقبله فى المحطة مأمور الضبطية ومأمور التشريفات الثانى ثم توجه لمقابلة الخديو توا . وفى ٥ شوال سنة ١٢٩٦ و ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ صدر أمر الخديو الى رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة بعد أن قدم الوزراء استعفاءهم وهذا معرب الرقيم الذى أرسل اليه فى شأن ذلك .

(صورة أمر الخديو الى رياض باشا بتشكيل الوزارة)

عزيزى رياض باشا

لم أقصد بترؤسى على مجلس النظار أن أعيد السطوة الشخصية وانما راعيت في ذلك ضرورة الحال وملت مع الرغبة فى تقريب علائقى باعضاء الوزارة فلم يكن في خاطرى عزم نهائى خصوصاً فيما

يغاير المبدأ الذى اتخذته يوم ولايتى وهو (ان أحكم مع مجلس الوزراء) فهذا هو المبدأ الذى يرتفع الى الامر الصادر فى ٢٨ أغسطس فلا يتعلق بان لا يكون مرعى الاجراء على الدوام فانك تعلم عواطفى المنجذبة الى هذا الامر ولا تجهل أفكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد التى أروم أن أراها منتشرة فى ادارات البلاد .

وفى علمى انك توافق على هذه العواطف والافكار وانك عازم على أن تصرف همتك بجملتها الى اجرائها . ولست أجهل عظم اخلاصك للبلاد وادارتها وانك تروم أن تبذل المجهود فى سبيل المحافظة على استقلالها . ولذلك فاني مع ذلك وحسن اليقين أكلفك بتشكيل وزارة جديدة واجعل بين يديك رئاسة مجلس النظار حافظاً لنفسى حق الحضور فى اجتماعاته واني أتولى رئاسته كل ما مست الحاجة الى ذلك . وانى على يقين من انك ستعتنى ايما اعتناء بانتقاء رفقائك الوزراء الذين سترفع لى اسماءهم لاصدق على توظيفهم . وبعد أن تتألف الوزارة تأخذ فى الاشغال على وفاق القضايا الواردة فى الامر الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لايزال مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لم يغيرها أمرنا هذا .

ثم ان المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطية ووكلاء النظارات وكتبة اسرارها ومفتشي المديريات ومديرى الادارات المهمة — جميع هؤلاء يجب ان يكون نصبهم أو عزلهم بعد المفاوضة فيه بمجلس النظار وتعلق إرادتى .

وأما سائر الموظفين فيعينون أو يعزلون بامر يصدر رأساً من النظارة التي هم تابعون لها .

ولا يخفى عنك يا عزيزى رياض باشا انى فى شغل شاغل من المسائل المهمة ولا أري من حاجة الى أن أذكرك فى جملة تلك المسائل باهمية تقرير ميزانية الدخل والخرج السنوية على الوجه النظامى . وبالترتيب النهائى لأمور التحصيل الشديد العلاقة باحوال الميزانية وتنظيم أحوال المالية المتأخرة الشاملة لجميع المصالح المستوجبة لمطلق اهتمامنا المحتاجة لمعظم عنايتنا .

وفي علمى اني استطيع الاعتماد عليك فى حل هذه المسائل وماشا كلها من المهمات وانك بالنظر الى حسن اختبارك وحبك الوطنى لا تهمل شيئاً مما يعود على احوال البلاد بالرفاهية وبالاصلاح الحقيقي الذى نتمناه جميعاً . والذى يجب على كل منا ان يبذل جهده فى تمهيد سبيله . واقبل ياعزيزى رياض باشا عواطف مودتي الاكيدة . اه

(التوقيع) محمد توفيق

صدر من سراى عابدين فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

فرفع رياض باشا الى الخديو الكتاب الآتي تعريبه : —

مولاى

لقد تنازلتم الى تكليفى بتشكيل وزارة جديدة فشكرت لجنابكم السامى ما اعرتمونى أياه من الثقة التى اعلم مقدارها وما اختلج فى خاطر سموكم من عاطفة الاعتماد على اخلاصي للوطن وادارته . وغاية ما اتمنى هو تحقيق العواطف الكريمة التى اوضحها مولاى فى هذه الفرصة

وجل ما ابتغى هو ان اساعد بما يصل اليه امكانى مع مؤازرة رفقاء لهم مثل هذه المقاصد لأنفاذ وسائل التقدم ووسائط النجاح التى اتخذها مولاى اساساً لحكومته وعدها احسن وسيلة لأصلاح احوال القطر المصرى . وقد جعلت هـذا الفكر محور اهتمامى باجراء ما انتدبت اليه وبناء عليه ارفع لحضرتكم السنية التوجيهات الآتية لتشكيل الوزارة الجديدة وهى : —

عثمان باشا رفقي	لوزارة الجهادية والبحرية
مصطفى باشا فهمى	للخارجية
على باشا مبارك	للاشغال العمومية
فخري باشا	للحقانية
على باشا ابراهيم	المعارف العمومية
محمود باشا سامى	للاوقاف

فاذا حلت هذه التسميات لدى مولاي محل القبول التمست اصدار أمره بذلك مع توليتي نظارة الداخلية . و نظارة المالية بالنيابة كما تفضل بتوليتى رئاسة مجلس النظار . وانى اتشرف مع الأحترام التام بأن اكون خادم سموكم الامين . وتابع دولتكم الخاضع . التوقيع . رياض

وقد بعث مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية الى قناصل الدول برقيم هذا تعريبه : —

ان سيدى الخديو المعظم قد أراد أن يجعل البلاد ادارة ملائمة لأمانيها الشرعية وأن يقوم بما تعهد به علناً حال جلوسه المأنوس . فولى سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار ووزارة الداخلية واستنابه فى نظارة

المالية . وقد أظهر الخديو المعظم ثقته بسعادة الباشا المشار اليه فى رقيم أرسله اليه فى ٢١ الشهر . وهو الذى أتشرف بان أقدم لحضرتكم نسخة منه فى طى هذا .

ثم اخبر حضرتكم بانى ما برحت حافظاً فى الهيئة الجديدة نظارة الخارجية . مستعداً للاستمرار على ما جعلت بينى وبين حضرتكم من العلائق. مؤملا انكم تحفظون لى في المستقبل ما اظهرتم فى الماضي من المودة والانعطاف. راجياً أن تقبلوا تأكيدات احترامى الفائق لحضرتكم

الامضاء : مصطفى فهمى

(الباب الخامس)

الفصل الاول

(فى تسوية مسألة الدين المصرى والمالية)

وفى يوم الخميس ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م . الموافق ١٨ رمضان سنة ١٢٩٦ هـ . أصدر الخديو أمراً باعادة تعيين المستر بارنج . والمسيو دى بلنيار . بصفة مفتشين وهذه صورته : —

نحن خديو مصر

بناء على أن الحكومة المصرية قد رضيت باعادة المحاسبة العمومية على الايراد والمصروف كما تقرر فى الأمر الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وذلك بتقرير صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٣١ مارس سنة

١٨٧٩ . و بناء على أن الحكومة الانجليزية قد عرضت لنا المستر بارنج بدلا من المستر رومين وان الحكومة الفرنساوية قدمت لنا المسيو دى بلنيار عوضاً عن البارون دى مالارى

نأمر

أولا — ان المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد أعيدت على مثل ما تقررت فى الامر الخديو الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

ثانياً — ان المستر بارنج عين محاسباً عمومياً لقلم الايرادات

ثالثاً — ان المسيو دى بلنيار عين محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة وادارة الدين العمومى .

رابعاً — ان وزير خارجيتنا ووزير ماليتنا مكلفان أن ينفذ كل منهما مايتعلق به من أمرنا هذا .

كتب فى سراى الاسماعيلية بالمحروسة فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(التوقيع) محمد توفيق

(الامضاء) ناظر الخارجية (الامضاء) ناظر المالية

مصطفى فهمى حيدر

ولما عين رياض باشا رئيساً لمجلس النظار أصدر اليهما اعلانات على صورة ترجمة الخطاب الصادر من الخديو اسماعيل للمستر ولسن حين كان نائب رئيس لجنة التفتيش السابقة باستحسان التقرير المقدم من تلك اللجنة . واعلانات أخرى على صورة ترجمة الامر السابق صدوره بتعيين وزارة نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وكان

المقصود من هذه الاعلانات تثبيت العمل على مقتضى الخطاب والأمر المشار اليهما. وقد رفعت الوزارة الى الخديو لائحة منطوية على بيان تدبير جديد لتسوية مشكلة الدين السائر الآتى بيانه :—

جنيهات انجليزية	المطلوب
٤،٥٠٠،٠٠٠	دين السند يكاتو الكبير
١،٠٠٠،٠٠٠	دين جرانفلد ويابونات
١،١٠٠،٠٠٠	معاشات فى جملتها جانب من راتب الخديو
٣،٠٠٠،٠٠٠	خلاصات صادرة للاجانب الى أول أغسطس
٣٠٠،٠٠٠	خلاصات صادرة للاجانب فى آخر اكتوبر
٤٠٠،٠٠٠	ديون للاجانب بغير خلاصات
٤٠٠،٠٠٠	ديون للاهالى
١،٨٠٠،٠٠٠	للدوائر والخزينة الخصوصية وبعض الادارات
١٢،٥٠٠،٠٠٠	
	الذى كان معداً للوفاء
٦،٦٠٠،٠٠٠	أوراق من الموحد مرهونة
٨٠٠،٠٠٠	أسهم خليج السويس
٣٠٠،٠٠٠	ثمن مياه الاسكندرية
٣،٢٠٠،٠٠٠	بقية سلفة روتشلد
١٠،٩٠٠،٠٠٠	

فاذا حسبنا صافى اوراق الموحد المرهونة بحساب ٥٠ ٪ المائة اى ٣،٣٠٠،٠٠٠ جنيه كانت جملة المعد للوفاء ٧،٦٠٠،٠٠٠ جنيه فيكون مقدار

النقص عن المطلوب ٤٬٩٠٠٬٠٠٠ جنيه. ولا خفاء أن وكلاء خزينة الدين العمومى اقاموا الحجة على جميع احكام الامر الصادر فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ بدعوى انها مجحفة بالحقوق المقررة فى الاوامر الصادرة فى ٢ و٧ من شهر مايو و١٨ من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ ورفعوا الامر الى المجلس المختلط الابتدائى فى المحروسة واقاموا الدعوة على ناظر المالية. ثم عرضت العطلة المجلسية وبقى الامر معلقاً بالمجلس الى ان دني وقت عوده الى الانتظام وقرب أجل الكوبون المستحق فى أول نوفمبر.

فرفعوا الى رياض باشا تقريراً فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٧٩ يطلبون فيه الغاء الأمر المومى اليه بصورة رسمية والا تعين عليهم متابعة الدعوى فى المجلس.

فأجابهم رياض باشا بانه قد بسط هذه المسألة لمجلس النظار وأنه مرسل اليهم بنسخة من المنشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء الدول في ١٤ يونيو سنة ١٨٧٩ مبيناً أن الحكومة المصرية قد عرضت ذلك الأمر لموافقة الدول انقيادا لارادتها فصار انفاذه موقوفا بالفعل الى أن ترد تلك الموافقة. وانه بناء على ذلك أجاز له المجلس أن يصرح لهم بأن هذه الأحوال يجعل الأمر الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ عديم الفاعلية.

وقد تأخر قدوم المفتشين الأوربيين بعد صدور الأمر الخديوى بتعيينهما. فرأت الحكومة أن ذلك يمنع من اجراء التدابير الاصلاحية مع شدة الحاجة اليها وخشيت أن يطول هذا التأخير فتزداد به الأحوال ارتباكا واختلالا. نخابرت المفتشين فى تعيين من يقوم مقامهما مدة

غيابهما فأجاباها الى ذلك . وبناء على تلك الاجابة تقرر فى مجلس النظار تعيين المسيو بلين دى بوغاس والمسيو كلوبين نائبين عن المفتشين الى أن يحضرا ورفع ذلك التقرير الى الخديو فأثبته وتولى النائبان المومى اليهما وظيفة المراقبة . وقد اهتم النظار بتعيين حدود المفتشين وانعقد مجلسهم لذلك غير مرة حتي بعث على الظنون المختلفة . وحتى زعم بعض الناس أن ذلك الأمر كاد أن يوقع الخلاف بين الوزراء . ثم تم تعيين تلك الحدود علي وفاق اللائحة التي عرضها القنصل الانجليزى والقنصل الفرنسوى بأمر حكومتيهما وصار معلوما أن المفتشين يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام ونفوذ الكلمة لا من حيث المرتب فان المعين لكل منهما كان ثلاثة أضعاف المرتب للوزير ان لم يكن اكثر من ذلك . ثم انهما يحضران فى مجلس النظار ويفاوضان فى جميع المسائل ويكون لهما رأى شورى غير معدود ويخاطبان الادارات مباشرة (أى من غير أن يتوسلا الى ذلك بالوزارات) ويتعين على من يخاطبانه أن يجيبهما عما يسألان غير متردد ولا متأخر . واذا عنّ لهما عزل موظف كائنا من كان حق لهما أن يطلبا ذلك من الحكومة . وعلى ناظر المالية أن يقدم لهما في كل اسبوع لائحة عن الدخل والخرج وكذلك سائر رؤساء الادارات يقدمون لوائحهم فى كل شهر . وان المفتشين لا يعزلان الا بأمر حكومتيهما . وانهما يقدمان برنامج ادارتهما . وعلى الحكومة أن تصرف لهما الرواتب وجميع ماينفقان فى كل شهر . وقد كتب قنصلا فرنسا وانجلترا الى حكومتيهما بشأن ذلك .

ثم صدر أمر خديوى ببيان حدود المفتشين العموميين وهذا تعريبه :—

نحن خديو مصر

بناء على أمرنا الصادر فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ واعتباراً لكوننا قد اتفقنا مع حكومتى فرنسا وانجلترا على أن تكون حدود المفتشين العموميين مقررة على الوجه الآتي .. وأخذاً بمشورة مجلس وزرائنا نأمر : —

أولا — ان المفتشين العموميين يكون لهما فى الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية وفى جملتها الادارة المخصصة للدخل بشىء معين بحكم الاوامر الخديوية أو بمقتضى المواثيق .

فالوزراء والمأمورون من أى رتبة كانوا مكلفون بتقديم مايطلب منهم المفتشان أو وكلاؤهما من الافادات والمطالعات .

ووزير المالية مكلف بأن يقدم لهما فى كل أسبوع كشفاً مفصلا عن دخل الوزارة وخرجها . وكل ادارة مكلفة بأن تقدم فى كل شهر كشفاً مشتملا على بيان دخلها و نفقاتها .

ثانياً — ان المفتشين العموميين يتقاسمان النظر فى المصالح العمومية التى يكون من شأنهما مراقبتها والاشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما فى أمرنا هذا .

ثالثاً — حيث أن حكومتى فرنسا وانجلترا قد رضيتا بأن المفتشين العموميين لا يتداخلان فى الوقت الحاضر فى ادارة المصالح الادارية والمالية فالمفتشان الموما اليهما يقتصران الآن أن يقدما الينا أو الى

وزرائنا ماتهديهما اليه مراقبتهما من الملاحظات . وكذلك يشعران وكلاء خزينة الدين بالأمور التى تهم أرباب الديون المنظمة .

ويحق لهما أيضاً أن يجتمعا على صورة مجلسية مع وكلاء خزينة الدين ليبحثوا جميعاً في المسائل التى يرى المفتشان أو الوكلاء المومأ اليهم لزوماً للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة .

رابعاً — يكون للمفتشين العموميين مقام ويحضران فى مجلس الوزراء برأى شوري .

خامساً — في آخر كل سنة أو فى أقرب من ذلك اذا مست الحاجة يبسط المفتشان العموميان حساب أعمالهما فى لوائح تنشر بعنايتهما وتدرج فى صحيفة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنساوية) .

سادساً — ان المفتشين العموميين لا يعزلان من وظيفتهما الا بموافقة حكومتيهما . ولهما أن ينصبا ويعزلا المأمورين والمستخدمين في ادارة التفتيش وأن يعينا لهم الرواتب .

سابعاً — ان برنامج التفتيش ينظمه المفتشان ويصدق عليه مجلس النظار . وأن مقدار النفقات يعطى لهما فى كل شهر على حسب الشروط المقررة فى الأمر الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٨ لصرف رواتب المستخدمين .

ثامناً — ان كلا من وزرائنا مكلف بانفاذ مايتعلق به من أمرنا هذا

كتب في سراى عابدين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩   التوقيع

(الامضاء) رئيس مجلس النظار   محمد توفيق

رياض

وهذا تعريب ما كتبه السير ادوارد مالت والمسيو مونج قنصلا انجلترا وفرنسا الجنرالان الى مصطفي باشافهمى ناظر الخارجية فيما يتعلق بمعنى البند الثالث من الامر الصادر بشأن حدود المفتشين .

حضرة الوزير

دفعاً للالتباس الذى يمكن وقوعه فى معنى البند الثالث من لائحة الامر المتعلق بحدود المفتشين العمومية . قد رخص لنا ان نصرح بالنيابة عن حكومتينا بان فقرة (فى الوقت الحاضر) وكلمة (الآن) لم تردا فيه الا لتقدير أمكان الرجوع الى المقاصد المثبته بالامر الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ متعلقاً بحدود المفتشين العموميين

وتفضلو ياحضرة الوزير بقبول تأكيد احترامنا الفائق

(الامضاء)

ادوارد مالت — مونج

وفى تلك المدة أصدرت نظارة المالية اعلاناً تدعوا به أرباب الدين السائر من أية فئة كانوا أن يقدموا اليها مطاليبهم فى خلال ١٥ يوماً ان كانوا فى الأقطار المصرية . وفى خلال ٣٠ يوماً ان كانوا في غيرها . وأما الذين قدموا ذلك البيان الى ديوان التفتيش السالف بناء على الاعلان الذى نشره ذلك الديوان فى ٢٩ مايو سنة ١٨٧٨ فليس عليهم الا ان يشعروا المالية بذلك مبينين فى اشعارهم تاريخ تقديمهم ذلك الحساب مع صافى المطلوب .

وهذا بيان الدين السائر بالتفصيل الى آخر سنة ١٨٧٩ بما فيه المبالغ

التى دفعت لخراج الاستانة . ودين السنديكاتو وغيرهما وهو البيان الذى يتضح منه ان الدين السائر يبلغ ١٢٫٠٦٠٫٨٧٤ جنيها دفع منه نحو ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ فيكون الباقي ٧٫٠٦٠٫٨٧٤ جنيهاً انجليزياً وهذا بيانه:—

جنيه مصرى		جنيه مصرى	
٣٧٧٫٧٥٢	خلاصات	٩٦٢٫٥٣٤	رواتب البيت الخديوى
١٦٧٫٠٣٧	فوائدها	٨٣٫٦٦٥	معينات
١٩٥٫٧٤٣	قضايا	٤٢٫٥٢٩	اجور
٦٥٫٢٩٧	نفقاتها	٢٦٠٫٢٣٢	متنوعة
٧.٧٩٦.٥٨٢	مطلوبات	٥٫٧٨٧	رشيد
٢٧٫٧٧٤	تنظيفات	٠٠٫١٩٧	العريش
١٧٣٫٨٤٣	قبوكا تخدانية الاستانة	٥٫٤٦٢	بورت سعيد
(هذه الاقلام منوطة بنظارة المالية)		٥٩٫٨٦٣	ضبطية مصر

جنيه مصرى			
٧٢٧٫٠٧٥	نظارة الجهادية	٢٫٦٠٧	بلديه رشيد
٢٨٫٦٣٦	« البحرية	٢٫٤٢٧	« مصر
٤٦٫١٥٧	نظارة الاشغال	٧٫٥٤٩	الجمارك
٢٠٫٢٦٢	« المعارف	٣٫٢١١	الحواصل
٧٦٫١٦٥	مديرية المنوفية	٢٫٥٣٢	الشون
١٢٨٫٩٥٠	« الغربية	٣٦٢٫٦٧٣	الروزنامة
٢٥٫٢٥٥	« الدقهلية	٠٠٫٩٢٩	محكمة مصر
١٨٫٨٧٩	« القليوبية	٠٠٫٣٦٧	الضربخانة
٣٧٫٤٨٨	« الشرقية	٤٫١٧٢	المطرية
٣٣٫٨٤١	« البحيرة	٠٠٫٨١٧	السمك
٦٣٫٣٣٣	« الفيوم	١٫١٨٥	السدود
١٥٫٥٦٦	« بني سويف	٢٫٢٩٠	المحمودية

جنيه مصري	تابع ما قبله	جنيه مصري	
٢٦ر٤٤١	مديرية المنيا	٩ر٢٢٩	الانجرارية
٢٩ر٧٨٧	« أسيوط	٨ر٦٤٣	الموانى والفنارات
٢٤ر٠٠١	« جرجا	١٤ر٢٦٧	وابورات البوستة
٢٩ر٢٧١	« قنا	٢ر٨٣١	الملاحات
١٠ر٤١٠	« اسنا	١٢ر٠٦٠ر٨٧٤	المجموع
٦٩ر٥٢٢	محافظة الاسكندرية		
٤ر١١١	« دمياط		
٤ر٨٢٩	« السويس		

وفى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أرسل ناظر الخارجية المصرية الى قناصل الدول المنشور الآتي : —

حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين اللذين تشرفت الوزارة بتقديمهما اليكم فى ٢ يوليو و ٢٠ سبتمبر من هذه السنة فى شأن سلفة روتشلد أسارع فى تقديم نسخة من الامر الصادر من الجناب الخديوى بتاريخ أمس بعد الاتفاق على ذلك بين الدول وحكومته ولاشك أنكم ياحضرة القنصل الجنرال تلاحظون أن التغيير الذى حدث فى آخر صورة من تحرير الامر المومأ اليه منحصر فى إضافة بند رابع وفى كلمة « بالحصر » فى أول فقرة من البند الثالث . وكذلك أرى أنه لا بد من استلفات نظر جنابكم ياحضرة القنصل الجنرال الى أنه لا يزال معلوما أن الخدم وأرباب المعاشات الذين لهم على الحكومة متأخرات هم فئة من أرباب الدين السائر يعاملون بحسب الاحكام التى قررها ديوان التفتيش .

وتفضلو يا حضرة الوكيل والقنصل الجنرال بقبول علائم احترامى الفائق

وزير الخارجية مصطفى فهمى

وهذا تعريب الامر المتعلق بمنع الحجز عن الاملاك المرهونة

نحن خديو مصر

بناء على أنه قد أبرم فى ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ سلفة مقدارها ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه باسم الحكومة بعناية الخواجات روتشلد وأولادهم فى لوندرة والخواجات روتشلد اخوان فى باريس . وبناء على أنه ينبغى تتميم حكم الامر الصادر فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ والموافقة على نية الفريقين المتوافقين أخذ الاحتياط اللازم لحفظ الاملاك الموهوبة من عائلتنا مخصصة على الوجه الحرى بضمانة هذه السلفة.

وأخذا بمشورة مجلس نظارنا

نأمر

ان الاملاك الموهوبة من عائلتنا تكون الى أن يتم استهلاك السلفة الروتشلدية ممتنعة لا يمكن التصرف فيها الا لوكلاء ادارتها على الشروط المبرمة أو التى ستبرم بين الحكومة وبيت روتشلد .

ثانياً — بعد استهلاك الديون المسترهن لها من قبل رهنية بيت روتشلد المبرمة فى ٢ و٣ فبراير الماضى تكون هذه الاملاك خالصة من كل نزاع وكل قضية وكل حق من أى نوع كان ما خلا الحقوق المقررة للمكتتبين بالسلفة لتكون مخصصة على الوجه الحصرى بضمانة فائدة السلفة المذكورة واستهلاكها .

ثالثا — لتأكيد أن القدر الباقى من السلفة الروتشلدية يصرف

بجملته (وعلى وجه التخصيص) فى تسوية الدين السائر المصرى فالحكومة المصرية تتنازل من الآن لخزينة الدين العمومى عن كل حقوقها المتعلقة بالمقادير الباقية من تلك السالفة على الشروط المبرمة بينها وبين بيت روتشلد . وبناء على ذلك ينبغى لبيت روتشلد أن يقبلوا ما تعطى لهم تلك الخزينة من الوصولات فى مقابلة ما يؤدون اليها من المال وفاء لميثاقهم . وأما خزينة الدين فتحفظ تلك المقادير امانة لكى لا تصرف الا على حسب ما تشير اليه لجنة التصفية التى ستتشكل باتفاق دولى .فان لم تشكل هذه اللجنة فينبغى لهم أن يأخذوا في هذا الأمر بتعليماتنا المبنية على موافقة الدول .

رابعاً — ان حقوق الدائنين المسترهنين من قبل ٢ و٣ فبراير أى من قبل رهنية روتشلد تكون محفوظة مرعية .

خامساً — ان وزير ماليتنا مكلف بانفاذ أمرنا هذا.

كتب فى سراى عابدين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ التوقيع محمد توفيق

الامضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية

رياض

وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٠ دفع بيت روتشلد الى بنك لوندره مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ليكون تحت طلب صندوق الدين لوفاء الدين السائر .

وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة خاصة بالنظر فى مبادىء أعمال التصفية. ومرجع هذه اللجنة ينحصر فى ناظر المالية وكاتب الأسرار الثانى فى النظارة المشار اليها . ولما قدم المفتشان

العموميان الى مصر نظاما لائحة لتسوية الدين المنظم هذا ملخصها : —

بعد أن تفاوض المفتشان فى أشغالهما مع نظارة المالية فيما يختص بتنظيم لائحة مختصرة على تسوية الديون المنظمة فأنها المهمة المقدمة فى العناية بها . وأظهرا ان الناس مشتغلة بمسائل المالية المصرية في مدة الاربع سنوات الاخيرة . وتكلما فى صعوبة معرفة حقيقة الأيراد فى البلاد المصرية وصعوبة سير الحكومة في طرق لاتؤدى الى الاصلاح ناسبين ذلك الى عدم الثقة بالحكومة السالفة لما كانت ترتكبه من سوء الادارة . ثم قالا ان الظروف الحاضرة تقرب اليهما الوصول الى حل مشاكلنا العسيرة حلا نهائياً لما يعتقدان من حسن مقاصد الخديو وعلو همته وطيب سريرته . وانه من الواجب اتخاذ الوسائل الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالى وأرباب الدين معا واستبدال الاستبداد فى التحصيل بأحكام عادلة وطريق مستقيم ليعلم الاهالى ما يجب عليهم من الرسوم قدراً وميقاتاً بحيث يكون كل واحد منهم عالما بما للحكومة عليه وفى أي وقت تطلبه ليستعد لدفعه ويأمن غائلة التحصيل القديم التى كانت تلزمه بغرامات كثيرة وطلبات وفيرة بغير حق . ثم أثنيا على الوزارة لحسن استعدادها مع الجناب الخديو لقبول مشوراتهما واتباع ما يقدمانه من الخدمة . ويرجوان أن يصلا فى وقت قريب الى حد يجعل سير الادارة على قانون نظامى وأحكام عادلة ان لم يفاجئهما تغيير عمومى فى الهيئة الحاضرة يعوقهما عن السير الذى يقصدانه لسلامة البلاد وانقاذها مما هى فيه . وأوضحا علة عدم اعتراف مجالس الحقانية بالاوامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق بالمالية

وان ذلك ناشيء عن فقدها لمساعدة الدول وتصديقها عليه . فتولدت من عدم الاعتماد هذه المشاكل والارتباكات التى نحن بصددها . ثم قالا ان المخابرات جارية فى شأن تشكيل لجنة التصفية لمساعدتهما على حل المشاكل . وان الحكومة المصرية اعتمدت على حسن مقاصدهما فاتبعت مشورتهما وقررت أنه اذا لم يتم تشكيل اللجنة المذكورة فانها تعرض على الدول قانونها الذى تشتغل به الآن وتبذل جهدها فيه حتى اذا قبلته الدول وأقرته قانوناً متبعاً نفذت أحكامه وقررت ما فيه على كل معترف به مصدق عليه راض بما حواه من الاحكام اذ لا يمكن التخلص من الحالة الراهنة الا بسن قانون للتصفية تصدق عليه الدول وتنفذه الحكومة المصرية تنفيذاً لا يعتريه مانع . وأظهرا أن لديهما الآن مما يهديهما الى معرفة حقيقة الواردات اكثر مما كان عند غيرهما مع اعترافهما بأن ما وقفا عليه لا يهدي الى حصر قيمة جميع الواردات فان استقصاءها يحتاج الى اصلاح يكلف العامل فيه بزمن طويل وأمد بعيد . والزمن الحاضر لا يسمح باكثر من تدارك ما حل بالبلاد أو حاق بها من النوازل فهما يبذلان الجهد فى مشورتهما على الحكومة الآن بما تقدر أن تتعهد به لدائنيها .

ومن رأيهما أن تكون تسوية المسألة المالية دائمة لا مؤقتة كما كان فكرها قبل الآن خشية أن تعود الادارة الى ما يخل بها وتسوء حالتها . وانه من الممكن أن يحدد حد نهائي كأن يؤخذ أقل ما يمكن أخذه فيجعل فائدة لا يقل عن مقدارها ولا يزيد هذا المقدار الا اذا

تحقق وثبت وجود زيادة فى الواردات وعلى ذلك فان الدائنين يحتملون بعض الخسائر.

أما تصفية الماضى فلا تخصص بما بقى من قرض الاملاك الموهوبة فقط بل يجب أن تخصص واردات أخرى ستذكر فى البرنامجات الآتية. اذ من الواجب أن يفصل بين الماضى والآتى وأن يصدر القرار بأن جميع الديون المتقدمة على تاريخ قانون التصفية تستهلك بمقتضى أحكام القانون المذكور تفادياً من العود الى الماضى ولعدم تمكين أى انسان من أصحاب الدين من الحجز على الاملاك واقامة الحجة عليها الى غير ذلك مما يضاد حركة التصفية والاصلاح. ورأيا أن أول شىء يجب مراعاته فى هذا القانون احترام التعهدات الممتازة الخصوصية طبقا لما قررته لجنة التفتيش العليا.

ثم أخذا ببيان حالة كل دين من الديون المنظمة مبتدئين بالموحد.

الدين الموحد

قالا. — إنه يستحيل فى الوقت الحاضر ان تلزم البلاد المصرية بتعهداتها لأرباب الدين المنظم. مستندين في ذلك على الأدلة الواردة فى لائحة لجنة التفتيش العليا. ثم قالا أن الخرج فى سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ زاد عن الدخل ٣٫٨٢٢٫٠٠٠ جنيه انجليزى وان الذى نقص من أصل الدين المنظم زاد فى غيره. ولا يجب أن يقاس الايراد على ايراد هذا العام الخصب الجيد المحصول. فقد يأتى عام قحل مثل عام سنة ١٨٧٨ لا يفى ايراده ببعض المطلوب فضلا عن أن ادارة المالية فى ارتباك عظيم قدره حتى أصبحت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة الخصب

بسنة الجدب . واذا لم تتمكن من اغتنام هذه الفرصه فكذلك لا يمكنها أن تتكل على المتأخرات من الرسوم والضرائب فانها غير معروفة عندها بل هى مجهولة جهة ومقداراً . ثم بينا المقادير المتأخرة من الكوبونات المستحقة كما يأتى :

جنيه	
٢٨٠٫٨٠٠	متأخر كوبونات من أول نوفمبر سنة ١٨٧٨ ½ فائدة و ½ استهلاك فى المائة
٥٦١٫٣٥٠	« « « مايو سنة ١٨٧٩ « « « « « « «
٨٤١٫٧٨٢	« « « نوفمبر سنة ١٨٧٩ ½ استهلاك وواحد فائدة فى المائة
١٫٦٨٣٫٩٣٢	

وصرحا بأنهما لا يريان أن تدفع هذه المتأخرات لأرباب الدين فان المبالغ الوحيدة التى كانت مخصصة لذلك هى ما يبقى من قرض الأملاك الذى لم يدفع للخزينة المصرية الى الآن . على أن هذه المبالغ غير جاهزة فقد أخذ منها ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه لسداد كوبون الموحد فى غرة نوفمبر سنة ١٨٧٨ والذى يبقى منه يخصص لوفاء الدين غير المنظم طبقاً لما جاء فى الأمر الخديو المصدق عليه من الدول . ثم بينا أن لجنة التفتيش العليا عينت فى لائحتها الثانية مقدار فائدة الموحد تعيينا مؤقتاً وجعلته خمسة فى المائة . وهما لا يريان أن الحكومة تتعهد بدفع ٥ فى المائة . بل تتعهد بأربعة . ولا تقلل عنها . فان زاد الايراد وزع حتى تبلغ الفائدة خمسة في المائة ولا زيادة فوقها . فان زاد الايراد بعد ذلك تشترى بالزيادة أوراق الموحد وتستهلك.

وهكذا كلما حصلت زيادة فى الايراد العمومى يؤخذ نصفها لمصالح الحكومة والبلاد . والنصف الثاني لاستهلاك الدين . واذا تعهدت

الحكومة بدفع أربعة فى المائة وقامت بها بلا تأخير كان ذلك أفضل من تعهدها بخمسة أو ستة فى المائة مع عجزها عن القيام بتعهدها.

ومن رأيهما أن تكون تسوية دين سنديكاتو باريس مطابقة لما جاء في اللائحة الثانية التى نظمتها لجنة التفتيش العليا. وذلك أن تسترجع الحكومة ماعند السنديكاتو من أوراق الموحد البالغ قيمتها ٤٩٦٠٠٩٠٠٠ وتعوض بأوراق خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين.

وهذه الصورة تعود بفائدة على أصحاب الدين الموحد لانها تؤمنهم من خوفهم وتوهمهم أن يطرح السنديكاتو ما لديه من أوراق الموحد فينشأ عن ذلك هبوط في السعر فان أوراقه ذات مبالغ جسيمة.

الدين الممتاز

بعد أن أجالا الفكر فى البحث فيما يتعلق بهذا الدين وكيفية جعله ممتازاً واقامة الادلة والبراهين على تفنيد اعتراضات من يعترض على عدم تنزيل فائدته الى درجة الموحد. رأيا أن يبقى هذا الدين ممتازاً على ما كان عليه بفائدة خمسة فى المائة كما رأت ذلك لجنة التفتيش العليا فى لائحتها الثانية.

القروض القريبة الآجال

بعد أن نظرا فى هذه القروض أوضحا أن المقابلة كانت مخصصة لوفاء الديون واستهلاكها وكان فى رأى لجنة التفتيش العليا أن تنزل فائدة هذه القروض اثنين فى المائة. وأن تؤجل استهلاكها الى ما بعد

أربع سنوات من الزمن المعين . ومارأت ذلك الا اعتمادا على ماتصورته من أن أرباب هذه القروض يفضلون بقاء أوراقهم مفروزة عن أوراق الدين الموحد . أما الآن وقد ألغيت المقابلة فلا سبيل الى بقاء هذه القروض على حالها . بل لا بد من العدول عنه الى ما يريانه وهو ان تحول هذه القروض الى الدين الموحد بحيث يمكن أن يبيع أصحابها أوراقهم (بعد تحويلها الى الموحد) فيتم لهم استهلاك دينهم دون أن يلحقهم ضرر . واذا تم هذا يزيد الدين الموحد نحو ٢٫٠٥٦٫٠٠٠ جنيه (قيمة القروض القريبة الآجال) غير أن هذه الزيادة لا تحتسب فان المبالغ المودعة عند السنديكاتو تبلغ ٤٫٦٠٠٫٠٠٠ وستنزل من الدين الموحد فلا خوف اذاً من زيادة مقادير هذا الدين .

ثم عطفا على البرنامج العمومي وقالا ان لجنة التفتيش العليا حددت دخل الحكومة الى ٩٫٠٦٧٫٠٠٠ جنيه والنفقات الى ٣٫٤٨٨٫٠٠٠ جنيه ولكن كان تحديدها هذا مؤقتاً الى ان يلوح لها صحة الدخل والخرج .

وقد جعلت هذا التعديل على سنة ١٨٧٧ . اما هما فيؤملان حصول زيادة في البرنامج تخصص للدين غير المنظم واسهم خليج السويس الخ اذا تقرر الدين المنظم على ماجاء في لائحتها هذه . ويريان ان الأوفق تنظيم البرنامج على صورة يكون الدخل فيها زائدا عن الخرج حتى اذا صدق الأمل وتم الامر على حال توجب الزيادة بالفعل فانهما يخصصان منها جانباً لأرباب الدين .

ومن رأيهما ان تكون هذه التسوية إجبارية يقبلها الجميع . غير أنهما يعترفان بوجوب اطلاع اصحاب الديون على هذه التسوية ليبينوا

أفكارهم فيها . وفى نشر هذه اللائحة ما يوقفهم على ماستجريه الحكومة بشأنهم . كذلك يريان ان يؤخذ رأى الوكلاء الشرعيين النائبين عن اصحاب الديون في هذا الأمر . ولقد عرفوا مما تقدم ضرورة تكبدهم خسائر جسيمة (كما جاء فى لائحة التفتيش العليا الثانية) والضرورة المذكورة (أى تكبدهم خسائر جسيمة) تعود عليهم بالفائدة لعدة اسباب اهمها اثنان : الأول ان التجربة اظهرت لنا ان الخسائر الناشئة عن تسوية اية مسألة مالية فى الماضي كان سببها اتساع الأمل فى حسن المستقبل . ومن الحزم ان لا نعود الى الماضي كي لا نقع فيه . ولا نتخلص من العود اليه الا بتحديد مقادير الديون بحيث يمكن القيام بها . فأن زاد الأيراد عنها كان مكسباً لأرباب الديون والحكومة معاً . والثانى ان تحسين الادارة وانتظام سيرها وحسن مقاصد ارباب الحل والعقد اعظم ضمانة لأصحاب الدين . ولهذا يؤملان ان اصحاب الدين يلبون الحكومة مراعاة لها ولأميرها ووزرائها ولذات مصالحهم ايضاً . اذ أن ذلك عين ما تقتضيه العدالة .

وفي الختام يتعهد المفتشان بتحمل التبعة والمسؤولية بشرط أن تقوم حكومة الجناب الخديو بالتعهدات اللازمة .

ثم يبديان شكرهما اذا صدق الجناب العالى على ما عرضاه مما هو في آمالهما من واجبات الأصلاح وطرق التخلص مما حملته الحكومة من المشاكل والورطات .

ولما دفعاها الى الخديو صدق عليها وأجابهما بالرسالة الآتية المؤرخة فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ وهى : —

حضرة المفتشين العموميين .

اطلعت على لائحتكم المنطوية على تسوية المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة القونصوليد ورأيت قبل اعطاء الجواب ان اقف على مجمل البرنامج المعتنى بتنظيمه . ولدي اطلاعى عليه وقد كمل منه أهم ما يتضمنه رأيت انه يمكن لحكومتي ان تقبل ما ارتأيتم فى حل المسألة المالية وتتعهد لا سيما بما يأتى : —

أولاً — بقاء فائدة الدين الممتاز على خمسة فى المائة

ثانياً — تعيين أربعة فى المائة على الأقل للدين الموحد ولكن يشترط في القيام بهذه التعهدات أولاً أن يعين فاصل بين المستقبل والماضى بحيث لا يتجاوز الماضى تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وتكون تسوية اموره متعلقة بقانون التصفية الذى يجب تنظيمه ويستمر العمل على مقتضاه بحيث لا تكون الحكومة مسئولة فى أي وجه كان عن أي شيء كان يتقدم تاريخه اليوم الاول من يناير سنة ١٨٨٠ فانه يستحيل على الحكومة ان تكفل صحة برنامجها وتضمن حسن سير ادارتها بدون ذلك.

ثالثاً — ان تحول القروض القريبة الآجال الى الدين الموحد .

رابعاً — ان تحصل تسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السنديكاتو الكبير في باريس .

واني على يقين من ان تسوية اية تسوية كانت في المالية ونجاحها يتوقف على انتظام سير الأدارة ولا شك انه قد امكن لكما من يوم حضوركما ان تقفا على اجتهادى واجتهاد وزارتى بأدخال الترتيب

والانتظام فى الادارة مراعاة لمصلحة الدائنين كما تقتضيه العدالة ورغبة فى ان تتمتع الامة المفوض امرها الىّ بحالة حسنة وعيشة راضية قياماً بما اعده من واجباتى المقدسة . وان بينى وبين وزارتى موافقة تامة ومبادئنا واحدة وغايتنا واحدة فهم يرضون بتحمل التبعة عينها .

ومن المعلوم ان الأصلاح الذى تحتاج اليه البلاد صعب الحصول ويستغرق مدة من الزمان. ولكنى بمعونة الله ومشورة وزرائى ومشورتكم التى اعتنى دائما بها أرجو ان نبلغ الغاية العمومية التى نجد جميعنا وراءها وتفضلوا بقبول احترامى ؟ التوقيع محمد توفيق

وقد قرر مجلس الوزراء برنامج الدخل والخرج غير متضمن مايلزم للديون المنظمة وغير المنظمة وهذا بيانه : —

الدخل: ٨٫٥٦١٫٦٢٢ جنيهاً مصرياً والخرج: ٤٫٢٨١٫٦٨٦ جنيهاً لخراج مصر و٣٫٦٤١٫٥٤٤ جنيهاً لنفقات الحكومة فيكون الباقي ٤٫٣٢٣٫٠٣٠ مخصصاً لوفاء الديون .

وفى ٥ فبراير سنة ١٨٨٠ جاء فى تلغراف من لوندرة انه قد قر الرأي على تشكيل لجنة اولية للتصفية يكون رئيسها المستر ديفرس ولسون .

وفى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ وقع الخديو على الأمر الصادر بتشكيل لجنة التصفية المذكورة قال بما يأتى : —

بناء على مافى لائحة لجنة التفتيش العليا الصادرة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ ونظراً لما قضي به الدكريتو الصادر بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ من تأجيل استحقاقات ديون الحكومة المصرية مع تخفيض

فوائدها . وصرح به من وجوب مباشرة عميلة مالية تنظم بها الديون المصرية . ونظراً لما اعترفت به لجنة التفتيش العليا فى لائحتها الصادرة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٧٨٩ من عدم التمكن فى الوقت الحاضر من تأدية جميع استحقاقات الديون المنظمة على انواعها . ومن تصفية الديون غير المنظمة عاجلا بكاملها . ونظراً لما اعترفت به تلك اللجنة ايضاً من وجوب جعل قانون التصفية العتيدة نافذاً على جميع ارباب الدين ومرعيا على هذه الصورة فى المجالس المختلطة لكي يمكن توزيع الواردات بين مدائنى الحكومة بطريقة عادلة . وبناء على تصريح المانيا واستريا وفرنسا وانجلترا وايطاليا بموافقتهن من الآن على القانون الذى ستنظمه اللجنة التى ستتشكل بمقتضي هذا الأمر وتعهدهن بابلاغ هذا القانون الى الدول الأخري الموافقة على تشكيل المجالس المختلطة فى مصر وتكليفهن بالمصادقة عليه . واعتماداً على موافقة مجلس نظارنا

نحكم

البند الأول ـ تشكل لجنة للتصفية وبعد أن تبحث هذه اللجنة فى مجمل الحالة المالية وتنظر فى الملاحظات التى يقدمها من يهمهم هذا الأمر تنظم بالاستناد الى تقارير لجنة التفتيش العليا وبدون تغيير شيء فى شروط قرض الأملاك الموهوبة لائحة قانون يحدد علائق الحكومة والدائرتين السنية والخاصة مع ارباب الدين . والشروط والصفة التى بمقتضاها تتم تصفية الدين غير المنظم .

البند الثانى ـ تعين هذه اللجنة الواردات التى يمكن تخصيصها للديون المنظمة وغير المنظمة ولكن هذا بعد أن تراعى ضرورة اعطاء

الحكومة حقها في المقادير التى لا بد منها لانتظام سير أدارتها ومصالحها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجلس النظار والمفتشين. ولاجل هذا يعطى لها علم ببرنامج السنة التى تباشر فيها عملها وبرنامج السنين السالفة الذي تحتاج اليه لتقف على حقيقة احتياجات الخزينة المصرية .

البند الثالث – على المفتشين العموميين أن يقدما للجنة ماتطلبه من المطالعات والأيضاحات اللازمة لها لترشدها فى تتميم وظيفتها. وعلى اللاجنة أن ترفع الينا والى نظارنا بواسطة المفتشين ملاحظاتها التى يجب عليها أن تبلغها الى الحكومة .

البند الرابع – يحق للجنة أن تراقب بالاتفاق مع المفتشين العموميين تنفيذ ما تقرره . ولأجل هذا يمكن اطالة مدتها بعد صدور امر التصفية الى اجل لايتعدى ثلاثة اشهر . وعند حلول هذا الاجل تكون اللاجنة منحلة فى أية حالة كانت.

البند الخامس – القانون الذى تنظمه اللجنة يجب أن يكون عليه تصديقنا ويعهد نشره الينا وحينئذ يكون هذا القانون نافذا اجبارياً ولا يستطاع الاستئناف عليه بالرغم عما فى قانون تشكيل المحاكم القضائية و نظامات المجالس المختلطة.

البند السادس – تسمية هذه اللجنة تكون بمقتضى أمر. وتشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وانجلترا ووكيل واحد من دول المانيا وأوستريا وايطاليا . وللدول أن تعين وكلاءها . اما الحكومة المصرية فتستنيب عنها مندوبا فيها .

البند السابع – تعيين النفقات اللازمة لأعمال هذه اللاجنة يكون

بمعرفتنا وفقاً للائحة التي يرفعها الينا بهذا الصدد رئيس اللجنة المذكورة .

البند الثامن — كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعلق بنظارته من هذا الدكريتو . اه

وفى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر دكريتو مشتملا على اسماء اعضاء هذه اللجنة وهذه صورته :

بناء على امرنا الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل لجنة التصفية

نحكم

البند الاول — اعضاء لجنة التصفية هم : السير ريفرس ولسن . (رئيس) والمسيو بارافللى . وبليك دى بوغاس . وكولفن . ودى كريمر . وليرون دي رول . ودى ترسكو . وينوب عن الحكومة المصرية فى هذه اللجنة مندوبها حضرة بطرس بك غالى .

البند الثانى — تؤخذ قرارات لجنة التصفية باكثرية الآراء . اه

وهذه صورة الأشعار الموقع عليه من قناصل جنرالية المانيا واستريا وفرنسا وانجلترا وايطاليا متعلقاً بهذه اللجنة :—

بناء على أنه بمقتضى دكريتو صادر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ قد تشكلت لجنة خصوصية للتفتيش والبحث فى حالة المالية المصرية وجميع المبادىء اللازمة لتسوية عمومية . وبمقتضى دكريتو جديد (مرفوق باشعارنا هذا) عزم الجناب الخديو على تشكيل لجنة للتصفية النهائية مؤلفة من أعضاء الماني ونمساوى وفرنساويين وانجليزيين وايطالى .

اتفقت حكومة المانيا وأوستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا على

قبول الدكريتو المذكور وهى تتعهد بناء على ما تقدم أن تقبل بنفوذ أى قرار تصدره لجنة التصفية المشكلة بمقتضى الدكريتو المذكور متعلقا بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرتين السنية والخاصة بصفة مقطوع بها وغير مبيحة للاستئناف عليه.

وتقبل أيضاً أن تجعل مجالس الريفورم تعرف قرارات اللجنة المشكلة بمقتضى هذا الدكريتو كأنها قانون نافذ وذلك عقب أن تنشرها حكومة الجناب العالى رسمياً. وتتعهد أيضاً أنها بالاشتراك بينها تعرض هذا الاشعار على الدول التى شاركت فى انشاء المجالس المختلطة فى مصر وتكلفها قبوله والرضى به.

فالموقعون فى ذيله (أسماء قناصل جنرالية ألمانيا وأوستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا) يصرحون فى هذا الاشعار اعتمادا على ما لديهم من التفويض فى ذلك ان حكوماتهم تتعهد متكافلة بانفاذ ما تقدم بيانه.

وهم بناء على ذلك يوقعون باختامهم الرسمية على هذا الاشعار.

وكتب (فى خمس نسخ أصلية)

فى مصر فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠

التوقيع - سومار - شفر - دى رنك - ادوارومالت - دى مارتينو.

وفى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ تبين انه قد ذللت الصعوبات الأخيرة في مسألة قرض الأملاك الموهوبة وأمضت الحكومة فى ٤ من الشهر المذكور مع المسيو لوران وكيل بيت روتشلد تسوية تقضى بتأدية الضرائب. وتعين كيفية الاستهلاك. وقد تعهد بيت روتشلد بتأدية بقية السلفة الى صندوق الدين فى مدة ٤٨ ساعة.

وفى ٦ أبريل سنة ١٨٨٠ أدى بيت روتشلد فى لوندره بقية السلفة بأكملها فكان أداؤها بعد سنة من استحقاقها أى من ابريل سنة ١٨٧٩ الى ابريل سنة ١٨٨٠

وفى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ وصل الى الاسكندرية المستر ريفرس ولسون رئيس لجنة التصفية وبمعيته كاتب سره ثم توجه الى المحروسة فى اليوم الثانى.

وفى ١٧ منه عقدت لجنة التصفية جلسة تمهيدية تحت رئاسة ولسون للنظر فى شؤونها الداخلية ثم أصدرت الاعلان الآتى الى مدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنية والخاصة وهو : —

ان لجنة التصفية التى تقررت بمقتضى دكريتو مؤرخ فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ يجب عليها بمقتضى ذلك الدكريتو أن تسمع ملحوظات أولى الشأن فعلى هذا تعلن لمدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنية والدائرة الخاصة انها مستعدة لقبول مايصير تبليغه اليها من طرفهم لغاية يوم ٢٠ مايو وبعد مضى هذا الميعاد يكون لها الحق برفض مايتقدم اليها من التبليغات. فلأجل نهو اعمال التصفية فى أقرب وقت تطلب اللجنة من الدائنين أن يقدموا ملحوظاتهم بالكتابة وان كافة المدائنين الذين لهم مصلحة واحدة ودينهم واحد يجتمعون سوية بحسب الامكان ويقدمون ملحوظات عمومية عن جميعهم . اما من يريد ابداء ملحوظاته شفاها فعليه أن يقدم لقلم كتاب اللجنة خطابا مشتملا على موضوع تلك الملحوظات بالاختصار. كي ينظر فيه ويصير اخباره فيما بعد باليوم والساعة اللذين يمكن سماع أقواله فيهما اذا اقتضى الحال . ورأت أن

تبحث بادئ بدء فى دخل الحكومة وخرجها قبل أن تنظر فى أي عمل كان سوي ذلك. فانقسمت فرقتين. فرقة تنظر فى موارد الدخل وهى مؤلفة من الاعضاء بارافيللى والبرون دى رول وترسكو. وفرقة تبحث فى مصادر الخرج وهى مؤلفة من الاعضاء دى بوغاس، وكولفن وكريمر. وقد ظهر للفرقة الاولى أن رسوم الملح والدخان والتنباك غير مطابقة لما ورد فى البرنامج وان الرسوم غير المقررة لاتخلو عن نقص طفيف في برنامج المفتشين. وتراءي للفرقة الثانية أن المبلغ الاحتياطى المذكور في البرنامج وقدره ١٥٠،٠٠٠ جنيه لايكفى لسد مايطرأ مستلزما لنفقات غير مذكورة فى البرنامج كقلم التفتيش الذى تشكل للتفتيش فى المديريات وتجريدة هرر وزيلع وبعض الأشغال العمومية لفتح الشوارع وحفر الترع والتحفظ من الطغيان النيلي وغير ذلك: اه

وفى ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٠ نشرت لجنة التصفية الاعلان الآتى موجهاً لمدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنية والدائرة الخاصة قالت: —

لاجل وقاية الحكومة من أقامت دعاوى عليها باسترجاع حق ما بعد فوات الوقت أى بعد توزيع النقود المخصصة للتصفية تعلن اللجنة للمدائنين انه ربما يقتضى الحال لوضع شرط بلائحة التصفية يقضي بعد نشرها بمنع اقامة دعوى على الحكومة أو على احد الدائنين بشأن حقوق مكتسبة قبل يوم اول يناير سنة ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من المدائنين ان يجروا المقتضى لطلب حقوقهم واظهارها قبل فوات الوقت. اه

وقد جرت المخابرة بين المفتشين ولجنة التصفية فيما يجب تقريره

من مقادير الفائدة عن الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ١٨٨٠ وهذا ملخصها :—

كتب المفتشان بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٠ الى لجنة التصفية انه لم يتيسر بعد للجنة ان تحكم فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة وقد قرب استحقاق غرة مايو الآتى ولا يمكن للحكومة ان تؤدى فائدة هذا الاستحقاق (من الموحد) على حساب اكثر من ٤٪ فى المائة فرأت ان توجد لصندوق الدين ما يستند اليه فى عدم اعطاء ما يشعر ببقية المقدار الذي لم يدفع من الفائدة ومن المعلوم ان المجالس المختلطة لا تقبل اعتبار ذلك حجة على الحكومة فالحكومة اذاً مستعدة لأصدار دكريتو يحدد مقدار الفائدة الى ٤٪ فى المائة وترجو اللجنة ان تخبرها عما اذا كان ثم مانع لنشر هذا الامر : فاجابت اللجنة بتاريخ ٢٥ من الشهر المذكور انه اذا رأت الحكومة ان تصدر مثل هذا الأمر مؤقتاً فمن رأى اللجنة ان الحكومة عينها تكون مسؤولة عما عساه ان يطرأ فى هذا الخصوص . أما اللجنة فتقتصر على أخذ الأحتياطات الكاملة فى شأن ما يتعلق بحقوقها المعطاة لها بمقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٣١ مارس وهى ان تتم تسوية العلائق بين الحكومة وارباب دينها .

فصدر على اثر ذلك امر خديو مآله :—

انه بناء على ماعرضه ناظر المالية بموافقة مجلس النظار وبالنظر الى المخابرات التى جرت بين المفتشين العموميين ولجنة التصفية . آمر ان يؤدى كوبون الدين الموحد (استحقاق غرة مايو سنة ١٨٨٠) على تعديل مقدار الفائدة السنوية بأربعة فى المائة على رأس ماله المسمى..

وقد أعلن ناظر المالية هـذا الامر لوكلاء صندوق الدين فأجاب الوكلاء المومأ اليهم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠ بما ملخصه :—

بناء على ما نعلم من أن تحديد مقدار الفائدة للدين العمومى منوط بلجنة التصفية التى وحدها يحق لها أن تقرر مقدار الفائدة عن الكوبون المستحق فى ١٠ مايو . وبناء على أن ما قررته الحكومة الآن في هذا الشأن ليس الا مؤقتاً. ونظراً لكون دخل صندوق الدين من الواردات المخصصة للدين الموحد لم تبلغ الى هذا اليوم ٢٩ ابريل الا ١٬٧٤٠٬٨٦٦ جنيهاً فهى لا تكفى لتسديد الكوبون الا اذا كانت الفائدة على حساب ٤ فى المائة مضافاً اليها الاستهلاك بالسحب وقدره ٤٥٬٠٠٠ جنيه . وبما أن المفتشين العموميين أكدا فى خطابهما الصادر بتاريخ ٢٤ ابريل الى لجنة التصفية أنه يستحيل على الحكومة أن تؤدى زيادة على ذلك المقدار : أقتضى أن تتخذ التدابير اللازمة لتأدية كوبون غرة مايو على حساب ٤ فى المائة معلنين للعموم أنه لا يعطى لاحد علم خبر (أى شهادة) ببيان المبالغ التى دفعت وأن نستبقى لنفسنا بصفة كوننا وكلاء صندوق الدين العمومى اعتماد القرار الذى ستصدره لجنة التصفية في هذا الشأن .

وهذه هى المسائل التى عرضها المفتشان على لجنة التصفية للنظر :—

مسألة الدين الممتاز .

« « الموحد

« التعيينات

مسألة متأخرات كوبونات الموحد

« القروض القريبة الآجال

مع بيان اجمالى للدين غير المنظم يتضمن قيمة الاملاك التى تخص الحكومة وبيعها غير ممنوع. وقيمة البونات التي تخص الحكومة عند استخلاصها الرهون بعد دفع المبالغ المطلوبة. ويتضمن قيمة الفوائد التى تلحق الديون غير المحكوم بها بخلاصات من المجالس. وقيمة الدين السائر والدين الحالى ومرتبات البرنس حليم باشا وغيرها. ثم لائحة تتضمن مسائل عديدة وديونا متنوعة كدين كيورك وجرافيلدويابونو وغيرهم. وقد أخذت هذه اللجنة فى النظر والبحث فى تقدير أملاك الحكومة الحرة أى غير المرهونة بعد أن فرغت من النظر فى البرنامج الآتى بيانه: —

تقدر دخل البلاد المصرية ٨٫٥٦١٫٦٢٢ جنيهاً مصرياً ينزل منها ٨٦٣٫٥٩٩ جنيهاً قيمة الكوبونات الممتازه. ثم كوبونات الموحد بعد اشتماله (أي اشتمال الدخل) على القروض القريبة الآجال ٢٫٣٠٨٫٥٣٧ جنيهاً وعلى أسهم خليج السويس ١٩٣٫٨٥٨ والدائرة الخاصة ٣٤٫٠٠٠ جنيه وترعة الاسماعيلية ١٤٫٠٠٠

قال: وللدين السائر ٣٢٤٫٥٩٨ جنيهاً وللنفقات السنوية ٤٫١٧٣٫٠٣٠ جنيه وجملة ذلك ٧٫٩١١٫٦٢٢ جنيهاً فيبقي من الدخل ٦٥٠٫٠٠٠ جنيه يؤخذ منها للمقابلة ٢٤٠٫٠٠٠ جنيه ولاستهلاك الموحد على حساب ١/٢ فى المائة ١٦٠٫٠٠٠ جنيه فيبقى ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه تكون هى المبلغ الاحتياطى.

أما الدين السائر فجملة مبالغه ٧٫١٤٦٫٤٧٦ جنيها يوجد لقاءها مبلغ ٢٫١٣٨٫٦١٧ جنيها بقية سلفة روتشلد و٣٠٫٠٠٠ جنيه فائدة هذا المبلغ. والمتحصل الزائد فى الخزينة وغير مخصوص لدين من الديون العمومية ١٦٤٫٣٥٦ جنيهاً ودخل المقابلة فى حالة الغائها ٢٠٫٧٦٣ جنيهاً والفائض عن الموحد ١٠٠٫٠٠٠ جنيه وثمن أراضى الحكومة التى لا تزال حرة ٧٠٦٫٦٣٠ جنيها وقيمة أوراق البون الموجودة عند الحكومة ٣٣٫٥٣٣ جنيهاً جملة ذلك ٣٫١١٧٫٩٧٥ جنيها فيبقي من الديون السائرة مبلغ ٤٫٠٢٨٫٥٠١ جنيه وهو نحو النصف يعطى به أوراق جديدة على الدين الممتاز وهكذا يتم تنظيم الدين السائر.

وفى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر بتعيين المستر كولفن مفتشاً عمومياً بدلا من المستر بارنج الذي دعى الى لوندره ليتقلد رئاسة مالية الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقائه فى لجنة التصفية.

ولما قدمت لجنة التصفية للخديو لائحة قانونها تلا المسيو ريفرس ولسون الخطبة الآتية ترجمتها: —

نرجو من مقامكم السامى أن تسمحوا لى بأن أقدم لأيدى دولتكم الخديوية لائحة القانون الذى كلفنا بتحضيره طبقاً للدكريتو المؤرخ فى ٣١ مارس الماضى وأن أبدى باسم لجنة التصفية ما نتمناه من أن تسوية حالة مالية مصر تحقق الغرض الذى شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول الفخيمة عند تشكيل هذه اللجنة. وقد كانت مأموريتنا مشوبة بالصعوبة الا أننا قد ألهمنا فيها الرغبة الصادقة فى التوفيق بين المنافع المتعددة المتكون منها بدون مراعاة الخواطر مطلقاً. هذا ولم ننس أن ثروة مصر

هى أقوى تأمين لمدائنيها ولذا لم نتوقف مطلقاً أن نجعل ايرادات الحكومة متكفلة بالمبالغ الضرورية اللازمة لسير مصالحها الادارية بقدر المبالغ التى رأت فيها دولتكم الكفاية .

ومع ذلك فقد أمكننا أن نقلل بطريقة محسوسة جانباً من الخسائر التي كان يخشى من أنها تفرض على المدائنين وأن نقدم تأمينات أكيدة لتأدية الديون بكيفية منتظمة وأن نتخذ تدبيرات قوية لاستهلاك تلك الديون ونعد أنفسنا من السعداء حيث اشتركنا فى هذا الأمر الذي يكون له موقع عظيم فى تاريخ مصر . وحيث أن حضرتكم الخديوية ومستشاريها مجبولون على حب الوطن واحترام التعهدات والمواثيق ومتنورون بتجارب الماضى فلنا ثقة ثابتة أن تبقوا مالية مصر واعتبارها فى حالة تحفظ لدولتكم الخديوية امتنان أهالى القطر المصرى ومحبة الملل الاجنبية وميلها اليكم .

فأجابه الخديو على ذلك بما يأتي : —

أنه باستلامي من جنابكم لائحة القانون الذى حضرتم لتقديمه لى أريد قبل كل شيء أن أشكر للجنة ما أجرته من الاعتناء والدقة فى شأن هذا الامر المهم . ومن البين أن المأمورية التى أحيلت على هذه اللجنة كانت مشتبكة بأطراف الصعوبات لما أن الغرض منها تسوية منافع مختلطة ومتعددة مع التوفيق بينها . فبالنظر الى تلك الصعوبات والى شأن تلك المنافع قبلت حكومتى أن تساعدكم واثقة بأن حضراتكم تبذلون هممكم فى سبيل ايجاد طريقة لوصولنا جميعاً الى الغرض المقصود

وذلك اتباعاً لافكار حكوماتكم الصائبة على الدوام . وانى متيقن اننا سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التى اتممتموها الآن بدون مراعاة خواطر . وصدقنا عليها بتمامها .

فالذي يجب علينا من الآن فصاعداً هو انجاز تلك الاعمال وتأكيد ثمراتها ونتائجها الخيرية . ونؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالأستقامة والصداقة كما قمتم بما وجب عليكم فان مسلكنا هو الميل الى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الأستمرار . فكونوا واثقين بذلك ومعتقدين ان هذه الخدمة العالية التي اديتموها لقطرنا سيكون لها ذكر حسن عندنا كالذكر الذى سيبقى لأمتناننا الحقيقى من حكوماتكم التي أظهرت فى هذه الحالة ميلها الأكيد الينا كما اظهرته فى جميع الأحوال الصعبة التي كابدناها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة الى الآن .

وهذا نص قانون التصفية : —

قانون

لجنة التصفية الدولية المصرية

نحن خديو مصر

صار الاطلاع على الامرين الصادرين منا احدهما بتاريخ ٣١ مارس والثانى بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠

وبناء عليهما عرض لنا من قومسارية دول المانيا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا المعينين بامرنا . وبعد اخذ راى مجلس نظار حكومتنا نأمر بما هو آت : —

الباب الاول

(الدين المنظم)

البند الاول — تسديدات الدين المنظم تكون فى المستقبل بالشروط الآتية بعد : —

فى الدين الممتاز

البند الثانى — صافى ايرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره . والكمالة اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الايرادات المخصصة للدين الموحد . اما اذا ظهرت زيادة فى الايرادات المخصصة للدين الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل فى استهلاك الدين الموحد .

البند الثالث — المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية وميناء الاسكندرية والمربوطة فى الميزانية والمصرح بها بمقتضى قرارات خصوصية تصرف دون غيرها من ايرادات المصلحتين المذكورتين . ومصاريف النقل التى تستحق على الحكومة ولم تدفع نقداً فى حالة النقل يجب تسديدها فى اخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية .

البند الرابع — المصاريف التى فوق العادة مثل ثمن اراضى او عقارات او انشاء خطوط جديدة . ومشترى الادوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشترى سكك حديدية سبق اعطاء رخصة بها او وضع خط ثان او انشاء ابنية جديدة مثل ارصفة او جسور او نحو ذلك تدفع من الايرادات العمومية التى للحكومة . وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من مديرى السكك الحديدية والميناء يتصدق عليه من مجلس النظار . فاذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتلغراف والميناء فى امر معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية او غير العادية جاز للحكومة حينئذ بناء على موافقة رأى صندوق الدين ان تصرح للمصلحة المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من ايراداتها .

البند الخامس — فائدة سندات الدين الممتاز تبقى مقررة باعتبار ٥ فى المائة

على القيمة الاسمية . ويستمر دفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما في ١٥ أبريل والثانى فى ١٥ أكتوبر ـ واستهلاك السندات المذكورة يكون بواقع المائة مائة فى مدة ٦٥ سنة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل بطريق القرعة مرة في كل ستة أشهر وتعمل القرعة بمعرفة مديرى الصندوق في شهر يناير وشهر يوليو فى جلسة علنية . وتسديد السندات التى تخرج بالقرعة يكون من تاريخ استحقاق الكوبون الثانى للقرعة .

البند السادس ـ ناظر المالية مأذون بأن يصدر مبلغ ٢٠٥ر٦٠٠ر٥ جنيه مصرى قيمة اسمية عبارة عن ٨٠٠ر٧٤٣ر٥ ليرة استرلينية سندات من سندات الدين الممتاز تستعمل فيما هو مبين في المادة ٦٨ وما بعده يكون اصدار السندات المذكورة أولا فأولا بحسب اللزوم وتحتسب عليها الفائدة من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات الاصلية من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك بدون أدنى فرق . وتدخل السندات الجديدة المذكورة فى أول قرعة تحصل للاستهلاك عقيب صدورها .

البند السابع ـ بمجرد تصفية الديون المقتضى دفعها بسندات يتسلم لارباب الديون المذكورة فى مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون سندات مؤقته لحاملها. والديون التى يصير تسويتها بعد أن تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة. والسندات المؤقتة المذكورة يجب استبدالها بسندات قطعية فى مدة سنة من تاريخ نشر هذا القانون ـ وعلى ناظر ماليتنا أن يصدر من تلقاء نفسه سندات قطعية بدلا من السندات المؤقتة التى لم يحصل تقديمها فى هذا الميعاد ويضعها أمانة فى صندوق الدين على ذمة مستحقيها

البند الثامن ـ السنوية اللازمة لتسديدات الدين الممتاز من فائدة واستهلاك مبلغ قدره ٧٦٨ر١٥٧ر١ جنيهاً مصرياً عبارة عن ٤٤٠ر١٨٧ر١ ليرة استرلينية .

« فى الدين الموحد »

البند التاسع — الايرادات الآتية تبقى مخصصة لتسديدات الدين الموحد وهى : —

أولا — ايرادات الجمارك والعوائد الجارى تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل فى القطر بعد ان يخصم من تلك الايرادات والعوائد قيمة مصاريف الادارة .

ثانيا — ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط من بعد ان يخصم منها ٧ فى المائة على قيمة المتحصل في نظير مصاريف التحصيل والادارة ويدخل فى ايرادات المديريات المذكورة جميع الاموال والرسوم بكل انواعها المقررة الآن والتى يصير ايجادها فى المستقبل ما عدا ايراد الملح والدخان البلدى . اما ما بقى من المصالح التى كانت ايراداتها مخصصة ايضا للدين الموحد بمقتضى الدكريتو الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ فتكون خارجة من التخصيص للدين .

البند العاشر — الفائدة السنوية التى تعطى لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار ٤ ./. فى المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ أول مايو سنة ١٨٨٠ وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما فى أول مايو والثانى فى أول نوفمبر .

البند الحادى عشر ـ تسديد الفائدة باعتبار ٤ ./. فى المائة يكون مضمونا بالايرادات التى تخصصت فى البند التاسع وان لم تكف فبالايرادات العمومية التى للحكومة .

البند ١٢ ـ الايرادات المخصصة للدين الموحد التى تتحصل من ابتداء ٢٦ أبريل لغاية يوم ٢٥ اكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد قسط اول نوفمبر . وما يتحصل من الايرادات المذكورة من تاريخ ٢٦ اكتوبر يكون لسداد قسط أول مايو .

اذا كان فى تاريخ ٢٥ ابريل أو فى تاريخ ٢٥ أكتوبر ما تحصل من الايرادات المذكورة غير كاف لتسديد الكوبون بواقع ٤ ./. سنويا فناظر المالية يدفع حالا المبلغ اللازم للتكملة بناء على طلب مديرى صندوق الدين .

البند ١٣ ـ مع ما ذكر اذا زادت متحصلات الستة شهور الاولى عن قيمة القسط المقتضى دفعه فالزيادة تخصص لتكملة كوبون شهر نوفمبر قبل أن يطلب دفع شىء من طرف الحكومة . ثم ان المبالغ التى تدفع من طرف ناظر

المالية لتكملة كوبون اول مايو يجرى تسـديدها له من الزيادات التى تظهر فى متحصلات الستة شهور الاخيرة ان ظهرت .

ولهذا فلأجل معرفة ما اذا كان هناك اقتضاء لدفع شىء من طرف الحكومة لتكملة مبلغ الفائدة يعمل فى ٢٦ اكتوبر من كل سنة حساب شامل لعملية القسطين معاً .

البند ١٤ ــ استهلاك الدين الموحد يكون بطريق المشترى بالسعر الجارى. ويتعين للأستهلاك المذكور ما هو آت : —

أولا : زيادات الايرادات المخصصة لتسديدات الدين العمومى بعـد دفع الـكوبون سنويا وتسديد المبالغ التى تكون قد دفعتها الحـكومة على مقتضى البند السابق .

ثانياً : جميع المبالغ فى بنود ٢ و١٥ و٢٢ و٢٩ و٩٥ من هذا القانون.

البند ١٥ ــ الجزء الذى يمكن دفعه سنويا لصندوق الدين بمقتضى نص البند الآتى من أصل الزيادات التى تظهر فى الايرادات علاوة على المربوط لها فى الميزانية يصير استعماله أيضاً فى شراء سندات من سندات الدين الموحد وهذا مع عدم الاخلال باستعمالها عند اللزوم فيما هو مبين بالمادة ٧٠ .

وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور أمانة فى صندوق الدين الى أن يتيسر لمديريه بواسطة الايضاحات التى تتقدم لهم من نظارة المالية التحقق عن عدم لزومها لتسوية الدين « السائر واستهلاك الدين الموحـد بطريق القرعة يكون ملغى »

البند ١٦ — يعتبر زيادة فى ايرادات المديريات والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما ربط فى الميزانية وتحصل فى المديريات والمصالح المذكورة علاوة على مبلغ ٤٫٨٩٧٫٨٨٨ جنيها مصرياً الذى تقرر لمصاريف الحـكومة بما فيه ويركو الاستانة وتسديد الديون الاخرى الملتزمة الحـكومة بتأديتها بمقتضى نص هذا القانون من أصل ايراداتها العمومية. وهذه الديون هى فوائد أسهم قنال السويس المطلوبة للحكومـة الانجليزية . وسنوية الدائرة الخاصة . وسنوية المقابلة. وزيادة الايرادات المذكورة تبقى حقا للحكومة تتصرف فيها ما دامت لم تزد على مبلغ الزيادة التى تظهر فى ايرادات المصالح والمديريات المخصصة للدين .

اذا كانت زيادة الايرادات المخصصة للدين لا تصل لنصف فى المائة من قيمة مجموع الدين الموحد أعنى مبلغ ٢٨٣٫٠٠٠ جنيه مصرى فما يلزم لتكملة نصف فى المائة يصير دفعه لصندوق الدين من فائض الزيادات فى الايرادات غير المخصصة للدين . فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شىء على سبيل التكملة فكامل الزيادات فى الايرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة .

البند ١٧ — لا يحصل الاستهلاك الذى كان واجباً اجراؤه بطريق المشترى فى استحقاقات اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأول مايو وأول نوفمبر سنة ١٨٧٩ واول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقى من الفوائد الذى لم يدفع فى الثلاثة اقساط الاخيرة .

البند ١٨ — جميع البونات أو السندات التى كان يجب استبدالها بسندات من الدين الموحد بمقتضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها .

البند ١٩ — ناظر المالية مأذون بان يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ غايته ١٫٩٠٩٫٢٨٠ جنيهاً مصرياً عبارة عن ١٫٩٥٨٫٢٤٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو مبين بالمادة — ٢٦ .

السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد محتسبة عليها من أول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك المقررة اعلاه بدون ادنى فرق .

فى احكام مشتركة بين الدين الممتاز والدين الموحد

البند ٢٠ — الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهبية فى القطر المصرى وباريس ولوندره بدون حجز شىء منها . والدفعيات التى تحصل فى باريس بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فرنكا بدون تغيير .

البند ٢١ — لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٢٢ — سقوط حق المطالبة بعد مضى خمس سنوات وبعد مضى ١٥ سنة حسب المقرر فى بندى ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون المدنى يسرى مفعوله من

جهة الخمسة سنوات على فوائد الدين الموحد والدين الممتاز ومن جهة الخمسة عشر سنة على نفس السندات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرعة . واحتساب المدة التى يسقط حق المطالبة بعد مضيها يكون بحسب السنة الشمسية الافرنكية .

وقيمة الفوائد والسندات التى يسقط حق المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الموحد .

البند ٢٣ ـ الايرادات التى تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ .

وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب التصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصرى وبدفع هذا المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية ادنى حساب من جهة التسوية الجديدة التى حصلت الآن في التخصيصات .

البند ٢٤ ـ جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء .

في السلفة القصيرة المواعيد

البند ٢٥ ـ قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٦ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ١٨٦٤ الذى كان يجب حصوله فى اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطى الستة اشهر من السلفتين الاخيرتين اللتين استحق دفعهما فى ٢٢ مايو و٧ يوليو سنة ١٨٨٠ .

البند ٢٦ ـ يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكورة باعتبار ٨٠ ٪ في المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموحد باعتباز ٦٠ ٪ فى المائة تحتسب عليها الفوائد من أول مايو سنة ١٨٨٠ .

البند ٢٧ ـ أرباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال على ماهو آت : —

أولا ـ فوائد السندات القديمة المستحقة عن سلفة سنة ١٨٦٤ من أول أبريل سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة

سنة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلفة المذكورة .

ثانياً — الكسور التى تتبقى عند الاستبدال وتكون أقل من ١٢ ليرة استرلينية .

البند ٢٨ — يحصل استبدال بدون تكليف حاملى السندات بمصاريف . وقد تحدد ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المقتضى استبدالها . وبعد مضى هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التى لم تتقدم من أربابها . والسندات الجديدة التى تعطى بدلا عن القديمة تحفظ أمانة فى صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها . والسندات القديمة يصير ابطالها وتسليمها لناظر المالية .

وعلى ناظر المالية اتخاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متأخرات كوبونات واستهلاك الثلث سلفاً .

البند ٢٩ — سقوط المطالبة بعد مضى ٥ سنوات وبعد مضى ١٥ سنة المنوه عنه فى الفقرتين الاوليين من بند ٢٢ يسرى مفعوله على كوبونات وسندات سلف سنة ١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٧ وقيمة الكوبونات التى استحقت والسندات التى خرجت فى القرعة من وقت مبدأ هذه السلف وسقوط حق المطالبة بها تستعمل فى استهلاك الدين الموحد .

فى وظائف مأموري صندوق الدين

البند ٣٠ — صندوق الدين الذى صار ايجاده بالامر الصادر بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد . ويستعمل هذه النقود بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

البند ٣١ — المأمورون الكبار المناطون بالتحصيلات فى المديريات والمصالح المخصصة ايراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين . ولاتبرأ ذمتهم الا بمخالصات تعطى من قومسيون الدين .

البند ٣٢ — المأمورون المذكورون فى الاربع مديريات المخصصة للدين يقدمون لقومسيون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل

نوع من الاموال والرسوم تبين بها الاموال والرسوم المقررة فى السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التى صار دفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التحصيل والادارة . والمبالغ التى وردت لصندوق الدين والباقى بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر . وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة فى ٢٥ أبريل و٢٥ اكتوبر من كل سنة .

البند ٣٣ — مصلحة الجمارك ومصلحة السكة الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية تقدم للصندوق أيضاً كشوفات شهرية مبينة فيها الرسوم المقررة فى السنة الجارية بما فى ذلك من المتأخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير . والمبالغ المتحصلة والمبالغ التى صار دفعها والمبالغ المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المنصرفة فى لوازم الادارة والمبالغ التى صار توريدها لصندوق الدين والباقى بالخزينة لحد آخر يوم من الشهر . وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة من مصلحة الجمارك فى ٢٥ ابريل و٢٥ اكتوبر . ومن مصلحة السكة الحديدية فى ١٤ ابريل وفى ١٤ اكتوبر من كل سنة .

البند ٣٤ — تعيين وعزل مستخدمى الصندوق وتسوية علاقاته مع عملائه تكون بمعرفة مديريه .

البند ٣٥ — مصاريف مستخدمى الصندوق وادواته والقومسيونات والمرتبات التى تخصص لعملائه ومصاريف الكمبيو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجملة جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين الممتاز والدين الموحد تكون على طرف الخزينة . ويعمل عنها سنوياً ميزانية بمعرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار .

وناظر المالية يعطى لصندوق الدين سلفة مستديمة بمناسبة الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من أصل المصاريف المذكورة.

البند ٣٦ — على قومسيون الدين أن يعلن في كل سنة تقريراً عن اجراآته ويقدم حساب ادارته للجهة التى يصير ايجادها للنظر والحكم فى حسابات مصالح الحكومة.

البند ٣٧ — لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة مهما كان نوعها الا

بموافقة رأى قومسيون الدين . ومع ذلك يجوز لناظر المالية أن يأخذ بحساب جار مبلغاً لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية .

البند ٣٨ — حيث أن قومسارية الدين هم النائبون الشرعيون عن أرباب الدين العمومى فلهم أن يقيموا أمام المحاكم المختلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالايرادات المخصصة . وبسعر فائدة الدين وبالضمانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يختص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٣٩ — جميع أحكام الأوامر الصادرة فى ٢ مايو و٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى مرعية الاجراء .

الباب الثانى

فيما يتعلق بالدائرة السنية

البند ٤٠ — تكون ملكا للحكومة أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة فى الكشوفات المرفوقة بالكونتراتو الرقيم ٢ يوليو سنة ١٨٧٧ أو فى كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكونتراتو .

البند ٤١ — وهذه الاملاك تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومى ولا يجوز توقيع الحجز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلالا بمقتضيات الرهن العقارى المعطى بموجب العقد المؤرخ فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

وايرادات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الحجز عليها الا بشأن الديون الخصوصية التى عقدتها الدائرة السنية لادارة أشغالها بعد عقد الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨ .

البند ٤٢ — الأثمان التى تنتج من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومى دون غيره .

البند ٤٣ — يدفع للدائرة السنية من نقود التصفية مبلغ قدره ٤٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى لسداد المبالغ التى دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشىء

لها من عدم تنفيذ التعهدات التى كانت مترتبة على المخصصات الخديوية . وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وهما الحكومة والدائرة مطالبة الآخر بشىء بالكلية بخصوص الحقوق المتقدمة فى سنة ١٨٨٠. هذا ويخصم من مبلغ الأربعمائة وخمسين ألف جنيه مصرى المار ذكره جميع الاموال المطلوبة من الدائرة عن سنة ١٨٧٩ .

البند ٤٤ — فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون ٥ فى المائة على القيمة الاسمية ٤ منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالايرادات العمومية التى للحكومة والواحد الباقى يكون بصفة فائدة تكميلية .

والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عند ما يزيد صافى ايرادات الدائرة السنية بمقتضى الحساب المنوه عنه فى المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة بواقع ٤ فى المائة على القيمة الاسمية التى للسندات المتداولة والفائدة التكميلية المذكورة ويكون اعطاؤها بقدر مبلغ الزيادة لا غير . ودفع الفائدة المقررة يكون على قسطين الاول فى ١٥ ابريل والثانى فى ١٥ اكتوبر من كل سنة . ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوبونات .

أما الفائدة التكميلية فأنها تدفع فى ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصل خصوصى ولا يعطى كسور فائدة أقل فى ١/٤ فى المائة .

البند ٤٥ — يصير ابقاء مبلغ احتياطى مما هو آت :ـ

أولا ـ من مبلغ ١٨٠٫٠٠٠ جنيه مصرى من المبلغ المذكور فى المادة ـ ٤٣

ثانياً ـ من زيادة صافى الايرادات على ٥ فى المائة وذلك لحد القدر المبين فى المادة ـ ٤٨ وهذا المبلغ الاحتياطى يشترى به سندات من سندات الدائرة السنية أو من سلفة الاملاك الاميرية أو من الدين الممتاز أو من الدين الموحد . ويكون مخصص لتكملة الفائدة باعتبار ٤ فى المائة فى حالة عدم كفاية الايرادات لذلك. وعند استحقاق كل قسط يقرر مجلس الادارة المقدار المقتضى رهنه أو بيعه من هذه السندات لتأدية القسط بأكمله بعد ابقاء النقود اللازمة لسير المصلحة .

البند ٤٦ — اذا كانت ايرادات السنة الحسابية المضاف اليها المبلغ الاحتياطى غير كافية لتكملة هذه الفائدة فعلى الدائرة أن تتدارك بواسطة الاستقراض ما ينقص عن ذلك عند استحقاق كل قسط .

البند ٤٧ — فى آخر كل سنة تقطع الدائرة حساب ايراداتها ومصروفاتها. فان ظهر ان صافى الايرادات مع اضافة المبلغ الاحتياطي سواء صار صرفه في أثناء السنة أو كان باقياً لغاية ٣١ ديسمبر لا تكفى لتأدية ٤ فى المائة على القيمة الاسمية للسندات المتداول فيها فعلى الحكومة حينئذ أن تدفع للدائرة فى مدة ١٥ يوماً قيمة الفرق.

ولا يجوز مطالبة الدائرة بشيء من أموال أطيانها الكائنة بالمديريات غير المرهونة ما لم تسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة.

البند ٤٨ — الجزء الذى يبقى نقدية فى آخر السنة من صافى الايرادات بعد دفع الفوائد باعتبار ٥ ٪ وتكوين المبلغ الاحتياطى البالغ قدوه ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى يصير استعماله فى الاستهلاك.

البند ٤٩ — يكون الاستهلاك بشراء سندات مادام لم يتجاوز سعرها ٨٠ ٪ فاذا تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة والسداد باعتبار ٨٠ ٪.

البند ٥٠ — تتشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومى ومجلس ادارة ومجلس أعلا.

البند ٥١ — تعيين الناظر العمومى يكون بأمرنا ويكون له اجراء جميع التصرفات الادارية بالقيود الآتى ذكرها : —

البند ٥٢ — يتألف مجلس الادارة كما كان مؤلفاً المجلس الاعلى المقرر تشكيله في الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع الوظائف التى كانت للمجلس الاعلى المذكور.

البند ٥٣ — تعيين ورفع جميع الموظفين الكبار وايجارات الاطيان التى تكون أقل من ٣٫٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ستة سنوات تعرض على المجلس المذكور للتصديق عليها.

للمجلس أيضاً أن يأذن الناظر العمومى بالمرافعة أمام المحاكم مدعياً كان أومدعى عليه وأن يحكم فى المسائل الادارية التى يتراءى لزوم توسطه فيها.

البند ٥٤ — مراقبا الدائرة يتعينان بأمرنا. وانتخابهما يكون بمعرفة

حكومتى انجلترا وفرنسا بصفة غير رسمية . وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابهما بمعرفتنا من كبار موظفى الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا أو متقاعدين .

البند ٥٥ — المجلس الاعلى يتشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين وأعضاء مجلس الادارة . وعند غياب المفتشين العموميين أووجود مانع يمنعهما من الحضور ينوب عنهما مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتهما وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والاقرار عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوى والتصديق عليه والتصريح بعقد السلف والبيوع والايجارات غير الايجارات المذكورة بالبند ٥٣ وتقدير المبلغ الذى لا يمكنه تجاوزه فى الحساب الجارى وتعيين نوع السندات التى يصير شراؤها بالمبلغ الاحتياطى . ومع ذلك فان مشروعات البيوع والايجارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم اليه الا اذا كان المراقبان متحدى الرأى على موافقتها فى مجلس الادارة . والقرارات التى تصدر من المجلس المذكور فى هذا الشأن لا تكون واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار .

البند ٥٦ — للمجلس الاعلى أن يحكم أيضاً فى قرارات مجلس الادارة التى يقدمها له أحد أعضاء هذا المجلس .

البند ٥٧ — وزيادة على ما لمراقبى الدائرة من الوظائف المبينة فى النصوص السابقة يصير اعتبارهما نائبين شرعيين عن حاملى سندات دين الدائرة العمومى ويسوغ لهما بهذه الصفة أن يطلبا بواسطة جميع الطرق القانونية ما تعهدت به الحكومة لحاملى السندات المذكورين .

البند ٥٨ — سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات الدائرة التى لم تستبدل للآن يجب تقديمها لاجل استبدالها قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط حق المطالبة بها وبعد مضى هذا الميعاد لايجوز اقامة أى دعوى لاعلى الدائرة ولا على الحكومة بخصوص السندات والبونات المذكورة .

البند ٥٩ — على مصلحة الدائرة أن تطلب تسليم السندات المستبدلة أوالمستهلكة من جميع الاشخاص المودعة عندهم تلك السندات الآن وأن تعطى لهم بها وصلا لبراءة ذمتهم منها .

البند ٦٠ — تكون حقاً للدائرة ولا يجوز مطالبتها بها : كوبونات دينها العمومى التى لم تطلب قيمتها فى مدة خمس سنين احتساباً من تاريخ استحقاق كل منها .

وكذلك السندات التى تتعين للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها فى مدة ١٥ سنة . وهذه المواعيد تحسب بحساب السنة الشمسية الافرنكية .

البند ٦١ — سندات دين الدائرة الخاصة يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة مائة بسندات من سندات دين الدائرة السنية العمومى محتسبة عليها الفوائد من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ . والسندات المذكورة يجب تقديمها للاستبدال قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والاسقط الحق فيها . والقسط السنوى المخصص الآن لدين الدائرة الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠ جنيه مصرى يصير توريده من ناظر المالية للدائرة السنية فى كل سنة النصف في أول ابريل والنصف الثانى في أول أكتوبر . وكوبون الدائرة الخاصة المستحق فى أول ينايرسنة ١٨٨٠ يصيردفعه عند الاستبدال لحاملى السندات من نقود التصفية. وأما الفائدة المستحقة من أول يناير لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار ٥ ٪ من عموم الايرادات .

البند ٦٢ — جميع شروط الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء مادامت غير مخالفة لما تدون فى هذا القانون من الاحكام .

الباب الثالث

(فى الدين السائر)

البند ٦٣ — تصفية الدين السائر وتسويته تكون من الموجبات الآتية وهى : —

أولا — البواقى من سلفة الاملاك الاميرية .

ثانياً — النقود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فى خزنة النظارات والمديريات والمصالح التى لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنظم .

ثالثاً — الزائد من دفعات المقابلة والموجودة نقدية فى صندوق الدين العمومى .

رابعاً — المبالغ المتحصلة أو التى يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والأموال من أى نوع كانت فى المديريات والمصالح مخصصة للدين المنظم أو غير مخصصة .

خامساً — العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع والمصالح العمومية أو لضمانة سلفة الاملاك الاميرية أو دين الدائرة السنية العمومى وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سداده .

سادساً — ما ينتج من تغيير البونات أو السندات التى تسلمت أو تتسلم للخزينة من بعد أداء قيمتها عملا بمنطوق الاحكام الصادرة من المحاكم .

سابعاً — سندات الدين الممتاز التى يصير ايجادها على مقتضى المدون فى البند ٦ من هذا القانون .

ثامناً — الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنظم حسب المدون في البند ١٥ من الزيادات التى تظهر في الميزانيات وذلك فى الحالة المبينة بالبند ٧ .

البند ٦٤ — العقارات المذكورة فى الفقرة الخامسة من البند السابق لا يجوز توقيع الحجز عليها من مدائنى تصفية السائر لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائنى الحكومة لغاية تمام التصفية .

البند ٦٥ — ناظر ماليتنا مأذون بأن يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق السلفة قدره ٦٥٠٠٠ جنيه مصرى وأن يعطى تأميناً عليه رهناً عقارياً على كل أو بعض الاملاك الاميرية المبينة فى الفقرة الخامسة من البند ٦٣. والأملاك التى ترهن علي هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف أثمانها فى أداء المبلغ المذكور لحين تمام سداده . ولا يجوز توقيع الحجز عليها الا بعد أداء هذا المبلغ أو لحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ غاية ما يكون .

البند ٦٦ — الدين السائر المقتضى تصفيته هو ما يأتى : —

أولا — ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم أو التى تنشأ من أحكام تصدر فى القضايا المقامة عليها الآن .

ثانياً — جميع الديون التى أقرت أو تقر الحكومة على صحتها في أثناء التصفية

وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ ما عدا السلف العمومية المنعقدة فى الخارج أو فى القطر . وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للنصوص الآتية . أما التسويات التى سبق اجراؤها على حسب المدون فى هذا القانون فتكون معتبرة .

البند ٦٧ — تدفع بتمامها نقداً المطلوبات الآتية وهى : —

أولا — المتأخرات من ويركو الاستانة .

ثانياً — الديون المضمونة برهونات عقارية مسجلة قبل ٢ و٣ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك المخصصة لضمانة سلفة الاملاك الميرية .

ثالثاً — المتأخرات من الماهيات والمعاشات والاجر .

رابعاً — المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن صندوق الايتام بالشروط المبينة فى البند ٧٢ من هذا القانون .

خامساً — المبالغ الموضوعة فى خزينة الحكومة على سبيل الامانة .

البند ٦٨ — وغير ما ذكر من جميع ديون الحكومة في البند ٦٦ تجرى تصفيتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة فى البند ٧٢ وما يتلوها من المواد ويجرى دفعها بالشروط الآتية وهى :— ٣٠ ٪ فى المائة نقداً و٧٠ ٪ فى المائة بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويحسب لها فوائد من ابتداء ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ . والديون التى تكون أقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليره انجليزية) تدفع نقداً . وكذلك بقايا الديون التى تكون أقل من هذا المبلغ . والمبالغ المقتضى دفعها نقداً لا يحسب لها فوائد .

البند ٦٩ — الديون التى تنشأ من أحكام المحاكم المزمع صدورها فى القضايا المقامة الآن بخصوص الحقوق قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ تجرى تسويتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية تحسب لغاية حلول استحقاق كوبون الدين الممتاز الذى يتقدم على التسوية وتدفع على الوجه الآتى : ٣٠ ٪ فى المائة نقداً و٧٠ ٪ فى المائة بالسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها حق فى الكوبون الذى يكون جارياً وقت التسوية .

والديون التى تكون أقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليرة انجليزية) تدفع

نقداً وكذلك بقايا الديون التى تكون أقل من هذا المبلغ . وأما المبالغ المقتضى دفعها نقداً فلا تحسب لها فوائد .

البند ٧٠ — يحجز من الموجودات المخصصة لتصفية الديون السائرة مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه مصرى قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز أو ما يقابله من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبقى لتسوية الديون المذكورة . وعند عدم كفايته يكمل من الاشياء الآتية التى تبقى دون غيرها ضامنة لارباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم والاشياء المذكورة هى : —

أولا — ما يكون باقياً بدون بيع من الاملاك المرهونة تأميناً على سلفة الـ ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى المصرح بعقدها فى البند ٦٥ بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها .

ثانياً — جميع أملاك الحكومة الاخرى الجائز حجزها وبيعها .

ثالثاً — الجزء المخصص للاستهلاك حسب المدون فى البند ١٥ من هذا القانون من الزيادات التى تظهر فى الايرادات الغير مخصصة للدين المنتظم ولا يصير استعمال هذه الزيادات فى الاستهلاك الا بعد تمام تأدية الديون المذكورة فى البند السابق ومع وجود هذا التخصيص فان الزيادات المذكورة التى تظهر فى الموازين لم تزل معتبرة من النقود الاميرية .

البند ٧١ — قد صار التصديق على التسويات الخصوصية المبينة بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (ا) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونة برهونات أو امتيازات أو فسخ كونتراتات معقودة بتوريد أصناف ولم يصر تنفيذها بتمامها .

البند ٧٢ — يدفع بتمامه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار الماية ماية الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدر بمبلغ ٢٩٠٩٧٦ جنيهاً مصرياً . والدين المطلوب لديوان المكاتب الاهلية المقدر بمبلغ ١٣٣٤٣ جنيهاً مصرياً . والمبالغ المطلوبة لمذكورين من صندوق الايتام المقتضى دفعها نقداً يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق أو من نقود التصفية مع اضافة فائدة عليها باعتبار ٤ ٪ الماية

البند ٧٣ — أرباب الديون الذين بأيديهم أحكام صادرة من المحاكم وعملت

لحقوقهم تسويات خصوصية تدونت فى بندى ٦٧ و ٧٢ لهم الخيار فى التسويات الخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المبينة فى بندى ٦٨و٦٩

البند ٧٤ — مدائنو الدائرة الخاصة الذين بايديهم حوالات على مخصصات الخديو السابق ومقيدة بنظارة المالية أو مؤشر عليها منها . أو الذين بأيديهم أحكام صادرة من المحاكم مقيـدة يصير أعتبارهم لحقوقهم كمدائنى الحكومة وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة فى بندى ٦٨و٦٩

ومع ذلك فمن كان منهم أخذ رهناً على عقار من عقارات الدائرة الخاصة فهو مخير اما باجراء ماله من الحقوق على المرهون أو بترك المرهون والاستيلاء على مطلوبه بالشروط المذكورة أعلاه .

وعلى المدائنين المذكورين أن يعينوا ما يختارونه فى مـدة ثلاثة أشهر ابتداء من نشر هـذا القانون والا لايصير اعتبارهم كمدائنى الحكومة وأن أجروا مالهم من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم أدنى حق فى الرجوع على الحكومـة بما يتبقى من ديونهم . اما الذين تدفع لهم ديونهم من نقود التصفية فحقوقهم فى الرهونات تنتقل للحكومة بمجرد الدفع لهم .

البند ٧٥ — تستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة ١٨٧٨ من مخصصات اسماعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات أعضاء عائلته الآتى ذكرهم : — وهم والدته وحرمه وانجاله وزوجاتهم وأولادهم وكريماته وازواجهن . وأولادهن . ولا يصير مطالبتهم بالمبالغ المطلوبة منهـم أو من دوائرهم على سبيل أموال أو عوائد متأخرة لغاية أول يناير سنة ١٨٧٩ وزيادة على ذلك فانه يتخصص مبلغ ٢٢٥٫٠٠٠ جنيه مصرى تؤخذ من نقود التصفية لتسوية الديون المطلوبة من أعضاء عائلتنا المذكورين أعلاه . ولتسوية الديون المطلوبة من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة فى البند ٧٤ واجراء هذه التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بان تتبع فى ذلك نصوص القانون الجارى العمل بمقتضاها أمام المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتوزيع على الغرماء.

البند ٧٦ — يتخصص مبلغ ١٢٧٫٨١٦ جنيهاً مصـرياً لصرف المتأخر من مخصصات أعضاء عائلتنا المذكورين فى البند السابق عن سنة ١٨٧٩.

البند ٧٧ — المخصصات السابقة على أول يناير سنة ١٨٧٩ المتأخرة لباقى

اعضاء عائلتنا غير المذكورين فى البند ٧٥ تصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة فى البند ٦٨ وأما متأخرات مخصصاتهم سنة ١٨٧٩ فتصرف لهم بتمامها.

البند ٧٨ — أما المرتب السنوى الذى قدره ٦٠٫٠٠٠ ليره استرلينية السابق تقريره لحضرة الامير عبدالحليم باشا ومعطى به بونات خزينة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٠ الى مبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه مصرى بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ ينايرسنة ١٨٨٠ وهذا المرتب السنوى غير جائز تحويله ولا توقيع الحجز عليه . وقد محيت من دفاتر ديون الحكومة بونات الخزينة المعبر عنها ببونات عبدالحليم المحررة من نظارة المالية فى ٢ اكتوبر سنة ١٨٧٠ الموافق ١١ رجب سنة ١٢٨٧ ومنمرة من نمرة ٢٣ وما يتلوها من النمر لغاية نمرة ٨٠ (والغاية داخلة) قيمة كل واحد من البونات المذكورة ٢٫٩٢٥٫٠٠ ق ت (٣٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية) استحقاق ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ و ١١ يناير و ١١ يوليه من السنين التى تتلوها . ولا يصير دفع أى بون من البونات المذكورة فى أى يد وجد .

البند ٧٩ — زيادة عن المرتب السنوى البالغ قدره ١٥٫٠٠٠ جنيه مصرى المندرج بميزانية الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فأن كامل مبلغ الخمس بونات وقدره ١٥٫٠٠٠ ليره استرلينية المستحق دفعها فى اثناء سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨١ وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويحتمل ان تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملا بنص الكونتراتو المعقود فى ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ بين حضرة الخديو اسماعيل باشا وحضرة الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون ويصير درجه ضمن الدين السائر لتجرى تسويته ودفعه بالشروط المبينة فى البند ٦٨ .

البند ٨٠ — يكون للامير حليم الحق فى أخذ التركات التى آلت أو تؤول اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت لتنازله عن ذلك المندرج فى الكونتراتو الرقيم ١١ يوليو سنة ١٨٧٠

البند ٨١ — يعتبر لغواً كانه لم يكن القيد المدون فى نفس الكونتراتو المذكور الذى بمقتضاه تنازل حضرة الامير حليم عن طلب أى مرتب له أو لأولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية . وكل واحد منها عبارة عن ١٥٫٠٠٠ جنيه مصرى المذكور فى البند ٧٨ .

البند ٨٢ — حالة كل من الحكومة وتركة المرحوم اسماعيل صديق باشا تبقى مقررة على الوجه الآتى :

وهو أن الحكومة تتعهد بما على التركة من الديون المعترف بصحتها وبالديون التى يحتمل أن تنشأ من الدعاوى المقامة الآن عليها كما هى مبينة فى الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بتمامها نقداً وبواسطة ذلك لايكون لكل من الطرفين — وهما الحكومة والتركة أو مستحقوها مطالبة الآخر بشىء ولا طلب عمل حسابات بينهما ولا اقامة دعاوى ولا مطالبة ولا استرداد شىء ما بأى سبب كان .

البند ٨٣ — يترتب على تسوية الديون ودفعها بالقيود والشروط المدونة فى هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصالحها براءة كلية وقطعية من جهة مدائنى التصفية ومن يقوم مقامهم مهما كان لهم أوجه الاولية بدون احتياج لان تعمل بخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ حسابات أخرى ولا لاقامة دعاوى ولا للمطالبه بحقوق أو استرداد من كلا الطرفين. وبناء على ذلك يجب على المدائنين الذين يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المعينة فى هذا القانون أن يعطوا كتابة عند أخذ سندات المخالصة منهم بقبولهم شطب ومحو أى رهن عقارى وغيره من الحقوق مما قد تسجل لهم على أملاك الحكومة . فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى المحاكم أن تأمر بمحو وابطال ماذكر . وكذلك يكون العمل فى حق كافة الاجراءات التحفظية والتنفيذية التى يكون قد أجراها بعض مدائنى التصفية على الحكومة ومصالحهاقبل نشر هذا القانون أو التى يجرونها بعد نشره . وهذا البند لايخل بشىء ما من الحقوق المبينة المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية أعطيت بتوافق وتراضى الطرفين. ومصاريف تسجيل أو محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية.

البند ٨٤ — أملاك الحكومة المبينة فى الدكريتو الرقيم ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ تكون معتبرة من ضمن الاملاك الاميرية العمومية التى لا يجوز توقيع الحجز عليها أو تملكها بمضى المدة الطويلة بشرط بقاء سرايتى المنيا والروضة مخصصتين لضمانة دين الدائرة السنية العمومى كالمبين فى بندى ٤١و٦٢ من هذا القانون. ومع ذلك فالحقوق المكتسبة بمقتضى رهونات مسجلة على

تلك الاملاك قبل نشر الدكريتو المذكور تكون مرعية . ولا يجوز بيع العقارات المبينة فى الدكريتو السالف الذكر الا اذا صدر دكريتو بأدخالها ضمن العقارات التى يجوز للحكومة التصرف فيها .

البند ٨٥ — جميع المبالغ المطلوبة للحكومة أو لمصالحها من مدائنى التصفية بأى وجه وبأى سبب كان يصير خصمها قبل اجراء أى تسوية كانت مما لهم من الديون وذلك بدون اخلال بالمقاضاة الخصوصية المدونة فى هذا القانون .

البند ٨٦ — ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من أى شخص كان اقامة أى دعوى كانت على الحكومة أو مصالحها أمام أى محكمة لأى سبب وبأى صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل أول يناير ما لم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل فى تحديد مقدار الديون المبين عنها فى البند ٦٦ وبالقيود المبينة فى البند ٦٧ وما يتلوها .

البند ٨٧ — لائحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الدكريتو الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملغاة بوجه قطعى بالقيود المبينة فى البند الخامس من الدكريتو المذكور ونصوص البند الثالث من ذلك الدكريتو تكون ملغاة أيضا ودفعات المقابلة التى تثبت صحتها تجعل حقاً فى التعويض للاشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة أدناه مالكين الاطيان المختصة بها هذه الدفعات . ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيدة باسمه فى دفاتر الاموال . هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم . وعلى المالكين المذكورين أن يثبتوا حقوقهم فى طلب يقدمونه بالكتابة أو شفاها قبل أول يناير سنة ١٨٨١ للمديرين أو المأمورين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك .

البند ٨٨ — ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجرى أعمال الحسابات الشخصية المختصة بالمطالبين بأن يعتبرهم مدائنين .

(١) أولا — بالدفعات التى أجراها بالتوالى المطالبون المذكورون أو الملاك السابقون على سبيل المقابلة .

ثانياً — بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار ٤ ٪ فى المائة ثم يصير اعتبارهم مديونين .

(٢) أولا — بمبلغ الامتياز الذى خصم سنوياً من أصل الاموال بناء على دفع المقابلة.

ثانياً — بمتأخرات الاموال والرسوم من أى نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً ملغياً.

ثالثا — بفوائد مبالغ الامتياز والمتأخرات والديون المذكورة بواقع ٤ ٪ ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينة أو رجع يتضح أنها غير حقيقية والتى تكون قد تقيدت بمقتضى أوامر عالية ولم يعقبها دفع. والباقى بعد ذلك من الحسابات المذكورة الذى هو عبارة عن صافى مطلوب كل واحد من أصحاب الحقوق يكون أساساً لتوزيع التعويض.

البند ٨٩ — يتخصص مبلغ سنوى قدره ـ ١٥٠ الف جنيه مصرى ابتداء من أول يوليو سنة ١٨٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة. ويؤخذ المبلغ المذكور من الايرادات المبينة فى الميزانية المخصصة للدين العمومى بمقتضى البند ١٦ والمقدار المذكور يجرى توزيعه على المالكين السالف ذكرهم بأقساط سنوية تخصم من أصل أموال الاطيان. وهذا التوزيع يصير اجراؤه بينهم بالنسبة لصافى مطلوباتهم التى تتقرر من واقع حساب كل منهم.

وفي حالة ما اذا لم تتم التصفية فى وقت بحيث يمكن تسديد نصف سنوية ١٨٨٠ من أموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للممولين فى جرائد سنة ١٨٨١

البند ٩٠ — الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة ٥٠ سنة وتتقيد بالبلاد فى دفتر خصوصى يدرج به فى الحسابات المفتوحة فيه لكل من أرباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالى : والقسم التابعة له. وبيان الاطيان التى تختص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيضانها ومقدار ضريبتها. عند نقل ملكية كل أرض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذى يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب مالكها الاصلى ويضاف لحساب المالك المستجد فى الدفتر الخصوصى المذكور.

البند ٩١ — عند تنجيز أعمال التاريع يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضريبتها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة.

البند ٩٢ — يسلم المدير لكل من ذوى الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية شهادة يبين فيها مقدار التقسيط السنوى الذى يتقيد فى دفتر البلدة الخصوصى. والتقاسيط السنوية تتقيد كل سنة فى الاوراد التى تستخرج من جريدة الممولين وتستنزل من ضرائب أطيانهم.

وفى المواعيد التى تتحدد بمعرفة ناظر المالية على الصيارفة أن يخصموا كل سنة تقاسيط السنة الجارية فى دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة مقبوضة من أرباب الحقوق من أصل أموال أطيانهم. وفى مقابلة هذه الخصوصات يبنى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذى تخصص لتأدية هذه السنويات. ومع ذلك فان الجزء الذى يخص منها المديريات المخصصة للدين العمومى يلزم رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و٢٦ اكتوبر.

البند ٩٣ — تبين فى لائحة يقدمها ناظر المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المقتضى انفاذها لعمل حسابات المقابلة وعمل حسابات التقاسيط السنوية وكيفية العمل فيها ولمراجعة العمليات.

الباب الرابع

أحكام عمومية

البند ٩٤ — المصاريف من أى نوع كانت التى تترتب على أعمال التصفية تؤخذ من عموم موجودات تصفية الدين السائر.

البند ٩٥ — ما يتبقى من تصفية الدين السائر بعد أدائه يصير توريده لخزينة الدين العمومى وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد.

البند ٩٦ يصير عمل حساب خصوصى عن أعمال التصفية ويجرى تقديمه لنا من ناظر المالية قبل ٣١ مارس من كل سنة عن المدة الماضية لغاية ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى أن تتم الاعمال المذكورة. وهذه الحسابات تنشر فى جريدة « المونيتور اجبسيان »

البند ٩٧ — لا يترتب على هذا القانون أدنى اخلال بشروط الكونتراتو

المنعقد فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدى سلفة الاملاك الاميرية. وبمقتضى هذه الشروط ايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط لضمانة السلفة المذكورة .

البند ٩٨ — يصير نشر هذا القانون فى جريدة « المونيتور اجبسيان » ويكون مرعى الاجراءات ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هنالك نصوص مغايرة له ناشئة من قوانين ودكريتات أو قرارات من المجلس الخصوصى أو أوامر عالية أو لوائح أو كونتراتات عوائد متبعة .

البند ٩٩ — على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه

صدر بسراى رأس التين فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠

محمد توفيق

بامر الحضرة الخديوية : رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية وناظر المالية مؤقتاً

رياض

(وهذه صورة كل من الكشفين المذكورين فى أحد بنود هذا القانون)

(كشف « أ »)

عن التسويات التى حصلت : —

—	ص	
٠٠	٤٠ر٩٥٠ر٠٠٠	جرانفلد وشركاه فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠
٢٢	٣ر٩٠٥ر٨١٦	جورجى زورو وشركاه فى ٥ يوليو سنة ١٨٨٠
٢٥	٧٢١ر٦٢٦	ايشيل باريذوه فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٠
٠٠	١ر٣٧٨ر٦٥٠	كوبيل وجرسبورج وكرشياوم فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠
٠٠	٦ر٣٣٧ر٥٠٠	رومنتون
٠٠	٢ر٣٤٠ر٠٠٠	ارمسترونج
٥	١٩ر٣٩٩ر١٣٨	بابونوه
٢٠	٧ر٢٢٩ر٦٨٣	اخوان روسو
٣٢	٨٢ر٢٦٢ر٤١٤	

(كشف « ب »)

(أولا)

ديون مثبوتة أمام المحاكم الشرعية ولم يكن عليها فوائد ومصاريف

—	ص	
٣٣	٤٦٨ر٣٤٧	مصطفى صديق باشا
١٥	٧٧ر٦٣٠	فريده هانم
—	٣٢ر٩١٦	من موريس
—	٢٦ر٥٠٠	روشمين
—	١٠ر٧٢٥	كرونكو
٨	١١ر٨٦٣	محمد أفندى برتو
١٦	٦٢٧ر٩٨٢	

(ثانياً)

ديون مثبوتة أمام المحاكم المختلطة تحتسب عليها الفوائد لغاية تمام السداد ويليها أيضاً المصاريف : —

—	ص			
—	٢ر٦٣٢ر٥٠٠	بنك الانجلو اجبسيان عن حساب استحقاق غاية فبراير سنة ١٨٨٠		
١٤	٢٣٤ر٥٣٢	البارون ايساورونس حساب تقريبي		
٣٦	٥٢ر٢٧٦	اخوان شيلان	«	«
١٦	٦٣ر٣٥٢	ادوار كبراره	«	«
٢٣	١٨ر٧٩٤	قومبانية فاقليل	«	«
٢٧	٨ر٤٤٤	ادريك	«	«
٣٦	٣ر٠٠٩ر٩٠٠			

(ثالثاً)

دعاوى متنازع فيها وهى مقامة أمام المحاكم مبالغها تحت الثبوت والتقدير.

عائدة وشركاهم عن فرق ثمن بونات يدعون انه صار مشتراها على ذمة المرحوم

اسماعيل باشا صديق . عائدة وشركاهم عن رأس مال يدعون انه تعهد به ولم يورده المتوفى فى محل الشركة المعروفة باسم عائدة وشركاهم.

حسن موسى العقاد عن مبلغ يدعى انه أجرى تسليفه نقدياً .

مارتيللى عن أشغال وأشياء أجرى توريدها . يوسف كحيل عن دين محول اليه.

(رابعاً)

أجرة أفوكاتو التركة تحت التقدير

وفى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر بالغاء الضرائب الظالمة التي فرضت فى زمن اسماعيل باشا الخديو والتى لا يتجاوز مجموعها ٦٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة وذلك بناء على تقرير رفعه ناظر المالية الى الخديو هذا نصه : —

مولاى

بمراجعة موارد الخزينة من الضرائب مراجعة الباحث المدقق اقتضت عدالة حكومتكم السنية أن تستبدل ضريبة الملح باتخاذه حكراً. غير أن بعض الضرائب لا يمكن البحث فيها . إما بالنظر لوضعها الاصلى وكيفية تحصيلها التى لا تنطبق على مبادىء حكومتكم العادلة . وإما بالنظر لكونها مجحفة بالحقوق فتضيم المضروبة عليهم وتمنع تقدم التجارة والصناعة فضلا عن أن الخزينة لا تستفيد منها فى الغالب قدر ما تنفقه فى تحصيلها . فمنها الشخصية التى ضربت بمقتضى دكريتو بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهى أقل الضرائب عدلا فان تحصيلها موكول الى مشايخ البلاد وفى الغالب يحصلونها ممن ضربت عليهم الفردة . ومثل هذه الضريبة تكون على الغنى والفقير غير أن الفقير هو الذي يغبن فيها دون غيره . ومنها الفردة وهى مخصصة على كل من لا يثبت أنه

صاحب ملك وليست قاصرة على أرباب الصنائع كأصل وضعها . ولصعوبة
تحصيلها تأخر منها جانب وافر لا يمكن تحصيله . ومنها رسم التمغة
المضروب على الأصناف المصنوعة باعتبار ٥ ٪ فى المائة وهو يحمل
أرباب الصناعة ثقلا فوق ثقل ضريبة الفردة ويمنع تقدم الصناعة
ونجاحها . وفضلا عن ذلك فان الأجانب لايدفعون هذا الرسم وبهذا
وقف الوطنيون وعجزوا عن مباراة الأجانب فى الصنائع . وكذلك
رسم المناداة (الخراج) ورسم الوزن ومبيع المجوهرات فان الأجانب
معفيون عنه . ومنها الدخولية فى الأرياف فانها فضلا عن كونها مضرة
بالاهالى لا تقوم بالنفقات المقدرة لجباة الدخولية غالبا . ولعدم وجود
المراقبة والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح أن يترك مزروعاته بلا بيع
فرارا من الدخولية . ومنها رسم معاصر الزيت فانه مضر بهذه الصناعة
ضرراً فوق ما نكتب به من كثرة توارد صنف البترول (الغاز) الذي
أضعفها . ومنها إدارة التنظيم والطرق في الأرياف فانه يوجد فى القرى
مساكن (عشش) لا يبلغ ثمن الواحد منها ١٠٠ قرش ومع ذلك عليها
رسم تنظيم من غرش الى خمسة فضلا عن أن تلك الادارة لا عمل لها
بالأرياف والقرى ولا وجود لأثر من تنظيمها وكثيراً ما يمتنع الفلاح
من اداء هذا الرسم حتى تراكمت متأخراته . فاذا ألغت الحكومة
ضريبة الشخصية وحصرت الفردة فيمن يتحقق اشتغاله بصنعة من
الصنائع أزاحت عن أهل الزراعة احمالا ثقيلة وتحسنت الحال اذ أن
الزراعة ثروة البلاد ومنبع موارد قوتها . وهذا الأمر يتم بدون أن

يفوتها مبلغ يذكر . فأن ضريبة الأطيان ستزاد بما يعوض على الحكومة ما نتركه من ذلك . أما الضرائب الأخرى المذكورة فى هذا التقرير المرفوع الى عظمتكم فان حاصلاتها اذا استنزلنا منها قيمة النفقات لا يبقي منها الا القليل الذى لا يذكر . وهى مع ذلك مجحفة مضيمة مانعة من التقدم فى التجارة والصناعة وقاطعة طريق الثروة العمومية .

وبطلبي الغاء هذه الضرائب أطلت الفكر فى كيفية تحصيل متأخراتها الى غاية سنة ١٨٧٦ فلم أجد سبيلا الا أن يعفى الفقراء من هذه المتأخرات . أما الذين لهم دين على الحكومة فأنها تخصم من مطلوبهم . وما تطلبت من جنابكم العالى الغاء هذه الضرائب الا بعد البحث والتبصر فيما يعوضها حتي تأكدت ان ما ينقص من الايراد بقيمتها سيعوض بأكثر منها فى زيادة ضريبة الأراضى . ولم أطاب بما عرضته الا تخفيف الضرائب على الأهالى وترتيبها بصفة قانونية وإسعاف الرعية بالراحة بطرق لا تضر بمصلحة الخزينة . ولذلك أرجو من عدالة عظمتكم الموافقة على هذا التقرير وإنى يا مولاى فى كل حال خادمكم الأمين ؟ الخاضع المطيع

ناظر المالية مؤقتاً — رياض

وهذه صورة الأمر الخديو وما يتبعه من اللوائح المتعلقة به :—

نحن خديو مصر

بناء على انهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس النظار عليه — نأمر :—

أولا : بالغاء الضرائب الآتية اعتباراً من يوم اعلان هذا الامر .
الشخصية في جميع بلاد القطر المصرى . التمغة عن جميع الاصناف ما عدا الاصناف الفضية والذهبية . رسوم القبانة والصيارفة . رسوم الارضية والاقامة بالشوارع ومحطات الدخولية بمصر واسكندرية الا في ايام الاعياد والموالد فتبقى الرسوم فيهما ليس الا . الرسوم المتحصلة من طائفة الغجر وأمثالهم . رسوم بيع المواشى فى مصر واسكندرية والسويس . الاثنان فى المائة المضافان إلى رسوم الاملاك المخصصات إلى رواتب المأمورين المكلفين بتحصيل الرسوم المذكورة . الرسم المتحصل على بعض الأصناف بالاضافة إلى رسوم القبانة . ومن الآن فصاعداً ممنوع كل المنع أن تحصل القبانة أى رسم كان على البضاعة التي يزنونها (مدة رسم القبانة فقط) . رسم تسجيل العرائض والضمانات التى تؤخذ حين تصدير بضائع في داخلية القطر من محل إلى آخر . رسوم المناداة الدلالة والوزن و بيع المجوهرات فى مصر واسكندرية وعموم القطر . رسم علم الخبر الذى يعطى عن الوزن (لا يعطى الا الى المشترى من الآن فصاعداً) . رسم الدخولية على الاصواف فى جميع أنحاء القطر . رسم تحقيق الأختام الموضوعة على الضمانة التى تطلب بقلم الباسبورتات . رسوم السمسرة فى البيع والشراء في مديرية الدقهلية (وهـذا الرسم لا يكون له وجود فى جميع القطر) . رسم مقالى الحمص (فان دخولية هـذا الصنف باقية) . رسم دخوليـة الفخار . الرسوم المتحصلة فى السلخانات بمصر المحروسة باسم ضريبة أوضمانة على الجلد وذلك علاوة

على رسم السلخانة ـ رسم ٢/١ ١ ـ المتحصل من ايجار ما يبنى فى الاراضى الخراجية والعشورية التى تؤدى رسم الاملاك ورسم الخراج والعشور . رسم قبانة اللحوم فى الاسكندرية المتحصل عند ذبح الحيوانات فى السلخانة حجز الثلاثين التى تؤخذ من خدمة صيارفة القري . رسم حراسة القطن فى مديرية البحيرة (ولا تؤخذ فى جهة أخرى) رسوم سراكي الشيالين والحمالين وأصحاب السكارات فى الاسكندرية فان المذكورين يؤدون رسوم صنائعهم (الويركو) رسم تربية الاغنام والماعز فى مصر والاسكندرية . رسم ختم دفاتر القبانية فى الاسكندرية . رسم المواعين المشحونة رملا من جهة الرمل إلى الاسكندرية . رسم تسجيل الطلبات بفتح أو قفل معاصر الزيت فى مصر والاسكندرية (ولا يبقى لهذا الرسم وجود فى جميع الجهات أيضاً) رسم كيل الحبوب في القليوبية والبحيرة (ولا يؤخذ أيضاً فى أى جهة كانت) رسم الغيطان في دمياط . رسم بيع الفخار فى دمياط (ولا يؤخذ فى غيرها أيضاً)

ثانياً — من يشتغل بالحراثة والزراعة ولم يكن له صناعة غيرها يعفى من رسم الصنعة . وما عداه يبقى رسم صنعته كما كان وتكون أقل فئة فيه عشرين قرشاً أميرياً .

ثالثاً — رسم الدخولية والتنظيم والاسواق والوزن يلغى فى القرى ولا يبقى إلا فى المدن والمراكز المذكورة فى اللائحة الاولى الملحقة بذيل هذا الامر .

رابعاً ـ تعفى الاصناف الآتى بيانها فى اللائحة الثانية من رسوم

الدخولية سواء فى مصر وأسكندرية وسائر البلاد والمراكز .

خامساً ـ دخولية أدوات البناء ورسم العربات وحيوانات الاجرة فى مصر وأسكندرية تؤخذ على التعريفة الآتي بيانها فى اللائحتين الثالثة والرابعة .

سادساً ـ رسم الباسبورتات يؤخذ باعتبار خمسة غروش على الشهر وخمسة رسم الاقامة وغرشين ونصفاً رسم المرور بلا تمييز البتة .

سابعاً — ثمن الرجع والتذاكر والسراكي والضمانات بمدينتى مصر والاسكندرية يعين عشر بارات . (وهذا لا يشمل السراكي المعطاة إلى المأمورين لرواتبهم).

ثامناً — يبقى فى أسكندرية رسم قبانة خشب الحريق المتحصل من قبودانات المراكب على حالة النصف للخزينة والنصف للقبانى وغير هذا يدفع المشترى ١٥ باره عن كل قنطار وهذا يورد للخزينة ويعفى من أى رسم كان عند مبيع الخشب .

تاسعاً — تترك المتأخرات من جميع الضرائب المتقدمة عن سنة ١٨٧٦ ما عدا دين الفلاحين الذى توزع دفعه على سنين عديدة . أما من يكون لهم دين على الحكومة لغاية سنة ١٨٧٩ فانها تخصم مما عليه من المتأخرات فى مقابلة دينه

عاشراً — ناظر ماليتنا مكلف بانفاذ هذا الامر .

كتب فى سراى عابدين فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠

التوقيع (محمد توفيق)

(اللائحة الاولى)

بيان المدن والمراكز التى تؤخذ فيها الرسوم المذكورة فى البند الثالث من الامر : —

فى ضبطية مصر والمحافظات : المحروسة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط.

فى الوجه البحري — (القليوبية) : بنها وشبين القناطر. (المنوفية) : شبين الكوم ومنوف . (البحيرة) : دمنهور وشبراخيت والمحمودية. (الغربية): طنطا والمحله الكبرى وسمنود ودسوق وزفتى وكفر الزيات. (الدقهلية) : المنصورة وميت غمر . (الشرقية) : الزقازيق وبلبيس . ادارة (الهويسات) القناطر الخيرية.

فى الوجه القبلى ـ (الجيزه) . (بنى سويف) . (الفيوم). (المنيا) المنيا والفشن (أسيوط). أسيوط وأبو تيج ومنفلوط وملوي .(جرجا) وطهطا وأخميم وسوهاج (قنا) اسنا . (اصوان)

(اللائحة الثانية)

بيان الاصناف المعافاة من رسم الدخولية : —

الذرة الخضراء للتحميش أو للبيع . ثمر التوت . الحصرم . الحمص الاخضر . الزهور العطرة كالورد وغيره . اللبن الحليب . قحف الجريد. الليف وحبال الليف . البردي . الحلفا . ورق التوت . مكانس أو مقشات بأيد . دق الكتان خشن وناعم . مساحة الخشب ونشارته . الدوم . البوص . الفاسول. قوط العنب والرمان وغيرهما . عرق السوس

الخوص . الجاروان . ليف لعمل طوانس السواقى . طين القلل . ورق الذره الاخضر . الجلد الخام . أغصان المرسين . النبق . اللوف . بذر القنّب . قرون الجاموس وحوافرها . المقشات الهيش . حب الهيش للصباغ . البلح الاخضر الصغير . قشور الرمان . زهر القرطم . النعناع والريحان الناشف . الصعتر . الحنظل . بذر البامية . الشمر . بذر اللفت . الصعتر البلدي . بذر الملوخية . الرشاد . الحبه السوداء . بذر الكوساء . بذر البصل . بذر الكرات . بذر القثاء . بذر السبانخ . بذر العظلم . بذر التيلى . بذر الخروع . الحبة الغالية . الجميز . بذر البطيخ . بذر الشمام . الفجل . بذر الخبازي . بذر البقلة . بذر الجراوة . بذر الخس الفجل البلدى . الحلبة الخضراء . البصل الاخضر . اللبن .

(وما شاكل ذلك مما لا نهاية له من أنواع المظالم)

الفصل الرابع

(فى اهتمام الانجليز بشؤون الامة المصرية كما يدعون)

فى ٢ يونيو سنة ١٨٨٠ بعث السير ادوارد مالت وكيل انجلترا السياسي الى اللورد جرانفيل ناظر خارجية انجلترا بالخطاب الآتى تعريبه : —

سيدي

« لما كنت شغوفاً بالوقوف على ما عاد على البلاد من التغييرات الادارية التى أدخلتها الحكومة الحالية فيها واذا كان ما تواتر على ألسنة الخلق من نجاح التغييرات يوثق به ويركن عليه أم لا . التمست من

قناصل انجلترا فى جهات مصر أن يحيلوا لى هذه القضية . وأتشرف بعرض هذه التقارير على مسامع سعادتكم . ان الجواب الذى أجابوني به يشرح الخاطر كما ترون سعادتكم فانه يحمل الانسان على أن يؤمل بتحسين حالة الفلاح أخيراً . وانقطاع دابر الاعتساف والظلم اللذين تكبدهما مدة أجيال . وأنه يتعذر القيام بالثناء على التغيير الذى لابد أن يكون قد حصل أو أبطل كما قال المستر كوكسن (استعمال الكرباج فى تحصيل الضرائب) وصار نسياً منسياً .

ولما أصدر دولتلو رياض باشا الاوامر للمتوظفين بعدم اتخاذ الكرباج من الآن فصاعداً آلة فى اكراه الفلاحين على تسديدأموالهم قال الناس ان انسانيته وشفقته خرجتا عن الصواب . وانه يتيسر ابطال استعمال الكرباج اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية الانتظام . واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد ماعليه . فاذا لم يحصل ذلك يستمر الفلاح الذى لا يعرف آلة لا كراهه سوى الكرباج على عادته القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه ويفوز بذلك ما دام يعرف أن الكرباج صار ملغياً . ونبذ ظهرياً . غير أن النتيجة تدل على أن رياض باشا كان مصيباً فى ابطال الكرباج . وأن التقليدات (أى الروايات التى تسلسلت من السلف الى الخلف) عن الفلاح لم تصادف محلا للصواب .

فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية الارتياح بل تلبس حسب قول المستر كوكسن (بشنشنة حسنة) وهى الاستعداد لدفع ماعليه من الاقساط

فى آجالها المقررة. وهذا الامر هو أيضاً من البينات المنبئة باصلاح الحال. وقد كان هم الفلاح فى الزمن السابق قاصراً على تحصيل ما يلزم لسد رمقه. فكان يعرف أنه لو وفر شيئاً سلب منه حيث أنه لم يعرف مبالغ مقررة يدفعها كما أنه لم يعرف آجالا محددة يسدد فيها ما يطلب منه. فالذى كان يعرفه هو أنه اذا وجدت عنده زيادة على ما يلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر مأمور التحصيل وثخنه ضرباً الى أن يعطيه تلك الزيادة.

ويظهر أن نتيجة قوانين الحكومة بخصوص السخرة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس سبب ذلك ان القوانين غير منظمة ومحكمة فى حد ذاتها. ولكن سببه انه لم يتيسر تنفيذها. فكثير من الناس دفعوا بدلا للتخلص من العملية ولكن أكرهوا عليها. وكثير من الاغنياء دفعوا بدلا عن رجالهم وأكره غيرهم على العملية سواء قدروا على دفع البدل أم لم يقدروا. ولا بد من قهر الصعوبات التى تلازم مبادىء هذا التغيير. والامل تنفيذ هذه الطريقة بالنظام فى ظرف سنة واحدة.

ورأينا من التقارير الواردة من الجهات القبلية شكاوى من الزام الفلاحين بدفع الضرائب نقداً لا بدلا. ولا شك أنه نشأ عن الدفع بالبدل شر كثير. وصار الفلاح بهذه الطريقة مضغة فى الافواه. وعند المداولة فى مجلس الوزراء فى شأن هذا التغيير ذهب بعض الوزراء الى أنه يجوز لكل انسان الخيار فاما أن يدفع نقداً واما غلالا. غير أن

الغالبية لم ترض بذلك . لانه لو وجدت هاتان الطريقتان للزم أن يكون مأمورو التحصيل على قسمين . والقسم الذى يعين منهما لتحصيل الغلال يغدر الفلاحين مع أن الغاية المقصودة هى التخلص من هذا الصنف . فالاولى دفع الضرائب نقداً حتى فى الحالة التى يحصل فيها من ذلك بعض المشاق فى المبدأ .

قال: وتوجد اصلاحات كثيرة يجب اجراؤها قبل أن يصح لنا أن نقول ان حكومة مصر تحسنت غاية التحسن. غير أن ماحصل فى الستة أشهر الماضية يجعلنا نؤمل فى تحسن الاحوال فى المستقبل . اه.

ولقد كانت الامة المصرية تنظر بمرارة الى صيرورة البلاد الى سيطرة الاوروبيين ونفوذهم فى داخليتها وتداخلهم فى ماليتها واستئثارهم بخيراتها ومنافعها فتذمرت كبيرها وصغيرها من جراء ذلك وتألف فيها حزب خفى من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء سموا أنفسهم بالحزب الوطنى. وجعلوا مركز حزبهم فى مدينة حلوان. ونشروا عدة منشورات فى الجرائد الفرنساوية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة منافع البلاد . وأعلنوا بوجود الحزب الوطنى . وبينوا واجباته وحقوقه . ثم اعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه بالضمانة وطلبوا ما يأتى :—

أولا : — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة بالخديوية .

ثانياً : — أن يلغى الحكم الصادر بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين

عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المعينة لهم من الدخل العام .

ثالثاً : — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ./ في المائة.

رابعاً : — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

ولما علمت الحكومة بوجود الحزب المذكور شددت على رؤسائه بالمراقبة والتهديد فاحتمى بعضهم بالدول الاجنبية ومنهم حافظ باشا وولده محمد بك نشأت اللذين دخلا فى حماية دولة النمسا . وشاهين باشا كنج الذي دخل فى حماية ايطاليا وخرج من مصر خوفاً وهلعاً بل فراراً وجبناً.

وفى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر الخديو بتجريد شاهين باشا المذكور من رتبه وألقابه الرسمية بناء على تجنسه بالجنسية الايطالية وهذا نصه : —

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر فى ٤ شوال سنة ١٢٨٥ و ٩ يناير سنة ١٨٦٩ بخصوص الرعية العثمانية . من حيث أنه مدون بالبند الخامس من هذا القانون أنه اذا دخل أحد الرعايا العثمانيين فى تبعية دولة أجنبية من غير استحصاله قبل ذلك على اذن من الدولة العلية يعتبر دخوله هـذا لاغياً كأنه لم يكن وتجب معاملته في كل الامور بصفة كونه من رعايا الدولة العثمانية .

وحيث ان جاهين باشا الذى هو من رعايا الدولة العلية الحائز لرتبة الفريق وسبق انه تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية . وكان سابقاً ناظر الحربية ـ التمس وقبل دخوله فى تبعة دولة اجنبية بدون ان يعطى له ادنى اذن بذلك . وحيث ان جاهين باشا مع كون دخوله في تبعة دولة اجنبية باطلا قد تراءى له عند سفره من القطر المصري أنه يمكنه الاستغناء عن طلب (باسبورت) من جهات ادارة الحكومة المصرية ـ واستحصل من حكومة اجنبية على باسبورت لم تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيه . فبعد الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا نامر بما هو آت : ـ

البند الاول : — قد صار تجريد جاهين باشا من جميع رتبه وألقابه وصفاته الرسمية مع محو وترقين اسمه من دفاتر ضباط الجيش المصرى . وهو ممنوع من الرجوع الى الديار المصرية .

البند الثانى : — على ناظر داخليتنا وناظر حربيتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بسراى عابدين فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ و ٦ رجب سنة ١٢٩٧

الامضاء (محمد توفيق)

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية مصطفى رياض

ناظر الحربية عثمان رفقى

وفى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٠ ورد تلغراف من الباب العالى بتوجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا . وقد صادف وصول التلغراف وقت اجراء التشريفات بعيد جلوس الخديو :

القسم الثاني في النشأة الثالثة

الباب الاول

الفصل الاول

في الاسباب التي أدت الى حدوث حادثة قصر النيل .

لما ارتقى توفيق باشا الى مسند الخديوية المصرية . وسافر الى الاسكندرية أحسن على برتبة أميرالاى . فتوجهت الى سراى رأس التين وقدمت تشكراتى وامتنانى الى حضرته الكريمة ودعوت له بخير فشملنى برعايته وجعلنى ياوراً خديويا من ضمن ياورانه . وتعينت أميراً على الآلاى البيادة الرابع الكائن مركزه بالعباسية بمدينة القاهرة وذلك فى شهر رجب سنة ١٢٩٦ هـ .

وكان عثمان باشا رفقى ناظراً للجهادية اذ ذاك . وهو رجل جاهل متعصب لجنسه . غافل عما ينتج من سياسة التفريق والاستخفاف بالعنصر الوطنى من احراج الصدور . تخيلت له نفسه أن يمنع ترقي المصريين العاملين فى الآلايات تحت السلاح . ثم شرع فعلا فى سن قانون فحواه الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح . وصدرت أوامره بذلك ليتمكن من النكاية بابناء الوطن وحرمانهم من الرتب وجعلهم أنفاراً تحت تسلط الترك والجركس . ويكون لهؤلاء الحظ الاوفر والنصيب الاكمل من الارتقاء الى الدرجات السامية والرتب الشريفة .

ثم أصدر أمراً ثانياً باحالة عبد العال بك حلمى أمير ألاى الآلاى السودانى الى ديوان الجهادية ليكون معاوناً فيه وكان عمره اذ ذاك أربعين سنة . وعين خورشيد بك نعمان بدلا منه لكونه من جنسه الجركسى وكان يبلغ الخامسة والستين من عمره . وهو ضعيف لا قدرة له على الحركات العسكرية . وأصدر أمراً آخر برفت أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى . وكان فى الاربعين من سنه أيضاً . وأقام فى مكانه ضابطاً آخر جركسياً.

وفى ليلة ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ هـ . دعيت الى وليمة بمنزل نجم الدين باشا لمناسبة عودته بعد أداء فريضة الحج . فلما وصلت الى منزل الداعى وجدته غاصاً بأمراء العسكرية وغيرهم . فجلست بجوار محمد بك نجيب الجردلى وكان بجانبه اسماعيل باشا كامل الفريق . (وهو جركسى الاصل ولكنه كان يتظاهر بحب العدل والانصاف) فأفضى الباشا الى نجيب بك بما صار من طيش ناظر الجهادية وأنه نصح له بأن يعرض عن ذلك الاجحاف الظاهر . فلم يصغ اليه . فأخبرنى محمد بك نجيب بما سمع همساً فى أذنى وكنت أجهل قبل ذلك تلك الاوامر الظالمة . فقلت لاسماعيل باشا كامل أحق هذا ؟ فقال نعم وقد تسلمت الاوامر الى الكتاب للاجراء بمقتضاها . فقلت له ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها.

وبعد تناول الطعام جاءنى ضابط وأخبرنى بأن كثيراً من الضباط ينتظروننى بمنزلى فتوجهت اليهم فى الحال فوجدت من ضمنهم الاميرآلاى عبد العال بك حلمى حكمدار الآلاى السودانى الكائن

مركزه فى طره. والبكباشى خضر افندى من الآلاى المذكور أيضاً.
وعلى بك فهمى أمير ألاى الحرس الخديوى بقشلاق عابدين والبكباشى
محمد افندى عبيد من الآلاى المذكور كذلك. والبكباشى ألفى افندي
يوسف من الآلاى الرابع البيادة حكمداريتى. والقائمقام احمد بك عبد
الغفار من الآلاى السوارى وغيرهم. وكانوا جميعاً فى هياج عظيم اذ
بلغهم صدور أوامر ناظر الجهادية قبل ارسالها اليهم. فلما رأونى أفضوا
الىّ بما سمعته من نجيب بك واسماعيل باشا كامل من قبل. فقلت لهم قد
سمعت هذا من غيركم فماذا تريدون؟ قالوا وليس الامر كذلك فقط
بل انه قد كثر اجتماع العنصر الجركسى فى منزل خسرو باشا الفريق
وهم يتذاكرون فى تاريخ دولة المماليك فى كل ليلة بحضور عثمان باشا
رفقى ويلعنون خيرى بك لتسليمه واذعانه للسلطان سليم. ويقولون انه
قد حان الوقت لرد بضاعتهم اليهم. وأنهم لا يغلبون من قلة. وظنوا
أنهم يملكون مصر ويستبدون بها كما فعل أولئك المماليك من قبلهم. ثم
عقب الضباط بأنهم قد تحققوا صدق تلك الانباء ممن يوثق بخبره. فقلت
وماذا تريدون اذاً؟! فقالوا انما جئناك لنرى رأيك. فقلت رأيى ان
تطيبوا نفوسكم وتهدئوا روعكم وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم
النظر فى مصالحكم. وهم يتخذون من بينهم رئيساً لهم يثقون به كل
الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره ويحفظونه بمعاضدتكم اذا
أرادت الحكومة به شراً.

فقالوا كلهم انا فوضنا اليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق

به وأقدر عليه منك . فقلت كلا بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له جهدي : فقالوا انا لانبغى غيرك ولا نثق الا بك . فأبنت لهم ان الأمر عصيب ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له . فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا . فقلت لهم اقسموا لى اذاً على ذلك : فأقسموا . وفى الحال كتبت عريضة الى رئيس النظار مصطفى رياض باشا مقتضاها الشكوى من تعصب عثمان رفقى باشا لجنسه واجحافه بحقوق الوطنيين . وطلبت فيها : —

أولاً — عزل ناظر الجهادية المذكور . وتعيين غيره من أبناء الوطن عملاً بالقوانين التى بأيدينا .

ثانياً — تشكيل مجلس نواب من نبهاء الامة تنفيذاً للامر الخديوى الصادر عقيب ارتقائه مسند الخديوية .

ثالثاً — ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٠٠٠ تطبيقاً للفرمان السلطانى .

رابعاً — تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للعدل والمساواة بين جميع الموظفين بصرف النظر عن اختلاف الاجناس والمذاهب .

ثم تلوت العريضة المذكورة على مسامع الحاضرين فوافقوا عليها . وأمضيتها بختمى وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلمى . وبعد ذلك صار ترتيب مايلزم لحفظ الخديو والعائلة الخديوية والوزراء اذا حدث أى حادث من الضباط الجراكسة . مع ترتيب ما يلزم لحفظ البنوك وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطامع الرعاع . وكذلك ما يلزم لحفظنا من بطش الحكومة اذا أرادت الايقاع بنا

وأرفض الاجتماع على ذلك . وما دفعنا الى طلب انشاء مجلس النواب إلا تبرم الامة بأمثال ما حصل للمرحوم اسماعيل صديق باشا فى عهد الخديو اسماعيل . مع أنه كان حائزاً لرتبة المشير التى من مزاياها حفظ حائزها ولو باستعمال السلاح . وما حصل للسيد حسن موسى العقاد بسبب كلمة عدل أراد بها مساواة الاهالى الذين دفعوا للحكومة ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات باسم المقابلة و٥٫٠٠٠٫٠٠٠ باسم الاسهم — بالاجانب أصحاب الديون . وما حصل لغيرهما من القتل والخنق والتعذيب من غير حق ولا محاكمة . بل لمحض الظلم والاستبداد — لعلمنا أن ذلك المجلس سوف يكون لسان الامة لدي الحكومة . فيرشدها الى سبل حفظ الأرواح الطاهرة والأعراض الكريمة والأموال العزيزة من العبث بها .

وفى غد ذلك اليوم ذهبت الى ديوان الداخلية ومعى رفيقىَّ على بك فهمى وعبد العال بك حلمى وقدمنا العريضة المذكورة الى وكيل الداخلية خليل باشا يكن وطلبنا اليه عرضها على رئيس النظار رياض باشا. فذهب إليه ثم عاد وأخبرنا بأن الرئيس يريد أن يرانا فلما قابلناه طيب خاطرنا وقال سأنظر فى الامر . وبعد اسبوع ذهبت مع الاميرين المذكورين الى بيت الرئيس وتمثلنا بين يديه بعد الاستئذان وسألناه عما تم فى أمر عريضتنا . فأجابنا بقوله : —

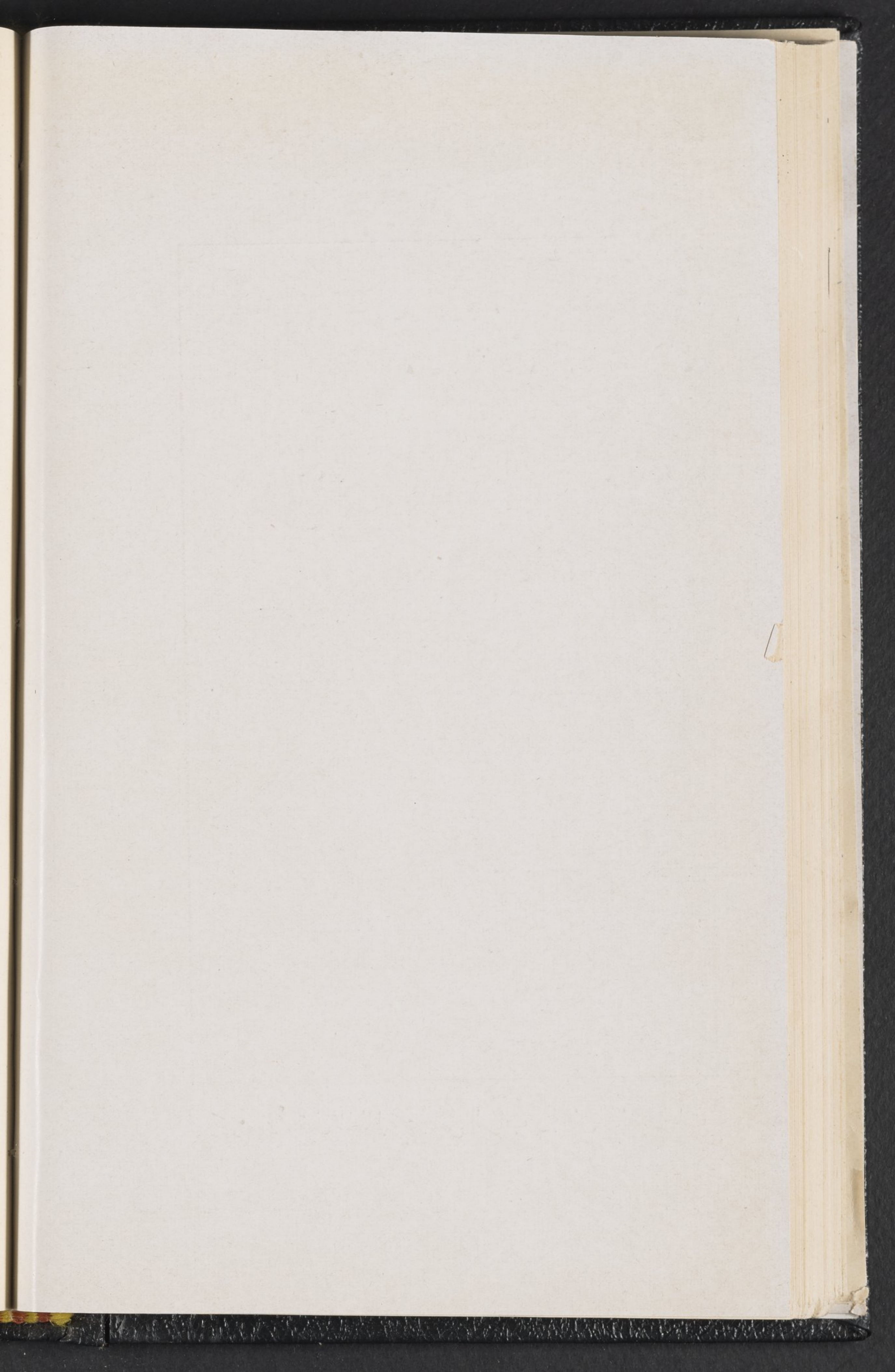
إن أمر هذه العريضة مهلك . وهو أشد خطراً من عريضة احمد فنى الذى ارسل الى السودان (واحمد في هذا كان كاتباً بديوان المالية

طلب المساواة مع غيره من خدم الديوان المذكور فعوقب بارساله الى السودان حيث توفى) فأجبته باننا لم نطلب الا حقاً وعدلا وليس فى طلب الحق من خطر . وانا لنعتبرك أباً للمصريين فما هذا التلويح والتخويف ؟ فقال ليس فى البلاد من هو أهل لان يكون عضواً في مجلس النواب . فقلت له أنك مصرى وباقي النظار مصريون والخديو أيضاً مصرى . أتظن أن مصر ولدتكم ثم عقمت ؟ كلا فان فيها العلماء والحكماء والنبهاء . وعلى فرض أن ليس فيها من يليق لان يكون عضواً فى مجلس النواب أفلا يمكن انشاء مجلس يستمد من معارفكم ويكون كمدرسة ابتدائية تخرج لنا بعد خمسة أعوام رجالا يخدمون الوطن بصائب فكرهم . ويعضدون الحكومة فى مشروعاتها الوطنية ؟ فانبهر وكأنما كبر لديه ماسمعه منا . ثم قال سننظر بدقة فى طلباتكم هذه فانصرفنا على ذلك .

وفى غرة ربيع أول سنة ١٢٩٨ هـ انعقد بعابدين مجلس تحت رئاسة الخديو حضره جميع الباشوات المستخدمين والمتقاعدين من الترك والجركس . وقرروا فيه ايقافنا نحن امراء الآلايات الثلاثة الذين وقعنا على العريضة الآنفة الذكر . ومحاكمتنا أمام مجلس فوق العادة . فلاحظ رئيس النظار رياض باشا انه اذا صار ايقافنا وجب ايقاف ناظر الجهادية أيضاً والا تفاقم الخطر وخيفت نتائج جرأتنا . فلم يوافق الخديو على ذلك وقال ان ناظر الجهادية يضمن حفظ النظام : فاكد ناظر الجهادية استعداده لحفظ النظام والقبض علينا بسهولة . ثم دعى احمد خيرى باشا



وكلاء الأمة فى المطالبة بمجلس النواب و بعض الاصلاحات



رئيس الديوان الخديو وتلا بالمجلس أمراً عالياً مآله : —

ان الامراء الثلاثة احمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى مفسدون .
وانه لذلك يقتضى ايقافهم من الخدمة ومحاكمتهم على افسادهم ومجازاتهم
بالعقاب الصارم فى مجلس عسكري فوق العادة — تحت رئاسة ناظر
الجهادية . ويكون من أعضائه استون باشا رئيس اركان حرب (وهو
امريكانى) ولارمى باشا ناظر المدارس الحربية (وهو فرنساوى) وغيرهما
من البشاوات الجركس . فوقع عليه الخديو وسلمه الى ناظر الجهادية
عثمان باشا رفقي ثم ارفض المجلس .

وفي مساء ذلك اليوم ارسل ناظر الجهادية المذكور تذاكر يدعونا
بها للحضور الى ديوان الجهادية بقصر النيل فى صباح يوم ٢ ربيع اول
سنة ١٢٩٨ هـ للاحتفال بزفاف جميلة هانم شقيقة الحضرة الخديوية .
فادركنا انه يريد أن يخدعنا ويبطش بنا كما فعل محمد على باشا بامراء
المماليك حينما دعاهم الى وليمة بالقلعة وبطش بهم كما هو واضح بالتاريخ . إذ
لم يكن زمن الزفاف المحكى عنه قد حان بعد . فكانت تلك الحيلة سابقة
لاوانها ولذلك أخذنا حذرنا وهيأنا مايلزم لنجاتنا إذا اقتضت الحال
ذلك ثم ذهبنا فى الوقت المعين الى ديوان الجهادية بقصر النيل . وعند
وصولنا اليه وجدناه غاصاً بجميع الجراكسة من رتبة الملازم فما فوقها الى
رتبة الفريق . وكانت في أيدى شبانهم الطبنجات وكلهم فى فرح
ومرح .

فانعقد المجلس المؤلف من البشاوات السابق ذكرهم . وتلى علينا

الامر الخديوى المؤذن بايقافنا ومحاكمتنا . ثم نزعت عناسيوفنا وساقونا الى السجن فى قاعة بقصر النيل . وكان مرورنا بين صفين من الضباط الجركس المسلحين بالطبنجات كما أسلفنا .

ومر خسرو باشا كبير الجراكسة بباب السجن وصار يهزأ بنا ويسخر منا بقوله (أيه زمبللى هرف لر) يعنى فلاحين شغالين بالمقاطف احتقاراً للمصريين . ولما اقفل علينا باب الغرفة تأوه رفيقى على بك فهمى وقال . لا نجاة لنا من الموت وأولادنا صغار - ثم اشتد جزعه حتى كاد يرمى بنفسه فى النيل من نافذة الغرفة . فشجعته متمثلا بقول الامام الشافعى رضى الله عنه : —

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعا وعند الله منها المخرج
ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت وكان يظنها لا تفرج

وبقول الشريفة السيدة زينب رضى الله عنها : —

سهرت أعين ونامت عيون لأمور تكون أو لا تكون
إن ربا كفاك بالامس ما كان م سيكفيك في غد ما يكون
فادرأ الهم ما استطعت عن م النفس فحملانك الهموم جنون

فلا والله ما كانت الاهنيهة حتى جاءت أورطتان من آلاى الحرس الخديوى وأحدق رجالهما بديوان الجهادية وأسرع بعض الضباط والعساكر فأخرجونا من السجن . ففر ناظر الجهادية ورجال المجلس وغيرهم من المجتمعين وقصدوا جميعاً الى سراي عابدين .

ولما أفرج الله عنا أسرعت الى العساكر فحذرتهم وتوسلت اليهم

بان لا يمدوا أيديهم بسوء الى أحـد من الجراكسة ولا الى غيرهم من الضباط لأنهم اخواننا. ولئن آثروا أنفسهم علينا فاننا لا نريد الا النصفة والمساواة . ونظرت فاذا بجانبي اسماعيل باشا كامل فعانقته أمام العساكر. وقلت ان هذا الباشا جركسى ولكنه أخي حرام علينا دمـه وماله وعرضه وكذلك غيره من الجراكسة . فانصرفوا على بركة الله تعالى الى مراكزكم فانصرفوا طائعين .

الفصل الثانى

فى كيفية اخراجنا من السجن

لما صار سجننا عين ناظر الجهادية ثلاثة من أمراء الالايات بدلا منا وأرسل معهم ثلاثة من اللواآت (باشاوات) لتسليمهم الآلايات التى كانت تحت إمرتنا . فعين الاميرالاى محمود بك طاهر للآلاى الرابع بدلا منى وكان معه اللواء طه باشا لاجل تسليمه الآلاى المذكور على مقتضى أحوال العسكرية . وعين الاميرالاي خورشيد بك نعمان أميراً للآلاى السوداني بدلا من عبدالعال بك حلمى وكان معه خورشيد باشا طاهر لتسليم الآلاى المذكور . وعين الفريق راشد باشا حسنى لتسليم آلاى الحرس الخديو الى القائمقام خورشيد بك بسمى بدلا من على بك فهمى .

وعند ما علم ضباط آلاى الحرس الخديوى بمـا لحقنا من الاهانة والسجن وتعيين غيرنا بدلا منا هاجوا وماجوا وثارت الحمية فى رؤوسهم

وفى الحال أمر محمد افندى عبيد البكباشى بضرب نوبة طابور للعساكر. فاعترضه خورشيد بك بسمى القائمقام المعين حديثاً وهدده بقطع رأسه وقال له أنا أمير الألاى . فلم يلتفت اليه وأمر بعض العساكر بوضعه تحت الحفظ . وكانت الجنود قد اصطفت تحت السلاح فأخذهم وقصد قصر النيل لانقاذنا من السجن. فاعترضه أيضاً راشد باشا حسنى الفريق ولكن لم يجد ذلك نفعاً. وكان الخديو مشرفاً على العساكر من شرفة (السلاملك) فأمر (بروجى قره قول السراي) بأن يضرب (نوبة) حضور الضباط عند الخديو. فلم يذهب اليه أحد ووقفت الاورطة الاولى حكمدارية البكباشى أحمد افندى فرج فى ساحة عابدين ومعها بيرق الآلاى. وكان وقوفها فى هيئة طابور لاجل حفظ الخديو مما عسى أن يطرأ من الامور. واستمرت الاورطتان الأخريان فى سيرهما الى أن وصلتا الى قصر النيل . فأصدر البكباشى محمد عبيد أمره الى حكمدار الاورطة الثالثة على أفندى عيسى البكباشى بأن يذهب بأورطته الى الجهة الخلفية من قصر النيل وذهب هو بأورطته الى الجهة الامامية . ثم عين فرقة من العساكر لاقتحام الديوان الذى أوصدت أبوابه ومنافذه للبحث عنا واخراجنا من السجن . فوقع الرعب فى قلوب أمراء الجهادية الموجودين بالديوان وأعضاء المجلس المعينين لمحاكمتنا من الاوربيين والجركس. وطلب كل منهم النجاة لنفسه وفى جملتهم عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية.

وهكذا — كان الشكر والفخر للبطل المقدام والشجاع الهمام محمد افندى عبيد الذى كان انقاذنا من الهلاك على يديه. وللبطل المقدام على

افندى عيسى البكباشي . وللوطنى الغيور أحمد افندى فرج البكباشي . وجميع ضباط آلاى الحرس الخديوى وعساكره الذين خلدوا لهم ذكراً جميلا . وبرهنوا على وطنيتهم وغيرتهـم وشهامتهم . أخص بالذكر منهم الملازم حفناوى أفندى عنان الذى كان أول من أذاع خبر سجننا . والملازم يوسف أفندي فهمى . والملازم محمد أفندى شامل . فقد امتازوا بالشهامة والمروءة .

وكذلك الشهم الهمام والبطل المقدام البكباشى خضر أفندى خضر فانه ما كاد يعلم بأمر سجننا ـ عند حضور خورشيد باشا طاهر والامير الاى الجديد خورشيد بك نعمان واحمد بك حمدى الياور الخديوى لاجل تسليم الألآى السوداني الى خورشيد نعمان بدلا من عبد العال بك حلمى ـ حتى انتظر جلوسهم فى المحل المخصص لاقامة القائمقام فرج بك (الذكر) ثم قام من المجلس وأحضر بلوكا من العساكر وجعلهم خفراء على الامراء المذكورين . وأمر بان لا يسمح لاحد منهم بالخروج من مكانه مطلقا . ثم أمر بعد ذلك بضرب نوبة طابور فخرج الألآى الى الميدان . ولما تم انتظامه أخبر الضباط والصف ضباط والعساكر بما صار من سجننا واهانتنا . فتأججت نيران الغيرة في صدورهم وطلبوا أن يسرع بهم لانقاذنا من السجن قبل فوات الوقت وتفاقم الأمر . فأسرع بهم وهو فى مقدمتهم من (طره) قاصدين ديوان قصر النيل .

وأما البكباشى ألفى افندي يوسف فانه نكث بعهده الذي عاهدنا عليه من أول يوم فلم يعد الى بيته الا بعد ان ذهب الى خيرى باشا

رئيس الديوان الخديوى، وأخبره بما تقرر بيننا في اجتماعنا الاول .
وكذلك أخبر علي باشا مبارك بكل ما تم بيننا الاتفاق عليه .

وعند ما توجه طه باشا لطفى ومحمود بك طاهر الى العباسية لاستلام الألآى الرابع حكمداريتنا لم يقم الالفى يوسف هذا بما أقسم عليه بل نكص على عقبيه وحنث في يمينه جبناً وخيانة وغدراً ونذالة كما غدر وحنث فى يمينه محمود بك طاهر المذكور حين عاهدنا على طلب الاصلاح قبل حادثة قصر النيل . وكأنما نسى ما حاق به من قبل من الظلم والاجحاف حين تجرد من شرفه ورتبه وامتيازاته على ملأ من ضباط الجهادية . وعزل نفراً وأرسل الى السودان مذموما مدحوراً لكونه استخدم ضباط من آلايه فى بعض مصالحه الخاصة الامر الذى كان مباحاً لجميع أمراء العسكرية من ناظر الجهادية الى رتبة البكباشى . ولكن هو الغرض يعمى ويصم خصوصا فى زمن الخديو اسماعيل باشا .

الفصل الثالث

فيما صار بعد خروجنا من سجن قصر النيل .

فر ناظر الجهادية عثمان رفقي وجميع أمراء الجراكسة وأعضاء المجلس السابق ذكره الى سراى عابدين ليحتموا بالخديو بعد ان أحبطت وطنية الجند مكرهم . ولما استقر بهم المقام تشاوروا في الامر فقال استون باشا الامريكي ان ما حصل من آلاي الحرس يعتبر تمرداً عسكرياً ومن الواجب حصره بالطوبجية والبيادة . وأمر ضباطه بتسليم

الامراء الثلاثة. فان أبوا تطلق عليهم المدافع والبنادق حتى يضطروا الى التسليم. فاستحسن الجميع ذلك الرأى إلا اسماعيل باشا كامل الفريق فانه عارضه وقال انى أعتقد أن جميع الآلايات البيادة والطوبجية والسوارى على رأي واحد فلن يجدى هذا الكلام نفعاً. فقال الجنرال استون باشا اذا كان الأمر كذلك فالآلاى السودانى يكفي لاكراه آلاى الحرس على التسليم. فعارضه اسماعيل باشا كامل ثانية بقوله — ان آلاى السودان أشد تحمساً من باقى الآلايات فلا يركن أيضاً اليه. فلما سمع الخديو معارضة الباشا المذكور غضب غضباً شديداً وأمر خورشيد باشا طاهر تلغرافياً باحضار الآلاى السودانى من (طره) بغاية السرعة وتكون معه الجبه خانه اللازمة. فجاءه الرد من ناظر محطة طره بأن البكباشى خضر افندي خضر ألقى فى السجن كلا من خورشيد باشا طاهر والأميرآلاى خورشيد بك نعمان. واحمد بك حمدى الياور الخديوى والقائمقام فرج الدكر. وصرف الجبخانة اللازمة للعساكر ثم قام بهم من مدة ساعة بخطو سريعة بطريق البحر قاصداً قصر النيل لاخراج الامراء الثلاثة المسجونين ...

وهنا تحقق الخديو من صدق اسماعيل باشا كامل ووجاهة اعتراضه وعمت الدهشة جميع الحاضرين. ثم أمر الخديو بارسال بعض الياوران لمقابلة البكباشي خضر افندي خضر وأخباره بان الامراء الثلاثة خرجوا من السجن. وابلاغه أمر الخديو القاضى برجوعه بالآلاى من حيث أتى. وضرورة اخلاء سبيل الأمراء الذين سجنهم بطره. ولما قابله رسل الخديو قال لهم. انى لا أعود الا من بعد أن أراهم بعينى رأسي. فعرضوا

عليه أن الخديو يكافئة بالمال والرتب العالية اذا هو سمع ورجع. وانذروه بكل عقاب اذا هو أبى. فلم يصغ إليهم واستمر فى سيره حتى وصل الى ساحة عابدين. فاستقبله آلاى الحرس المذكور بالتعظيم العسكرى وهو حامل السلاح. وعزفت الموسيقى بالسلام الخديو. ونادوا جميعاً (افندمز جوق يشا) ثلاثاً. وأما نحن فلما خرجنا من السجن تقدم الهمام يوسف افندى فهمى الملازم وحمل الاميرآلاى على فهمى بك. وحمل غيره الاميرآلاى عبد العال بك حلمى وذهبوا مع عساكر آلاى الحرس الخديوى الى قشلاق عابدين. وتوجهت انا العاجز الى مركز الآلاي المذكور. وجمعت الضباط والصف ضباط وألقيت عليهم كلمة أوصيتهم فيها بملازمة الهدو والسكينة. وقلت لهم إننا لا نطلب إلا العـدل والمساواة مع اخواننا الجراكسة والاتراك. وأن لا يكون المصرى محتقراً فى نظر الاجنـاس الاخرى. ونريد كذلك مجلساً نيابياً لحفظ حقوق آبائنا واخواننا وأبنائنا من ظلم المستبدين الظالمين. وأن تنقح القوانين العسكرية حتى تكون كافلة للمساواة فى الترقيات والمكافئات. وزيادة المرتبات والماهيات التى مضى عليها ثمانون عاماً ومرتب النفر العسكرى فيها لا يزيد على $\frac{١}{١٩}$ وكان فيهم من له زوجة وأولاد ووالدة يتضورون جوعاً لسوء حظ عائلهم.

ثم كتبت الى وكيل دولة فرنسا السياسى البارون (دورنج) وكنت لا أعرف اسمه ولا اسم غيره من وكلاء الدول الاوربية راجياً أن يخبر عنى جميع وكلاء الدول المتحابة وخصوصاً قنصل جنرال دولة انجلترا بانه قد حصل خلاف بيننا وبين حكومتنا وأننا نؤمل منهم التوسط فى اصلاح ذات البين.

وامضينا بعد ذلك ليلتنا في القشلاق على أتم ما نكون من التيقظ والاحتراس. وأما القناصل فقد ذهبوا الى عابدين وأشاروا على الخديو باجابة طلباتنا حسما للنزاع ومنعاً من الخطر ، بناء على ان الحكومة عاجزة عن تنفيذ اغراضها فينا.

وفى صباح ٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هـ . الموافق ٢ فبراير ١٨٨١م. ذهب جميع الباشاوات إلى الخديو وتشاوروا فى امر تلك الازمة ، فقال ناظر الاوقاف محمود باشا سامى المشهور (بالبارودى) اني ارى العساكر على الطاعة بدليل هتافهم باسم الخديو . وأن الموسيقى تعزف بالسلام الخديو — فلو أجيبت طلباتهم لانحسمت المسألة بسلام .

وبناء على ذلك تقرر تعيين محمود سامى باشا وخيرى باشا رئيس الديوان الخديو لمفاوضتنا فيما يلزم من الاصلاح ، فحضرا وسألانا عما نريده ، فاجبناهما باننا على الطاعة ولا نريد إلا الاصلاح : فقال خيرى باشا وما هو الاصلاح ؟؟ فقلنا هو ما اوضحناه بعريضتنا . ورغبتنا هى أن يبدأ بعزل ناظر الجهادية عثمان باشا رفقى . ثم يشرع فى تنفيذ باقي الطلبات .

فذهبا وأخبرا الخديو ثم عادا وأخبرانا بأن الخديو — قبل طلباتكم وعزل ناظر الجهادية . فاختاروا ناظراً غيره . فقلنا لا خيرة لنا . وانما نريد ناظراً وطنياً يعينه الخديو . فقال خيرى باشا ان الخديو فوض اليكم اختيار الناظر حتى لا تتشكوا فيما بعد .

فقلنا انا نرضى بتعيين محمود سامى باشا هذا ناظراً للجهادية . فذهبا و بلغا الخديو ذلك . وبناء عليه صدرت الاوامر بتعيين محمود سامى

باشا . ناظراً للجهادية مع بقاء نظارة الاوقاف في عهدته كما كانت . واعادة كل منا الى آلايه . للعمل على نبذ الفوارق العصبية والجنسية . والتمسك بعروة الاخاء والمساواة . وعند ذلك ذهب الآلاي السوداني الى مركزه في طره وأخلى سبيل خورشيد باشا طاهر . وخورشيد بك نعمان وأحمد بك حمدى الياور الخديو . وفرج الدكر . ثم أخذ بعد ذلك فى سن القوانين العسكرية العادلة و تعديلها و تنقيحها كما سيأتى .

الفصل الرابع

فى الاصلاحات العسكرية

بعد أن عاد كل من الامراء الثلاثة الى آلايه . تقدمت منا الى ديوان الجهادية بناء على طلب جميع الآلايات الاخرى مذكرة مقتضاها : —

أولاً — صرف نقود بدل التعيينات التى كانت تؤخذ من شون الجهادية وتباع للآلايات . وذلك حفظاً لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التي كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم . وخصوصاً فى صنف السمن فانه كان يصرف للآلايات من الشحم الذي يصنع فى تريستا من أعمال حكومة النمسا . ويأتى فى براميل باسم مسلي — وهو كريه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام . ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانياً — عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوما . واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثاً – أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجرة فى السكك الحديدية .

رابعاً – ابطال ورشة الترزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش. وصرف أثمان الملابس نقداً لتشتري من الخارج بمعرفة الآلايات .

خامساً – عدم جواز الترقي للعسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجري العمل على مقتضاه .

سادساً – زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة أي حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعاً – سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية حالة الاستيداع .

ثامناً – إرجاع أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى الذى رفته عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك .

فصودق على المذكرة وبناء على ذلك صار يطبخ للعساكر في اكثر الاحيان أرز بلبن وحلوى ولحم وانواع الخضر بدلا من الفول والعدس الدائمين . ويعطى للعساكر السودانية مشروب من البوظة المصنوعة من الشعير على حسب عاداتهم . وتصرف لاولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات العساكر

ثم كتب ناظر الجهادية محمود باشا سامى الى الداخلية بلزوم سن القوانين اللازمة لأصلاح حالة العسكرية وزيادة مرتبات الضباط

والعساكر وتعديل النظامات والقوانين بكافة أنواعها . فرفع رياض باشا رئيس مجلس الوزراء الى الخديو تقريراً بذلك هذا نصه : —

مولاى .

قد تقدم لمجلس النظار من ناظر الجهادية والبحرية طلب بخصوص زيادة ماهيات الضباط والعساكر فأوضح الناظر المشار اليه انه مع زيادة أثمان جميع الأشياء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً عما كانت عليه مدة ساكن الجنان محمد على قد حصل أثناء حكم حضرة اسماعيل باشا تنقيص مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة . فتراءى للمجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامى أن يتحرى بغاية الدقة والاعتناء عن الأسباب المؤيدة لهذا الطلب وأن يسعى فى ايجاد مايلزم من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التى شرع فيها فى ظل ساحتكم العلية ومقتضى تعميمها على السواء فى جميع مصالح القطر . فتبين للمجلس لزوم الالتفات للطلب المقدم له من ناظر الجهادية مع عدم صرف النظر عن الآتى ذكره :—

وهو أنه وان كان القطر أكثر ثروة الآن عما مضى الاّ أنه مديون بمبلغ مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديداته مايقرب من نصف ايرادات الحكومة . وانه من أهم واجبات الحكومة أن تبذل غاية المجهود فى الاقتصاد بقدر الامكان حتي يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالتدريج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضر بجميع مصالحه المعنوية والمادية .

فلذا قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتمسها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية برية وبحرية . ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صنف ضباط ونفر . وأن ينبغى أن يتحد كل من ناظر المالية والجهادية فى البحث عما اذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية . هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين فى حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقى أيضاً . فانه قد ترقى فى الواقع ونفس الامر فى مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط . وانبنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط والمستودعين اكثر من عدد الضباط الذين فى الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة . ففضلا عن استخدام كثير من الضباط فى المصالح الملكية ما زال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً فى حالة الاستيداع .

فيلزم ازالة هذه الحالة . وينبغى أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التى بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط الى رتبة أعلى من رتبته . غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد بالطرق والتدابير المقتضي اتخاذها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية في مثل هذه المواد .

فبناء علي ذلك أتشرف بأن أرفع لسدتكم العلية صورة أمر عال بزيادة ماهيات الضباط والعساكر البرية والبحرية وصورة أمر عال آخر

بتشكيل قومسيون عسكري للنظر فى كافة ما يلزم اجراؤه من التعديلات في النظامات والقوانين العسكرية بكافة أنواعها . ملتمساً تشريفهما بالقبول. وانى لولى النعم عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع م؟ في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ م — الموافق ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ .

فصدر بناء على هذا التقرير الامران الآتى نصهما : —

(الامر الاول)

نحن خديو مصر

بعد اطلاعنا على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا وبناء على ما رفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : —

المادة الاولى —

ص شهرياً		ص ماهيات قديمة
٨٠٠٠	فريق	٧٥٠٠
٦٥٠٠	لواء	٦٠٠٠
٥٠٠٠	أمير آلاي	٤٠٠٠
٣٥٠٠	قائمقام	٢٥٠٠
٢٥٠٠	بكباشى	٢٠٠٠
١٥٠٠	صاغ قول أغاسى	١٢٠٠
٩٥٠	يوزباشى	٥٠٠
٧٥٠	ملازم أول	٤٠٠

ص شهرياً		ص ماهيات قديمة	
٦٠٠	ملازم ثانى	٣٥٠	
٢٥٠	صولقول أغاسي	١٣٠	
٨٠	باشجاويش	٥٠	
٧٠	بلوكأمين	٤٠	
٤٠	أونباشى	٣٠	
٣٠	نفر	١٩	١٠

المادة الثانية : ناظر الجهادية مأمور بتنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ وفى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٠ م .

(الامر الثانى)

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا فى هذا اليوم وبناء على مارفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأى مجلس نظارنا تأمر بما هو آت :—

المادة الأولى : قد تشكلت تحت رئاسة ناظر الجهادية والبحرية قومسيون مؤلف ممن سيأتى ذكرهم وهم . —

عدد		
١	حسن أفلاطون باشا	« جركسى »
١	الجنرال استون باشا	« امريكانى »

عدد			
١	الجنرال جولد سميث	«	انجليزى »
١	محمد مرعشلى باشا	«	تركي »
١	راشد باشا حسنى	«	جركسى »
١	اسماعيل كامل باشا	«	» »
١	لارمى باشا	«	فرنساوي »
١	ده بلوتش باشا	«	المانى »
١	خالد باشا	«	جركسى »
١	محمد رضا باشا	«	تركي »
١	محمد كامل باشا	«	مصرى »
١	ده برناردى بك	«	تليانى »
١	محمد شوقى بك	«	تركي »
١	احمد عرابى بك	«	مصرى »
١	حسين مظهر بك	«	تركي »
١	محمد خلوصى بك	«	تركي »
١	عبد الرحمن بك سليم	«	جركسى »
١	سليمان يسرى بك	«	كردى »
١	فرهاد بك	«	» »
١	محمد نسيم بك	«	تركى »

المادة الثانية . هذا القومسيون مكلف بما يأتى ذكره — :

أولا . النظر والبحث فى القوانين والنظامات العسكرية الموجودة

بأنواعها. وادخال كافة مايرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها.

ثانياً . النظر فى الترتيب الذى عليه المدارس الحربية الآن وما ينبغى اجراؤه فيها من التعديلات .

ثالثاً تحضير مشروع قانون يختص بشروط الدخول فى سلك الضباط البرية والبحرية وترقيهم واستيداعهم ورفتهم وتقاعدهم .

رابعاً . البحث عن الطرق المقتضى اتخاذها لتسوية حالة الضباط المستودعين الآن .

المادة الثالثة . قرارات القومسيون المذكورة تكون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين. وفى حالة انقسام الآراء الى قسمين متساويين يرجح الطرف الذى يكون فيه الرئيس. ثم تعرض مشروعات هذا القومسيون على مجلس نظارنا .

المادة الرابعة . على ناظر الجهادية والبحارية تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٢١ جماد الأولى سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ .

التوقيع محمد توفيق

﴿ احتفال ناظر الجهادية محمود سامى باشا بعد صدور الأمر بتشكيل القومسيون المذكور وزيادة الماهيات ﴾

كان هذا الاحتفال فى قصر النيل وقد أعد فيه ناظر الجهادية مأدبة فاخرة دعا اليها النظار والمفتشين وضباط العسكرية. وبعد أن اجتمعوا هيئت لديهم موائد الطعام . فأكلوا هنيئاً وشربوا مريئاً . ثم قام محمود سامى باشا ناظر الجهادية فقال : —

هذه ليلة أنس دعتنا الى هذا الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف تذكاراً لمآثر الحكومة الخديوية الجليلة التي وجهت عزيمتها الى اصلاح أحوال الأهالى جميعاً وتعميم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق. وقد رأينا في هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديوينا المعظم زمام الحكومة تغييراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر والظلم بالعدل. والنقم بالنعم وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقدماً سريعاً. وما ذلك الا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه خصوصاً وأنه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا غيوراً على الهمة ذكي النفس وهو حضرة دولتلوا رياض باشا فلم يأل جهداً فى العمل ولم يقصر في تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى وصلنا الى هذه الغاية التى لاينكر أحد حسنها. ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها. ولا يكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها. فقد قالوا الشكر سياج النعم وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصين للحكومة فى خدمته قائماً بواجباته لها. معضداً لجميع مقاصدها. خاضعاً لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم. وعلى ذلك لابد أن ننادى جميعاً فليحيى الجناب الخديو أطال الله بقاءه.

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه الى الضباط هذا نصه :ـ

هذه ليلة سرور تجلى فيها روح الصدق والاخلاص واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديو. غير أن تذكار محامده

ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعى .

أن محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى فى هذه الاوطان أمر معلوم يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل . وانتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم فلا حاجة الى بسط الكلام فيه ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين . وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ممن شملتهم هذه المحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح . ومن أهم وجوهه التى شاهدناها فى عصر الخديو الجليل تقرير الامن على الارواح والأموال وحفظ الحقوق الشرعية وأداؤها لاربابها . ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية . وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم وأنتم روح الضبط والربط . وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذه . فاذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما أخذتم مالكم أن تؤدوا ما عليكم . وهو طاعة ولى الامر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا . بل هو الذي انعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار . فعليكم أن تكونوا دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواهيه العادلة . وعلينا جميعاً أن نبتهل الى الله تعالى بدوام بقائه وتأييد عزه وأن ينادى لسان الصدق منا فليعيش الجناب الخديوى .

وبعد أن جلس رئيس الوزراء رياض باشا قمت أنا العاجز وأجبت بتحقيق مافاه به ناظر الجهادية ورئيس الوزراء . ثم قلت اننا لانريد الا الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والآخاء والمساواة وذلك لايتم الا بانشاء مجلس نواب وايجاده فعلا . ونحن مطيعون للحكومة بل نحن الآلة المنفذة لأوامرها العادلة وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ويوفق رجال حكومته الكرام لأصلاح البلاد واسعاد العباد .

قانون القواعد الاساسية

فى النظامات العسكرية

ويليه قانون الترقى

ولما تم تشكيل القومسيون العسكرى من الرئيس والاعضاء السالف ذكرهم بناء على الامر الخديوى الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ قرر القواعد الاساسية الآتية : —

فى الرتبة

المادة الاولى — الرتبة تعطى من لدن الحضرة الخديوية وتمتاز بها حالة الضباط ويستخدم فى جميع الوظائف وتصير ملكا له لايمكن أن تسلب منه ولو سلبت وظيفة الخدمة الا بأحد سببين : الاول : اذا تنازل عنها وصار قبول ذلك لدى الحضرة الخديوية — الثانى — صدور مضبطة من مجلس عسكرى بالحكم بنزع الشرف والعزل بمقتضى قانون الجنايات المصدق عليه من لدن الحضرة الخديوية :

ثانياً : —

(فى الخدمة والأستيداع والأنفصال والتقاعد)

(فى الخدمة)

المادة الثانية — الخدمة هى حالة وجود الضابط مستخدماً بوظيفة تحت السلاح بأحدى الالآيات أو بمصلحة تابعة للجهادية أو خدمة خصوصية أو مأمورية .

المادة الثالثة — حيث ان الضابط فى هذه الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان يتمتع بكامل المرتب والامتيازات .

(فى الاستيداع)

المادة الرابعة — الأستيداع هى حالة وجود الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السـلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات . وهذا الأستيداع لايمكن حصوله الا بأحد سببين : —

المادة الخامسة — (اولا) سبب عمومى للأستيداع وهو اطلاق العسكر أو الغاء مصلحة أو نهو مأمورية او عندرجوع من الا سر من طرف العدو.

المادة السادسة — الضابط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظاً امتيازات الرتبة ويتمتع بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط ان يكون فيه لياقة واستعداد للأستخدام تحت السلاح أو بأحدى وظائف فروع الجهادية.

المادة السابعة — الضباط المستودعون يؤخذ منهم للأستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب النقصان او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث انمدة الاستيداع تحسب لهم مثل الخدمة فيما يختص بحقوق الترقى والحكمدارية والأنفصال والتقاعد .

المادة الثامنة — (ثانياً) سبب خصوصى وهو الاستيداع بأمر صادر من

الحضرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق .

المادة التاسعة — الضباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم أن تكون مرتباتهم بأعتبار خمس ماهياتهم فقط مدة هـذا الاستيداع كذلك بعد التحقيق .

المادة العاشرة — هذا الأستيداع لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط .

المادة الحادية عشرة — حيث ان الضباط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدامهم ثانياً تحت السلاح أو بفروع الجهادية فيلزم اعتبار مدة استيداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الأنفصال والتقاعد لا بحقوق الترقى والحكمدارية .

(فى الانفصال)

المادة الثانية عشرة — الانفصال هو رفع وتبعيد الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لا يرجع اليها . وهذا الانفصال لا يمكن حصوله الا باحد سببين : ـ

المادة الثالثة عشرة — (اولا) الانفصال بسبب امراض عضالة مانعة للخدمة تقضى على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بقانون المعاشات .

المادة الرابعة عشرة — (ثانياً) الانفصال بسبب ان يكون الضابط متعوداً على قباحة السلوك او تقع منه مخالفات جسيمة ضـد الضبط والربط أو ضد شرف وناموس العسكرية أو يكون استغرق مدة ثلاث سنوات فى الاستيداع بمقتضى قرار مجلس عسكرى حقق عدم لياقته للخدمة ولم تهذب احواله .

المادة الخامسة عشرة — الضابط الذى يتعود على مثل هذه الخصال المضادة للنظامات العسكرية لا يمكن فصله الا بمقتضى قرار مجلس عسكرى يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية للحضرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ .

المادة السادسة عشرة -- الضباط الصادر فى حقهم مضبطة بالانفصال من

الخدمة لا يترتب لهم ماهية بل ولا يمكن تغيير قرار حكم المجلس الصادر فى حقهم الا اذا صار العفو عنهم من الحضرة الخديوية .

(فى التقاعد)

المادة السابعة عشرة — التقاعد هو ان يكون الضابط بلغ اخر مدة خدمته او يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الأقرار عليه بالتقاعد .

المادة الثامنة عشرة ـ الضابط الذى يتقاعد يلزم أن يكون حافظاً لرتبه وملبوساته الرسمية ويتمتع بالمعاش الموافق لرتبته ومدة خدماته حسب ماهو مقرر بقانون المعاشات .

ثالثاً : —

(قانون الترقى)

المادة الاولى ـ لا يمكن ترقية النفر الى رتبة الأونباشى مالم يستخدم ستة شهور بصفة عسكرى .

المادة الثانية ـ لايمكن ترقية الاونباشى الى درجة جاويش مالم يستخدم مدة أقلها ستة شهور فى خدمة الاونباشى . ولايمكن للجاويش أن يترقى الى درجة الباشجاويش مالم يستخدم فى درجة الجاويش مدة أقلها ستة شهور .

المادة الثالثة ـ لايمكن الترقى الى درجة الصولقول أغاسى مالم يستخدم فى خدمة الصف ضباط مدة أقلها سنة .

المادة ٤ ـ لايمكن ترقية أحدالى درجة ملازم ثانى مالم يكن (أولا) بلغ عمره عشرين سنة . (ثانياً) يكون استخدم فى خدمة الصف ضباط مدة أقلها سنتان أويكون متخرجاً من المدارس الحربية .

المادة ٥ ـ لا يمكن ترقية ملازم ثانى الى رتبة ملازم أول الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة الملازم ثانى .

المادة ٦ ـ لايمكن ترقيـة الملازم أول الى رتبة اليوزباشى الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة الملازم أول.

المادة ٧ - لايمكن ترقية اليوزباشي الى رتبة الصاغقولغاسى الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة اليوزباشي .

المادة ٨ - لايمكن ترقية الصاغقولغاسى الى رتبة البكباشى الا من بعد استخدامه سنتين برتبة الصاغقولغاسى.

المادة ٩ - لايمكن ترقية البكباشى الى رتبة القائمقام مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشى .

المادة ١٠ - لا يمكن ترقية القائمقام الى رتبة الاميرالاى مالم يستخدم سنتين برتبة القائمقام.

المادة ١١ - لايمكن ترقية الاميرالاى الى رتبة اللواء مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الاميرالاى. وهكذا فى باقى الرتب التى هى أعلى من رتبة الامير آلاى.

المادة ١٢ - ثلثا عدد النقصان من رتبـة الملازم ثانى فى الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية . والثلث يؤخذ من الصف ضباط بالامتحان فى العلوم الواجب على الضباط معرفتها . واذا لم يوجد فيهم بمقدار الثلث فيؤخذ من المدارس الحربية .

المادة ١٣ - لا يجـوز الترقى من رتبة الملازم أول واليـوزباشى والصاغقولغاسى . والبكباشى . الا بالامتحان واذا تساوت الدرجات فيرجح الاقدم . واذا تساوى بينهم القـدم فيرجح الذى سبق له سفريات بالمحاربة أو السودان .

المادة ١٤ - لايجوز ترقية احد الصاغقولغاسـيه الى رتبة البكباشى الا بالامتحان. وأما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه.

المادة - ١٥ لا يجوز ترقية أحد البكباشية الى رتبة القائمقام الا بالامتحان .

وأما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة ١٦ - جميع الرتب التى هي أعلى من رتبة القائمقام يكون الترقى اليها بالانتخاب حسب المدون بالمادة ٣٩ - من هذا الفصل .

المادة ١٧ ـ الاقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة . ومع تساوى عريضة الرتبة الحالية ينظر فى تاريخ عريضة الرتبة التى قبلها .

المادة ١٨ ـ المدد التى يصير اعتبارها فى الاقدمية هى مدد الخدمة فى الجيش . وفروع الجهادية . ومدد الاستيداع التى تكون بسبب اطلاق العساكر أو الغاء وظيفة . ومدة الاسر بطرف العدو أو مأمورية تتعين من نظارة الجهادية داخلية كانت أو خارجية . وأما المدد التى لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهى مدد الاستيداع المبنى على وقوع مخالفات . ومدد الخدمة التى تكون خارجة عن الخدمات الاميرية أو تكون في خدمة دولة أجنبية بمقتضى التماس خصوصى لمنفعة خصوصية .

المادة ١٩ ـ المدة المقررة لكل رتبة فى الترقى حسب ماهو موضح فى المواد المتقدمة يجوز الاكتفاء بنصفها فى حالة سفريات المحاربة أو فى حالة الخدمة بجهات بعيدة مثل الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر وما شابه ذلك .

المادة ٢٠ ـ لا يمكن حصول الترقى بأقل من هذه المدة الموضحة فى المادة ١٩ الا بسببين (الاول) وقوع نادرة شهيرة تستحق الافتخار وتعلن للجيش . (الثانى) عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون مستوفياً مدة الاقدمية .

المادة ٢١ ـ ترقية بدل النقصان فى أثناء الحرب تكون باعتبار النصف فى الاقدمية مع مراعاة درجات جدول الامتحان المحفوظ . والنصف الثانى يكون بالانتخاب وذلك لغاية رتبة الصاغقولغاسى . وأما ترقية الصاغات الى رتبة البكباشى مدة المحاربة فيكون بالانتخاب .

المادة ـ ٢٢ ـ لا يجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة بالجيش أو بفروع الجهادية . كما انه لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية . ولا يجوز قبول حائز لرتبة ملكية فى الجهادية بأعتبار رتبته الحائز هو لها . ولا قبول من ترقى فى المصالح الملكية بأعتبار رتبته الحالية . ولا يجوز اعطاء رتب جهادية للملكية .

المادة ـ ٢٣ ـ جميع الرتب يلزم اعلانها بالجورنال الرسمى عند اعطائها .

المادة ـ ٢٤ ـ الضباط الذين يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح .

المادة - ٢٥ - لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة مطلقاً لان الرتبة لايمكن فقدها الا بحسب ما هو مقرر بالقانون.

(قواعد اساسية فى الترقى)

(الضباط)

المادة - ٢٦ - جميع الرتب التى تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خديوية ويكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما هو آت بيانه : —

المادة - ٢٧ - بمجرد نقصان اى رتبة من الجيش أو من فروع الجهادية ينبغى اشعار نظارة الجهادية حالا .

المادة - ٢٨ - الترقى لأى رتبة يكون من جميع السلاح الواحد لا من الالاى الناقص فقط .

المادة - ٢٩ - الترقى بالأقدمية لا يعتبر الا فى كل من رتبة الملازم اول واليوزباشى والصاغقولغاسى فقط .

المادة - ٣٠ - الترقى الى رتبة البكباشى فما فوقها يكون بانتخاب الحضرة الخديوية حسب ما هو مدون بالمادة - ١٥ - و١٦ - من هذا الفصل .

المادة - ٣١ - لا يجوز الترقى الا للضباط المستخدمين تحت السلاح او بفروع الجهادية أو المستودعين بسبب اطلاق العساكر أو الغاء وظيفة أو الحضور من الاسر .

المادة - ٣٢ - الضباط الذين يتعينون بمأموريات وقتية يحسبون ضمن الالايات فى مدة المأمورية .

المادة - ٣٣ - الضباط الموجودون بالجهادية أو فروعها أو بالمدارس الحربية أو بالبليجون أو معاونو الجهادية وعلى العموم جميع الضباط الذين ليس لهم عساكر تكون ترقيتهم ضمن ضباط الجيش بالامتحان أو بالانتخاب بالنسبة لرتبهم حسب ماتوضح فى هذا القانون . ومن يترقى منهم يصير تعيينه فى الوظيفة الناقصة التى ترقى اليها .

المادة - ٣٤ - عند خلو احدى الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب من يليق لها بمعرفة الديوان. ثم يترقى بدل المنتخب ممن يليق للترقى بالامتحان أو بالانتخاب حسب ما توضح .

المادة ـ ٣٥ ـ حيث توضح فى المادة ـ ١٢ ـ من قانون الترقى ان ثلث رتب الملازم ثانى النقصان تؤخذ من الصف ضباط . وبما أن الموجودين بالالايات لا توجد عندهم معارف كافية لرتبة الملازم ثانى مثل المستخرج من المدارس فلأجل تحصيلهم على ذلك ينبغى ان كل امير ألآى عند حضور المفتش بالألآى يقدم له كشفاً باسماء الصف ضباط المشهود فيهم بالاستعداد للتقدم . وبعد تحقيق لياقتهم بالأمتحان بمعرفة المفتش بمقتضى قومسيون يتشكل لذلك تحت رئاسته يحرر بهم كشفاً ويقدمه لناظر الجهادية ليصدر أمره بقبولهم في المدارس الحربية للندريس لهم مدة سنتين مع بقاء وظائفهم ومرتباتهم بألآياتهم . وبعد مضى المدة المذكورة يصير امتحانهم . والذى يوجد مستحقاً منهم يترقى الى رتبة الملازم ثانى . والذى لم يستحق يرد الى آلايه برتبة الصف ضباط كما كان .

المادة ٣٦ — الترقى الى رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاغقولغاسى وان كان بالاقدمية الا انه يشترط ان الذى يترقى ينبغى أن يكون فيه استعداد تام ولياقة للترقى الى الرتبة التى يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف والمعلومات أو الادارة أو حسن السلوك والاستقامة . ولاجل ذلك يتشكل قومسيون فى كل ألآى تحت رئاسة الامير الاى . ويعمل جدول بأسماء اللائقين ومستحقى الترقى ويقدم من طرف الاميرالاى لمفتش الآلاى . والموما اليه يشكل قومسيوناً من الالايات تحت رئاسته ويجرى امتحانهم . فالذين يتحقق لياقتهم للترقى يحرر بهم جدولا واحداً من عموم السلاح بحيث يكون وضع الاسماء بالجدول حسب نمرة الاقدمية . ويقدمه لناظر الجهادية لكى يكون الترقى عند اللزوم بحسب نمر الجدول المذكور . أما باقى الضباط المندرجين بالجدول ولم تتحقق بالامتحان لياقتهم للترقى فيصير محو أسمائهم من الجدول انما لايحرمون من درجهم فى جدول السنة الثانية والسنة الثالثة . ومن بعد تكرار درج أسمائهم فى مدة الثلاث سنوات اذا لم يظهر فيهم استعداد ولياقة فلا تدرج اسماؤهم . ويستخدمون برتبهم لحين استيفاء المدة المحددة لرتبهم . ثم يحولون على المعاشات .

المادة ٣٧ — الضباط الذين تحقق لياقتهم للترقى بالامتحان وتندرج اسماؤهم

بالجدول لا يمكن محو اسم واحد منهم الا اذا وقع منه مخالفات مثبتة بمقتضى مضبطة تستوجب تأخيره . ولا يمحى اسمه الا بأمر من ناظر الجهادية .

المادة ٣٨ — حيث أن الترقى الى رتبة البكباشى والقائمقام بالانتخاب والامتحان فيجب على كل أميرلاى أن يحرر جدولا بأسماء الصاغقولغاسية والبكباشية المستحقين للترقى . ويكون واضحاً به الملحوظات والبيانات المستوجبة أحقيتهم . ويقدم لمفتش الآلايات ويرسل صورته الى اللواء والمفتش . وبعد أن يجمع المفتش جداول الآلايات يشكل قومسيوناً تحت رئاسته من ضباط الآلايات وفروع الجهادية تكون رتبهم أعلا من رتب الجارى امتحانهم . وهذا القومسيون يتركب من واحد من اللواءات واثنين من الأميرالايات واثنين من القائمقامات أو من البكباشية . ثم يجرى الامتحان بحيث أن جميع الضباط المندرجة أسماؤهم فى الجدول يحضرونه . والذى لا يحضر منهم يجرى محو اسمه . واذا حضر أحد من الضباط الذين لم تدرج أسماؤهم بالجدول ورغب فى الامتحان فيصير قبوله وامتحانه . وبعد الامتحان يتحرر جدول بأسماء المستحقين للترقى بحيث يكون ترتيب أسمائهم بالجدول بحسب درجة الامتحان لا بحسب الاقدمية . ويقدم من المفتش لناظر الجهادية لأجل الترقى منه . والضباط الذين لم يتحقق لياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بالسنة الثانية والثالثة حسب ماتوضح بالمادة ــ ٣٦ ثم يصير ابقاؤهم برتبتهم لحين استيفاء المدة المحددة لرتبهم ويحولون على المعاشات .

المادة ٣٩ — حيث أن المترقى لرتبة الأميرلاى واللواء والفريق بانتخاب الحضرة الخديوية فلاجل البحث عن أحوال الضباط التى تدل على استحقاقهم للترقى الى الرتبة المذكورة يتشكل قومسيون من الذوات الكرام ومن ضمنهم المفتش تحت رئاسة سردار العسكرية وأقدم الفريقان . وبعد المداوله بينهم على الملحوظات التى تستدعى الترقى الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسوابق الخدمة التى يقر المجلس عليها يحرر بهم جدول يقدم لناظر الجهادية . ومن طرفه يعرض للحضرة الخديوية ليصير انتخاب من يترقى منهم عند استصواب وارادة الجناب العالى .

المادة ٤٠ — يجب على كل يوزباشى أن يقدم جدولا بأسماء العسكر والاونباشية والصف ضباط اللائقين للترقى من بلوكه الى البكباشى حكمدار

الاورطة . وكل بكباشى بعـد أن يضع ملحوظاته بالجداول المتقدمة من اليوزباشية يجرى اثبات اسم الصول قول أغاسية عليه ان كان مستحقاً للترقى وتقدم الجداول للقائمقام . وعلى القائمقام أن يجمع الجداول المذكورة فى جدول واحد وبعد أن يضع ملحوظاته عليه يقدمه للاميرألاى . وعلى الاميرألاى أن يقدم جدولا باجمال أسماء المستحقين للترقى لمفتش الآلايات عند حضوره. ويجوز للمفتش امتحان المذكورين ليتحقق من لياقتهم واستحقاقهم للترقى . ومتى صدق على الجدول المذكور يصير حفظه بطرف الامير الآلاى مدة سنة لاجل أن يرقى منه بدل النقصان فى خلال تلك السنة. انما عند لزوم الترقى لرتبة البلوك أمين أو الباشجاويش فيرخص لكل يوزباشى أن ينتخب ثلاثة لكل رتبة والامير الآى يعين واحـداً منهم . وفى آخر السنة عند حضور المفتش الى الآلاى يقدم له جدول آخر بمقتضى ذلك ويضاف اليه أسماء الباقين بدون ترقية من الجدول القديم الذين لايكون وقع منهم مخالفات تستوجب تأخيرهم . وهكذا يستمر الاجراء على هذا المنوال فى كل سنة . واذا تصادف ترقية جميع الاسماء المندرجة بالجدول قبل انتهاء السنة فيجرى عمل جداول أخرى وتقدم بالطريقة المتقدمة للأمـيرالاى الذى يقدم جدولا بأسماء المستحقين للترقى الى اللواء ومن اللواء الى الفريق لكى يحفظ من بعد التصديق عليـه منهما بطرف الاميرالاى لاجل الترقى منـه باقى السنة . ويجوز لهم الاختيار كما انه لايجوز ابقاء محل خال بالآلاى من وظائف الاونباشية والصف ضباط مطلقا . وعند حضور المفتش يقدم له الجدول الاصلى المصدق عليه منه والجدول الآخر الذى صدق عليه من اللواء والفريق. ولا يجوز حرمان أحد من المندرج أسماؤهم بجدول الترقى ما لم تقع منـه مخالفات تستوجب تأخيره وتكون مضبوطة بسجلات الاخلاق . ويتأشر بالجدول قرين كل اسم السبب الموجب لتأخيره .

المادة ٤١ — النفر الذى يترقى أونباشى يكون متحصلا على تعليم النفر. بحيث يكون فيه لياقة واقتدار على تعليم الانفار المستجدة وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبـة الاونباشى. ويرجح من يكون له معلومية باصابة النشان

المادة ٤٢ — (تنبيه) لايمكن ترقى أحد من العسكر الى رتبة الاونباشى فى أى سلاح مالم يكن له المام بالقراءة والكتابة والحساب. ولايمكن ترقى أحد الى رتبة الصف ضابط فى أى سلاح الا اذا كان فيه اقتدار على التدريس للعسكر فيما يختص بهم من التعليمات والخدمات .

المادة ٤٣ — الاونباشى الذى يترقى جاويشاً يكون متحصلا على تعليم النفر والبلوك والجرخجى والنشان بحيث يقتدر على تأدية القوماندة على البلوك فى الميدان. وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالجاويش. ويرجح من يكون فى الدرجة الاولى فى ضرب النشان .

المادة ٤٤ — الاونباشى الذى يترقى بلوك أمين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالجاويش. ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب. واذا لم يوجد في الاونباشية من يليق فيجوز انتخاب أحد العسكر اللائقين لرتبة البلوك أمين ويترقى اونباشى ويستخدم فى وكالة وظيفة البلوك أمين ستة شهور ثم يترقى الى رتبة البلوك أمين .

المادة ٤٥ — الصف ضابط الذى يترقى باشجاويش يكون متحصلا على المعارف المختصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخليـة والقلاع والسفرية الخاصة برتبة الباشجاويش ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب ليتمكن من اعمال ادارة البلوك . أو يكون من البلوكات أمناء الذين استوفوا شروط الاقدمية فى رتبة البلوك أمين .

المادة ٤٦ — الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلا على المعارف المختصة بالصف ضباط وعالمـاً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصـة بالصول ويكون فيه الاقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشيـة والتدريس لهم .

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية السواري)

المادة ٤٧ — ترقى الاومباشية والصف ضباط يكون بالكيفية الموضحة فى المادة ٤٠ .

المادة ٤٨ — النفر الذى يترقى أومباشى يكون قادراً على تعليم جميع الدروس على الارض وعلى الحصان . أو على الاقل يكون له اقتدار على تعليم الدرس الاول والثانى على الارض والدرس الاول على الحصان . ويكون دخل فى تعليم الاورطة ويكون عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الاومباشى .

المادة ٤٩ — الاونباشى الذى يترقى جاويشاً يكون ملماً بتعليم نفرو بلوك وأورطة تعليم على الارض وعلى الحصان. ويكون فيه اقتدار على تعليم الانفار جميع دروس تعليم النفر على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار على أدارة عسكره. وعالماً بخدمات حكمدار البلوك حتى يمكنه ان يقوم مقامه عند اللزوم . ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالجاويش .

المادة ـ ٥٠ ـ الأونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالجاويش. ويكون له معلومية تامة بالقرآءة والكتابة والحساب. واذا لم يوجد فى الأونباشية من يليق لوظيفة البلوك أمين فيصير أنتخاب احد العسكر وترقيته أونباشى. ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين .

المادة ـ ٥١ ـ الصف ضابط الذى يترقى باشجاويش يكون متحصلا على المعارف الخاصة بالصف ضباط . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالباشجاويش . ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب ليتمكن من اعمال الادارة. أو يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الأقدمية فى رتبة البلوك امين .

المادة ـ ٥٢ ـ الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية . والتدريس لهم . ويكون عالماً بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الصولقول اغاسيه .

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية الطوبجية)

المادة ـ ٥٣ ـ ترقى الاونباشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة فى المادة ـ ٤٠ .

المادة ـ ٥٤ ـ النفر الذى يترقى أونباشى يكون متحصلا على تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثانى من تعليم المدفع والقانون الثانى من تعليم السوارى وقانون تعليم العربجى . ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الاونباشى . ويكون فيه اقتدار على تعليم جمع من الانفار لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض . ولغاية الفصل الثانى من القانون الثانى من تعليم المدفع. ولغاية البدء فى الاشكين من القانون الثانى من تعليم السوارى . ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربجى . ويكون عارفاً بكافة ادوات المدافع وما تحتوى عليه ادوات السرج وطقم الشدة . ويكون له معلومية فى ضرب النيشان وفى اعمال الذخائر الحربية وفى تعبئة الذخائر بالصناديق والجبه خانه . ويكون له معلومية باشغال الطوبجية .

المادة ـ ٥٥ ـ الاونباشى الذى يترقى جاويشاً يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالاونباشى . ويكون فيه اقتدار على تعليم صنف بحيث يمكنه تأدية ما يجب على الجاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الانفار المستجدة جميع الدروس المختصة بالطوبجية البياده والسوارى. وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء القومانده على جميع اجناس المدافع مع علمه بجر الاثقال وازدواج الخيول وقيادة وسوق العربات أثناء تعليم البطارية . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالجاويش .

المادة ـ ٥٦ ـ الاونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالجاويش. ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب. واذا لم يوجد فى الاونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر ويترقى الى اونباشى ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين .

المادة — ٥٧ — الصف ضابط الذى يترقى باشجاويش يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على اعطاء القوماندة فى تعليم الصنف علماً وعملا . ويكون مقتدراً على التدريس فى التعليمات الخاصة بالطوبجية البيادة والسوارى ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب ليتمكن من اعمال الادارة . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية الخاصة بالباشجاويش .

المادة — ٥٨ — الصف ضابط الذى يترقى الى رتبة الصول يكون متحصلا على المعلومات المختصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على تعليم الاونباشية والصف ضباط والتدريس لهم . ومتحصلا على مبادئ الهندسة ومايلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفيفة والقوية . عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الصولقول اغاسية .

المادة — ٥٩ — لاجل سهولة تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للاونباشية والصف ضباط ينبغى انشاء مدرسة لكل ألآى ويصير التدريس لهم فيها . انما العسكر الذين لهم معلومية بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم فى المدرسة المذكورة بأختيارهم .

(بيان المعلومات اللازمة لضباط البيادة)

المادة ٦٠ — لاجل سهولة تحصيل المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقى الى رتبة الملازم ثانى ينبغى ادخال الصف ضباط المشهود فيهم بأنهم لائقون ومستعدون بالمدرسة الموجودة بالآلاى وجعلهم فصلا واحد . ويصير التدريس لهم بحيث ان الذى يدخل منهم بالمدارس الحربية يكون متحصلا على الكتابة بحيث يحرر افادات وتقارير وتكون له معلومية بالآجرومية العربية والحساب والاربع مقالات الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطبوغرافيا بحيث يمكنه فهم وقراءة ورسم الخريطة الجغرافية . وأما باقى المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثانى فيصير استكمالها على حسب بروجرام المدارس الحربية . انما عند تعيين الصف ضباط للمدارس الحربية لا تكون أعمارهم زيادة عن ستة

وعشرين سنة . ويكونون متحصلين على المناورات والتوريات الخاصة برتبة الملازم ثانى بمعنى أنهم يكونون مقتدرين على اعطاء القومانده على البلوك في تعليم البلوك الجرخجى والاورطة والآلاى فى المناورات بالميدان. ومستعدين للتدريس والتورية للصف ضباط والاونباشية والعسكر فى تعليم النفر والبلوك وقواعد ضرب النشان . ويكون له معلومية بخدمات الداخليـة والقلاع والسفرية المختصة برتبة الملازم ثانى .

المادة ٦١ — الملازم ثانى المستحق الترقى الى رتبة الملازم أول بالاقدمية ينبغى أن يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذى يقدم بأسماء المستحقين للترقى. وأن يكون مقتدراً على المجاوبة فى المعارف الآتى بيانها :- وهى التعليمات العسكرية ومناوراتها وقواعـد ضرب النيشان وتقدير المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة والقوية والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة وتعبئة الجيش والاعمال الحربية. وأن يكون عارفاً بما يجب على رتبة الملازم أول من الخدمات الموضحة بقوانين الداخلية والسفرية وقانون قلعة وقشلاق.

المـادة ٦٢ — الملازم أول الذى يستحق الترقى الى رتبة اليوزباشى بالاقدمية ينبغى أن يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذى يقدم عن المستحقين للترقى وأن يكون مقتدراً على المجاوبة فى المعارف السابق ايضاحها بالمادة ٦١ وزيادة على ذلك يكون .مقتدراً على اجراء عمليات الطبوغرافيا بتقاريرها وعلى ترتيب أعمال المحاربات الصغيرة وبالجملة يكون عالمـاً بجميع المناورات العلمية والعملية وجميع القواعد العسكرية .

المادة ٦٣ — اليوزباشى الذى يستحق الترقى الى رتبة الصاغقول أغاسى بالاقدمية ينبغى أن يكون مقتدراً على المجاوبة جيداً فى العلوم والمعارف السابق ايضاحها فى المادتين السالفتين. وينبغى أن يتحقق بالامتحانات الدقيقة ان الذى يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعداً للتقدم الى الرتب العليا. ويكون فيه كفاءة الاقتدار على قيادة الاورطة واستعمالها فى المحاربات مع علمه جيداً بتجهيز الهيئات اللازمة لمقابلة العدو .

المادة ٦٤ — يجب على من انتخب للترقى الى رتبة البكباشى أو الى رتبة

القائمقام أن يكون عالماً فطناً مقتدراً على المجاوبة الشفاهية والتحريرية فى المعارف الآتية وهى :

التاريخ الحربى وتعبئة الجيش المكون من الثلاثة أسلحة. وتجهيز الهيئات الحربية عند مقابلة العدو. وأن يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف الموضحة بالمواد السابقة .

المادة ٨٥ — جداول بيانات العلوم والمعارف المختصة بضباط الطوبجية والسوارى يصير تطبيقها على هذه العلوم السابق ايضاحها مع علاوة ما يختص بكل رتبة بالنسبة لجنس سلاحها فى المناورات والخدمات علماً وعملا .

(بيان كيفية الترقى فى أثناء المحاربات)

المادة ٦٦ — كل قسم عسكرى من آلاى يتوجه لسفرية المحاربة على حدته. سواء كان بلوك أو أورطه من أى سلاح كان يستكمل نقصانه منه فى أثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان. وذلك من ابتداء رتبة الاونباشى لغاية رتبة الصولقول أغاسى .

المادة ٦٧ — ترقى الصف ضباط الى رتبة الملازم ثانى فى أثناء المحاربة ينبغى أن يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه فى المادة ٣٥ من قانون الترقى . واذا كان أحد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة شهيرة مثبتة أن يترقى الى رتبة الملازم ثانى ولم يكن بالآلاى الملحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترقيته وتعيينه بأحد الآلايات الموجود بها نقصان ومن جنس سلاحه. وفى حالة ما اذا وقع من احدهم نادرة شهيرة تستوجب ترقيته ضابطاً ولم يكن عنده المعلومات اللازمة لترقيته فيصير تعويض الرتبة بنيشان به يستولى على ٦٠٠ قرش سنوياً .

المادة ـ ٦٨ ـ الجزء المنفصل من القسم العسكرى الموجود بالسفرية يستكمل نقصانه من رتبة الملازم ثانى بأعتبار الثلث منه والثلثين من المدارس الحربية حسب ما توضح فى المادة ـ ١٢ من قانون الترقى .

المادة ـ ٦٩ ـ الترقى الى رتبة الملازم اول واليوزباشى والصاغقول اغاسى يكون على الوجه الآتى وهو : —

ان نصف المحلات الخالية فى الاقسام والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفرية لمن هو قديم فى الخدمة حسب ماهو مقيد بالسجلات المبين فيها استعداد كل شخص . والنصف الاخر من المحلات الخالية يكون لمن يحصل انتخابه .

المادة - ٧٠ - متى استحق ملازم ثانى او ملازم اول او يوزباشى او صاغ ان يترقى الى رتبة تكون أعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة تكون مثبته بالجيش ومقيدة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالآيه فيصير ترقيته وتعيينه بالمحل الذى يكون خالياً بالجيش من سلاحه .

المادة - ٧١ - القسم العسكرى او الجزء من القسم العسكرى الموجود بسفرية المحاربة عند نهو مأمورية المحاربة وصدور أمر له برجوعه لمحل الاقامة فمن قبل قيامه من محل السفرية يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقتضى كيفية السفرية. وبعدها يستعمل فى الترقى الاصول المقررة فى حال الاقامة حسب القانون .

المادة - ٧٢ ترقى الضباط في اثناء المحاربه من جميع الرتب يكون بحسب ما توضح فى المادة - ٣٥ - وما بعدها من المواد بمعنى ان يكون الترقى بدل النقصان لاى رتبة من عموم الآيات السلاح الواحد سواء كان بالمحاربة او فى الاقامة بمقتضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية . وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات المحاربة لايتيسر امتحانهم وتقديم جداول عنهم بالامتحان فينبغى عمل جداول عن مستحقى الترقية وتقديمها لنظارة الجهادية من الحكمدار العمومى بالطريقة الآتية فى المادة - ٧٣ - وهذه الجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان . ويكون الترقى من عموم جداول الآيات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفرية أو بالاقامة. وانما يستثنى من ذلك الضابط الذى يكون مندرجاً اسمه بجدول مستحقى الترقية فيكافأ بنيشان افتخار حسب ما توضح فى المادة - ٦٧

المادة - ٧٣ - الشهادات التى تقدم فى حق الضباط الذين يستحقون الترقى فى المحاربة ينبغى تقديمها من رؤساء الاقسام للاعلى بالتدريج الآتى بيانه وهو: -
انه من ابتداء رتبة الملازم ثانى لغاية رتبة الصاغ يكون ابتداء تقديم الشهادة فى حقهم من حكمدارات اقسامهم . ولاجل الترقى الى رتبة البكباشى

يكون ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام . ولاجل الترقى الى رتبة القائمقام يكون ابتداء الشهادة من حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ومن لواء الفرقة حكمداريته . ولاجل الترقى الى رتبة الاميرالاى واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة لهم .

وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش. ومن طرفه يعمل بأسمائهم جدول واحد من ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى رتبة الاميرالآى واللواء ويقدمه لنظارة الجهادية. وهذا الجدول يصير اعتباره فى الترقى مثل جداول الالآيات الموجودة بالاقامة . ويصير الترقى منهم بدل النقصان فى الايات السفرية أو الاقامة على حد سواء .

المادة ـ ٧٤ ـ رؤساء الاقسام العسكرية والضباط الكرام الذين لهم الحق فى العرض عن الرتب بموجب المادة ـ ٧٣ ـ يجوز لهم ان ينتخبوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من المستحقين للترقى لاجل تعيين احدهم بها . ويجوز لهم أقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية لرتبة قائمقام أو اميرالاى أو لواء.

المادة ـ ٧٥ ـ متى استنسب الجناب الخديو في الاحوال الخارقة للعادة ان يعطى الباشحكمدار بالجيش النفوذ بان يرقى وقتياً الى وظائف الضباط التى تكون خالية فهذا النفوذ يعطى بأمر عالى مبين فيه الرتب التي يجوز له اعطاؤها. وكذا الشروط والحدود التى يمكن ان يجرى بموجبها هذا النفوذ .

المادة ـ ٧٦ ـ كل ترق وقتى يكون مخالفاً للاحكام القانونية أو للامر العالى أو للشروط المقررة فى الامر المشار اليه المسطر فى المادة ـ ٧٥ ـ يكون ملغياً ولا مفعول له .

المادة ـ ٧٧ ـ كل ضابط مستخدم بالجيش تحت السلاح أو بالجهادية وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنه العمر الآتى بيانه : —

سنه	
٤٢	صولقول اغاسى
٤٢	ملازم ثانى
٤٤	ملازم اول

سنه
٤٦ يوز باشى
٥٠ صاغ قول اغاسى
٥٥ بكباشى
٦٠ قائمقام واميرالاى
٦٥ لواء

المادة — ٧٨ — الضباط الذين يبلغون الاعمار الموضحة فى المادة — ٧٧ لا يصير ابقاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية وفروعها بل يصير رفتهم ويتحولون على المعاش بالماهية الموافقة لرتبهم ومدة خدماتهم حسب القانون. انما يصير فرزهم ومن يوجد منهم خالياً من العاهات المانعة للخدمة يصير قيده بالرديف وتحسب له ماهية كاملة مدة شهرين فى كل سنة زيادة عن المعاش الذى يترتب له بالروزنامة مكافأة له .

(قانون الضمائم والامتيازات والاعانة العسكرية)

النوع الاول فى السفريات الحربية : —

المادة لاولى — يضم لكل جهادى سواء كان ضابطاً او عسكرياً ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكرى للمحاربة فى أى جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم ايابه الى مركز اقامته .

المادة الثانية — يصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفرية المحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفرية اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السفرية .

المادة الثالثة — يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكرى يتوجه لسفرية حربية تعيينات ومؤونة ركائب حسبما يأتى بيانه :

	جمع يومى	علايق خيول	تعيين نفر
المشير وحكمدار الجيش	٥	٨	٢٠
فريق	٤	٦	١٦
لواء	٤	٤	١٢
امير الاى	٣	٣	٨
قائمقام	٣	٣	٦
بكباشى	١	٣	٥
صاغ	١	٢	٤
يوزباشى ورئيس محاسبة	١/٢	٠	٣
ملازمين وصولات وكتاب محاسبة	١/٢	٠	٢
واعظ وامام	١/٢	٠	٢

(النوع الثاني فى السفريات العادية)

المادة الرابعة — يضم لكل جهادى سواء كان ضابطاً او عسكرياً ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكرى الى الجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر او الى هرر وملحقاتها او الحجاز نصف ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم ايابه. ويصرف له ايضاً تعيينات ومؤونة ركائب حسبما توضح بالمادة ـ ٣ ـ

(النوع الثالث فى الانتقالات العسكرية)

المادة الخامسة — كل فرقة أو لواء أو الاى أو قسم عسكرى ينتقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهة من جهات المديريات القبلية والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا ضمائم فى مدة الانتقال والاقامة .

المادة السادسة — كل قسم عسكرى ينتقل من محل الى اخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط الذى هو من أخص واجبات العسكرية سواء

كانت هذه الخدمة بالمديريات أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهات القصير والعريش والقلاع الحجازية ومطروح والواحات الداخلة والخارجة وغيرها من الجهات الكائنة بحدود الحكومة الداخلية ما عدا الاقاليم السودانية يضم له الخمس على الماهية مهما كانت مدة المأمورية .

(النوع الرابع فى المأموريات)

المادة السابعة — كل ضابط أو عسكرى أو متوظف بالجيش أو بفروع الجهادية يتعين لتسليم أو استلام مهمات أو تعيينات أو توصيل عسكر أو لتحقيق قضايا أو لمشترى مهمات أو لتعداد النخيل أو عمليات المساحة أو التحصيلات أو محافظة النيل وما اشبه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية فى مدة المأمورية التى تقتضى تباعده عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتى بيانه على حساب جهة الاختصاص .

يومى ص	
١٠٠	فريق أو لواء أو اميرالاى
٥٠	قائمقام أو بكباشى
٢٥	صاغ أو يوزباشى أو ملازم أو كاتب الاى
١٠	صول
٢	باشجاويش أو جاويش أو بلوك امين
١ ١/٢	أونباشى
١	نفر

المادة الثامنة — اذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكريه لاجل المحافظة على جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط واعطاء (الايقاظ) وقت الخطر ففى هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو عسكرى علاوة على ما هيته المقررة خمسها . وأما ان كان ذلك يشمل مجبورية العسكر على اجراء الاشغال وملاحظة الضباط لهم ففى هذه الحالة ينبغى

ان يعطى لكل جهادى زيادة على الماهية يومية حسب ما هو آت بيانه : —

ص	
١٠٠	فريق أو لواء أو اميرالاى
٥٠	قائمقام أو بكباشى
٢٥	صاغ أو يوزباشى أو ملازم أو كاتب الاى
١٠	صول
٣	صف ضابط أو عسكرى

المادة ـ ٩ ـ الضباط والصف ضباط والعساكر الذين يتعينون لمأموريات مثل عمل الكورنتينات والخفر على الملاحات وغير ذلك من انواع المأموريات المختصة بعموم المصالح الملكية يعطى لهم مصاريف يومية فى مدة المأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو مبين فى المادة ـ ٧ ـ وهذه المصاريف اليومية تكون على حسب الجهة المختصة بها تلك المأمورية .

المادة ـ ١٠ ـ كل جهادى (سواء كان ضابطاً أو عسكرياً) أو متوظفاً بالجيش يتوجه لمأمورية بالجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر أو الى هرر وملحقاتها يعطى له فى مدة المأمورية المصاريف اليومية الموضحة في المادة ـ ٧ مع ماتقرر له من التعيينات والعلائق المبينة بالمادة ـ ٣ ـ وضميمة ربع الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية أو على حساب الجهة المختصة بالمأمورية .

المادة ـ ١١ ـ الضباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الاحوال لمأمورية بجهات اوربا أو الاستانة تصرف لهم قيمة اجر سفرياتهم من جانب الميرى ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ما هو آت بيانه

ص	
٣٠٠	فريق ولواء
٢٠٠	امير الاى وقائمقام وبكباشى
١٠٠	صاغ ويوزباشى وملازم

(النوع الخامس فى المأموريات والسفريات البحرية)

المادة ١٢ — (أولا) الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون للمحاربة يضم لهم نصف مربوط الماهية ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المبينة فى المادتين الثانية والثالثة ماعدا العلايق .

(ثانياً) الضباط والعساكر المصرية الذين يتوجهون لسفرية بمأمورية بجهات سواحل البحر الاحمر وعدن وبحر الهند يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم بالمادة الثالثة ماعدا العلايق .

(ثالثاً) الضباط والعساكر البحرية الذين بالمراكب المقيمين بين البحر الاحمر أو فى خليج عدن أو فى بحر الهند ماعدا ميناء السويس يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفرية .

(رابعاً) يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو أونباشى أو نفر من الجيش البحرى يتعين لمأمورية فى البر الضمائم اليومية المقررة لمثل رتبهم فى الجيش البرى .

(خامساً) المركب المقيمة فى خدمة ميناء الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو بور سعيد أو الاسماعيلية أو السويس اذا انتقلت الى ميناء أخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا يعتبر ذلك سفرية .

(سادساً) المركب التى تقوم من احدى المين المصرية الى سواحل أوربا أو الى بحر كبير يصرف لطاقمها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العودة حسب ماهو مدون بالنوع الثانى فى هذه المادة .

(سابعاً) الضباط البحرية الذين يتعينون لمأموريات بجهة أوربا والاستانة تصرف لهم من الميرى قيمة أجرة سفرياتهم وتعطى لهم مصاريف يومية حسب ماتوضح فى المادة ـ ١١ ـ والضمائم والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع المذكورة تعطى لهم اعتبارا من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر .

(النوع السادس فى مصاريف انتقال الأقسام العسكرية)

المادة ١٣ — فى حالة انتقال قسم عسكرى من محل الى آخر للاقامة به أو لمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته وخدمه وعفشه على

حساب الجهادية أو على حساب جهة الاختصاص حسب مايتوضح فى المادة ١٨ـ وما بعدها من مواد النوع السابع .

المـادة ١٤ — من ابتداء رتبة البكباشى فما فوق يكون نزولهم بعربات السكة الحديدية هم وعائلاتهم بالدرجة الاولى .

المادة ١٥ — من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة الحديدية هم وعائلاتهم بالدرجة الثانية .

المادة ١٦ — الصف ضباط والانباشية والعساكر والخدمة هم وعائلاتهم مع الخيول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة الحديدية بالدرجة الثالثة .

(النوع السابع فى مصاريف الانتقال لمأمورية)

المادة ١٧ — تعتبر المأمورية قصيرة المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لاتتجاوز عشرة أيام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة .

المادة ١٨ — من يتعين لمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكباشى فما فوقها تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لاتزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير ماعدا وزن عليق الركائب . وأما من يتعين منهم لمأمورية طويلة المدة فيكون اتباعه لغاية أربعة أنفار والركائب لاتزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية تسع قناطير خلاف وزن عليق الركائب .

المادة ١٩ — من يتعين لمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة اليوزباشى يكون له تابع واحد ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير خلاف وزن عليق الركوبة . ومن يتعين منهم لمأمورية طويلة المدة تكون اتباعه لغاية نفرين ومن العفش لغاية خمسة قناطير وحصان للصاغ ومايلزم من العليق .

المادة ٢٠ — نزول الضباط وأرباب الوظائف والعساكر بالسفن والوابورات البحرية هم وعائلاتهم وتوابعهم وركائبهم وأثاث بيوتهم يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من هذا القانون .

المادة ٢١ — الضباط الذين يتوجهون في قطار الاكسبريس يجوز نزول توابعهم بالدرجة الثانية اذا لم يوجد به عربات من الدرجة الثالثة .

المادة ٢٢ — أجر عربات الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز

ألاقامة ومحل السكن لغاية محطات السكة الحديدية أو لغاية ساحل البحر وكذا اجر الفلائك التي توصل من الساحل الى المركب وبالعكس تصرف نقداً من خزينة الجهادية أو من جهة الاختصاص.

المادة ٢٣ — يصرف لمن يتعين من الضباط الجهادية — البرية والبحرية — والمهندسين الحربية وأركان حرب ومعاونى الجهادية وغيرهم من خدمة فروعها لمأمورية بداخل مصر والاسكندرية وضواحيها أجر عربات وركائب . وهـذه الاجرة يكون تقريرها بمعرفة رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأمورية .

المادة ٢٤ — الضباط الذين يتعينون لمأمورية استكشافية أو لاخذ مسطحات أو لرسم خرط فى جهات لايتوصل لها بواسطة السكة الحديدية أو بالبحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميرى لنقل عفشهم ومهمات سفرياتهم ويعطى لهم أيضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن لهم ركائب ميرى أو لم يكن جاريا صرف قيمة علايق اليهم أو تصرف لهم قيمة الاجرة نقداً بحيث يكون تقرير القيمة على حسب الجارى بالجهة التى يتوجهون منها الى محل المأمورية .

(النوع الثامن فى الامتيازات والاعانة العسكرية)

المادة ٢٥ — كل جهادى سواء كان ضابطا أو عسكرياً أو متوظفاً بالجيش لايدفع الا نصف أجرة فى وابورات السكة الحديدية أو بالوابورات البحرية التابعة لادارة البوستة الخديوية امتيازاً له عمن سواه .

المادة ٢٦ — يعطى لمن يكون لهم خيول أمـيرية من اليوزباشية والملازمين أركان الحرب ومعاونى الجهادية والمهندسين الحربيين ضميمة شهرية علاوة على مربوط الماهية قدرها مائة قرش اعانة لمصروفات خيولهم .

المادة ٢٧ — اذا فقد أحد الضباط حصانه فى وقت الحرب بسبب مرض أو اصابة فيعطى له ثلاثون جنيهاً مصرياً قيمة حصانه من جانب الميرى .

المادة ٢٨ — كل جهادى فقد فى الحرب ركوبته أو لوازمه وعفشه وكان ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بأمر حكمداره فمن بعد اقرار القومسيون العسكرى الذى يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسب مايأتى بيانه : —

نظير العفش جنيه	نظير الخيول جنيه	
١٢٠	٧٢	فريق
٨٠	٥٢	لواء
٣٦	٣٦	اميرالاى
٣٢	٣٦	قائمقام
٢٨	١٨	بكباشى
٢٤	١٦	صاغ
٢٠		يوزباشى
١٦		ملازم

المادة ـ ٢٩ ـ كل تلميذ أو صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثانى بالجهادية ـ البرية والبحرية ـ يصرف له عشرون جنيهاً مصرياً اعانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه الضرورية ـ من ملابس وغيرها .

(النوع الثالث فى الخيول المقررة لكل رتبة وقت السلم)

المادة ـ ٣٠ ـ يعطى لليوزباشية والملازمين خيول وسروجها من طرف الميرى . وأما من صاغقول اغاسى فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها من طرفهم انما يصرف لهم علايق وقت السلم حسب الموضح ادناه : —

خيول عدد	
١	يوزباشى وملازم سواء كان من السوارى أو الطوبجية أو أركان حرب أو المهندسين أو حكماء أو اجزاجية .
١	صاغقول اغاسى وبكباشى
٢	قائمقام واميرالاى
٣	لواء
٤	فريق
٦	مشير وسردار

قانون الاجازات العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٩٨ من ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : —

(قانون الاجازات العسكرية)

البرية والبحرية

المادة الاولى — حكمدار كل آلاى أو أورطة مستقلة أو سرية مستقلة يجوز له ان يرخص بالاجازات لملتمسيها التابعين له متى سوغت ذلك أحوال الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة لاتزيد عن ١٠ ايام فى الشهر الواحد ولا عن ثلاثين يوماً فى السنة الواحدة للشخص الواحد.

المادة ـ ٢ ـ ينبغى ان يتقيد فى التقرير اليومى الذى يتحرر بالالاى أو بالاورطة المستقلة أو بالسرية كل اجازة يتصرح بها . وفى آخر كل شهر يعمل تقرير خصوصى عن ذلك ويرسل الى ناظر الجهادية بالطريقة التدريجية بحيث يكون مثبتاً فيه جميع الاجازات التى تصرح بها فى مدة الشهر .

المادة ـ ٣ ـ يجوز لامير اللواء ان يرخص لملتمسى الاجازات التابعين لقومانداته بمدة لا تزيد عن ١٥ يوما فى كل ثلاثة اشهر. وتبين هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجى .

المادة ـ ٤ ـ يجوز للفريق ان يرخص لملتمسى الاجازات التابعين لقومانداته بمدة لا تزيد عن ٣٠ يوما فى السنة الواحدة حسب الطلب التدريجى .

المادة ـ ٥ ـ يجوز لحكمدار الجيش ان يرخص لملتمسى الاجازات التابعين للجيش بمدة لا تزيد عن ستة اشهر فى السنة الواحدة حسب الالتماسات التدريجية. ومن طرف المشار اليه يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريريا.

المادة - ٦ - ناظر الجهادية يرخص بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريراً على الالتماسات التى تتقدم له من حكمدار الجيش .

المادة - ٧ - كل ضابط أو عسكرى تحصل على رخصة اجازة لا تزيد عن ٣٠ يوما فى السنة الواحدة لا يستقطع من استحقاقه شىء فى مدة اجازته . فان زادت عن شهر يستقطع منه نصف استحقاقه فى المدة التى تزيد عن - ٣٠ - يوما المقررة له فى السنة ومع ذلك فالضباط والصف ضباط والاونباشية والعساكر الموجودون بالسودان وهرر وسواحل البحر الاحمر وما شابهها من الجهات من يطلب منهم اجازة خارج البلاد المصرية يضم الى مدة الاجازة التى له الحق فيها بالاستحقاق الكامل مدة ١٥ يوما بالماهية الكاملة أيضا .

المادة - ٨ - الاجازات التى تعطى لمن يلتمس التوجه الى الجهات الخارجية عن البلاد المصرية لا تكون الا من طرف الحضرة الفخيمة الخديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة الجهادية .

المادة - ٩ - كل جهادى حصل له مرض أو جراحات أوكان فى حالة النقاهة وأعطيت فى حقه شهادة من اثنين اطباء من مستخدمى الحكومة يتصرح له بالمدة التى يحددها الاطباء لتبديل الهواء أو المعالجة من طرف أرباب الحكم . وفى هذة الحالة لا تستقطع من استحقاقه شىء ولو كان سبق استحصاله على اجازات تزيد عن ٣٠ يوما المقرره فى السنة . والمدة المصرح بها لهم يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجرى الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقيق عن حالته تجرى اللازم في حقه على حسب ما هو مدون بالقوانين العسكرية .

المادة - ١٠ - كل جهادى لم يستحصل على اجازات قدرها ٣٠ يوما في السنة يكون له الحق فى ضم النقص الى الثلاثين يوما التى يستحقها فى السنة التالية . وهكذا لغاية اثنتى عشرة سنة فان مضت مدة الاثنتى عشرة سنة من غير طلب المدة التى يستحقها فيها بأعتبار شهر فى كل سنة لا يكون له حق

فى طلب أجازة زيادة عن سنة واحدة أنما من يستحصل على رخصة بالتوجه الى خارج الحكومة أو من والى السودان يضم اليه ١٥ يوما على المدة التى لا يستقطع فيها شىء من استحقاقه .

المادة — ١١ — اذا لم يوجد بالالآى من الضباط العظام الا ضابط واحد فلا يرخص له بالاجازة . وعلى ذلك يعتبر الاجراء فى حق ضباط البلوكات . وأما الصف ضباط والاونباشية فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط .

المادة — ١٢ — لا يتصرح للانفار فى الاجازات بزيادة عن عشرة فى المائة الا فى فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك . وتقدير هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية .

المادة — ١٣ — الانفار المستجدة الذين لم يمكثوا فى الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم بالاجازات الا فى الاحوال الاضطرارية .

المادة — ١٤ — حيث أن الاجازات تعتبر مكافأة لمن ينالها عن حسن سلوكه وعقاباً تأديبياً لمن يحرم منها على سوء سلوكه فلا يترخص بها لمن كان متصفاً برداءة الاخلاق الا فى الاحوال الاضطرارية .

المادة — ١٥ — عملية دفاتر الاجازات وقيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة تحت مسؤلية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء الادارات على مقتضى الاستمارة التى تصدر من ديوان الجهادية .

المادة — ١٦ — حكام البحرية وامراؤها وضباطها وصف ضباطها وأونباشيها وعساكرها يتعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف المقابلة له فى الجيش البرى .

المادة — ١٧ — سريان مفعول امرنا هذا يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨١

المادة — ١٨ — ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بأجراء وتنفيذ امرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

	الامضاء	محمد توفيق
بامر الحضرة الفخيمه الخديوية	رئيس مجلس النظار	ناظر الجهادية
	شريف	محمود سامى

(قانون تسوية حالة الضباط المستودعين)

نحن خديو مصر

حيث انه من الضرورى تسوية حالة الضباط المستودعين فبناء على ما رفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقته لرأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : ـ

المادة الاولى — على ناظر الجهادية والبحرية ان يشكل قومسيوناً عسكرياً يكون من جملة اعضائه طبيبان من حكماء الجهادية ويقدم له كشفاً عمومياً باسماء الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مبيناً فيه منشأ كل ضابط ان كان من المدارس أو من تحت السلاح . وتواريخ ميلادهم ودخولهم في الخدمة العسكرية وترقيتهم الى كل رتبة من الرتب التى احرزوها مع التوضيح عن سلوكهم وسفرياتهم الحربية وغيرها وتاريخ استيداعهم .

على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيأً فشيأً ويجرى فرزهم وتقسيمهم الى القسمين الآتى بيانهما : —

القسم الاول

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتأدية وظائف رتبهم .

القسم الثاني

الضباط غير اللائقين للخدمة وهم : —

اولا — الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذى لايمكن استخدامهم بعده حسب القانون .

ثانياً — الضباط ذوو الامراض والعاهات المعضلة التى لا يرجى شفاؤها .

ثالثاً — الضباط المثبوت قبح سلوكهم عادة .

من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا الوجه يقوم الى ناظر الجهادية جدولا مستوفياً عن كل قسم على حدته بانواعه نوعاً نوعاً .

المادة ـ ٢ ـ ضباط القسم الاول اللائقون للخدمة يصير ابقاؤهم بقلاع الاستيداع لاستخدامهم بالالايات وغيرها عند اللزوم .

المادة ـ ٣ ـ ناظر الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدامات من هذا الجدول.

المادة ـ ٤ ـ ضباط النوع الاول والثانى من القسم الثانى تجرى احالتهم على التقاعد بالروزنامة لربط المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات .

المادة ـ ٥ ـ ضباط النوع الثالث يجرى فى حقهم ما هو مدون بقانون احوال الضباط بالمادة ـ ١١ ـ .

المادة ـ ٦ ـ جميع الاحكام المغايرة لنص امرنا هذا تكون ملغاة لا عمل لها.

المادة ـ ٧ ـ ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بأجراء وتنفيذ امرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ و٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمه الخديوية	رئيس مجلس النظار	ناظر الجهادية
شريف	محمود سامى

(قانون معاشات الجهادية — البرية والبحرية— وفروعهما)

نحن خديو مصر

بعد ألاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكرى لتنظيم القوانين العسكرية . وبناء على ما رفعه الينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : —

المادة ـ الاولى ـ قد صار التصديق والاقرار على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية ـ المحتوى على واحد وثلاثين مادة ومرفوق بأمرنا هذا .

المادة ـ الثانية ـ على كل من ناظر داخليتنا وناظر جهادية وبحرية حكومتنا وناظر المالية تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه ويتعلق به .

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمه الخديوية	رئيس مجلس النظار	ناظر الجهادية
شريف	محمود سامى

(مقدمة القانون المذكور)

حيث ان ضابطان الجهادية ـ البرية والبحرية ـ وأركان حرب والمهندسين البحرية والحكماء والاجزاجيه والباشبوزق وأرباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعهما والحالة هذه جار اعطاؤهم المعاشات التى يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر عليه الامر الخديو بتاريخ غاية جمادى الاولى سنة ١٢٩٣ نمرة ٩٢ مع ان هذا القانون وذيله الصادر عليه الامر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤ نمرة ٨ لم يكونا شاملين لجميع الاحوال التى يستحق ربط المعاش عليها . فبناء على الامر الخديو الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ بتحرير وتنقيح قوانين الجهادية قد تحرر هذا القانون لمعاشات الجهادية البرية والبحرية — وفروعهما ليكون دستوراً للاجراء بموجبه بعد صدور الامر بتنفيذه .

المادة ـ الاولى ـ كل من يتوفى بالحروب من الآن فصاعداً من صف الضباط والانباشية وأفراد العساكرأو الضباط . والضابطان العظام الكرام وأرباب الوظائف والصناعية سواء كانوا برية أو بحرية وكان له ذرية قصر أو بلغ يزيد سنهم عن الواحد وعشرين سنه وبهم عاهات تمنعهم عن التكسب . أو زوجة أو زوجات ووالد ووالدة يرتب لهم الماهية المخصصة لرتبة المتوفى كاملة بالتخصيص عليهم حسب مايخص كلا منهم بالفريضة الشرعية . كما أنه اذا اعقب ولداً واحداً — قاصراً كان أو بالغاً — ذا عاهة تمنعه عن التكسب أو بنتاً قاصرة أو بالغة غير متزوجة . أو ترك زوجة واحدة أو والداً أو والدة ترتب ماهية المتوفى كاملة لمن اعقبه وتركه من المذكورين . واذا كانت البنت أو الزوجة تتزوج يقطع مرتبها . وأما الولد القاصر فمن حيث انه من وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه ان يتحصل على معارف ويخرج من المكتب ويتسبب باسباب التعيش فعند بلوغه سن الاحدى وعشرين يقطع معاشه . أما اذا بلغ هذا السن وفيه علة تمنعه عن تكسب المعاش فلا يقطع مرتبه . وأما

الوالدة سواء كانت متزوجة بغير والد المتوفى قبل ربط المرتب أو بعد ربطه فلا ينقطع مرتبها ولا مرتب الوالد ما دام على قيد الحياة تطبيقاً للارادة الخديوية الصادرة لنظارة الجهادية بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ نمرة ١٢.

المادة _ الثانية _ لا يخلو الحال من وفاة بعض اشخاص من البرية والبحرية باسباب ما يحصل بأى نوع ان كان من عوارض سفريات المحاربات التى تعقبها الوفاة سواء كانت وفاتهم فى حالة الاصابة أو عند المعالجه منها فى أى محل كان. أو كانت وفاتهم بأسباب الحرق أو الغرق بالبحر أو فى الذهاب والاياب. ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعداً بسبب من هذه الاسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون فى المحاربة ويتوفون بها ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة الاولى من هذا القانون.

المادة _ الثالثة _ الذين يتعينون بمأموريات داخلية مثل اطفاء أو اخماد الفتن. ومنع التشاجر والتعديات. ومثل مأموريات النيل وحفظ الجسور واشغال العمليات وسد القطوع ومأموريات اطفاء الحرائق. اذا توفى احد منهم بأسباب اصابته بالحروق أو باسباب اصابته فى اثناء اجراء مأموريته فى منع واطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء الضبط والربط. وفى اثناء الخدمات والمناورات العسكرية وفى اثناء العماية بالردم أو الغرق بحيث ان وفاتهم بأى نوع من هذه الانواع انما هى بأسباب اجراء مأمورياتهم للمحافظة على الحقوق العمومية فهؤلاء يعتبر وفاتهم كالذين يتوفون فى المحاربة ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كنص المادة الالى من هذا القانون.

المادة _ ٤ _ الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعداً من ضابطان العسكرية والصف ضباط والاونباشية والانفار وأرباب الوظائف الصناعية برية كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبة مدة خدماتهم على الوجه الآتى وهو: —

ان كل من بلغت مدة خدماته عشر سنوات يترتب له ربع مربوط استحقاقه. ومن تبلغ مدة خدماته ٣٥ سنة يترتب له كامل استحقاقه معاشاً له. وعلى ذلك

يصير تقسيم الثلاثة أرباع الباقية من الاستحقاق على الخمسة والعشرين سنة الباقية من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الأول من الخمس وثلاثين سنة المقررة. وما يخص السنة الواحدة يضم زيادة على الربع لمن كانت مدة خدمته أحدعشرسنة . وهكذا يضم حاصل القسمة سنوياً حتى اذا أتم الخمسة وثلاثين سنة يكون استحق المعاش الكامل . ولنتخذ رتبة ملازم ثانى مثالا لذلك فنقول أن استحقاق الملازم ثانى هو ستمائة قرش وربعه هو مائة وخمسون قرش يستحقه فى مدة العشرة سنوات بتقسيم الثلاثة أوباع الباقية من ماهيته التى هى عبارة عن أربعمائة وخمسين قرشاً على مدة الخمسة وعشرين سنة الباقية من مدة الخمسة وثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر قرشاً . فعلى هذا القياس اذا كانت مدة خدمته احدى عشر سنة فيضم له الثمانية عشر قرشاً على مبلغ المائة وخمسين قرشاً ليكون استحقاقه فى مدة الاحد عشر سنة مائة وثمانية وستون قرشاً . واذا بلغت مدة خدمته اثنتى عشر سنة يضم على المائة وخمسين قرشاً التى هى قيمة الربع مبلغ ستة وثلاثين قرشاً قيمة ما خصه فى السنتين . وهكذا حتى اذا بلغت مدة خدمته خمساً وثلاثين سنة يكون تحصل على كامل استحقاقه بهذه الطريقة ليكون معاشاً له . وعلى هذا المنوال يصير معاملة جميع أرباب الرتب والوظائف والصنائع .

المادة — ٥ — مدة الخدمة تحتسب للضابط الذى أصله من تلامذة الحربية والخطرية ووجاق النخيلة والمفروزة من تاريخ دخوله وقيده نفراً بالمدارس المذكورة بما أن تلامذة المدارس الحربية والخطرية والبحرية والنخيلة مستعملون الاسلحة النارية مثل عساكر الآلاى ومتهيئون للحركات العسكرية وبالجملة فهم مثلهم . وأما الضابط الذى يترقى من تحت السلاح فتحسب مدة خدمته من تاريخ دخوله فى الخدمة العسكرية . ويحسب من مدة الخدمة للنوعين مدة الاجازات وتبديل الهواء ومدد الاستيداع والمأموريات من قبل ومن بعد صدور هذا القانون .

المادة — ٦ — تحسب مدة الخدمة للذين توجهوا أو يتوجهون لسفريات

المحاربات بالجهات الخارجة عن دائرة بلاد الحكومة الخديوية كل سنة بسنتين.
وكذلك تحسب المدة التى تمضى فى المحاربات والمأموريات والاقامة بالجهات
البعيدة مثل الاقطار السودانية بالاستثناء وجهات خط الاستواء والسواحل
الشرقية الافريقية من القصير فصاعداً الى الجنوب تحسب السنة بسنتين .

المادة — ٧ — من الآن فصاعداً اذا كان أحد من الضباط الجهادية —
البرية والبحرية — أومن المتوظفين بها ينتقل للخدمات بجهات الملكية بحسب
المصلحة ثم استخدم ثانيا بالجهادية — البرية أوالبحرية — واستحق التقاعد
للمعاش فيعامل بمقتضى هذا القانون . أما اذا لم يعد الى الجهادية — البرية
أو البحرية — واستخدم بأى جهة وبقى بالخدمة الملكية واستحق التقاعد
للمعاش فحينئذ ينظر الى سنى خدمته بالجهادية — البرية أو البحرية — فان
كانت بلغت خدمته باحدى الجهتين عشر سنوات يعامل بمقتضى هذا القانون
فى ربط معاشه . وأما اذا كانت مدة خدمته بالجهادية — البرية والبحرية —
لم تبلغ العشر سنوات المقررة بهذا القانون فيعامل بمقتضى لائحة الملكية عن
مدة خدمته بالجهادية والملكية .

المادة — ٨ — اذا استودع بوجه الاستغناء أحد ضابطان الجهادية —
البرية والبحرية — تحت ظهور خدمة له فمن تكون ماهيته لغاية الف قرش
يرتب له ثلثا ماهيته . ومن تكون ماهيته من فوق الألف قرش يرتب له نصف
ماهيته معاشاً . وعندظهور أى خدمة أومأمورية فيكون هؤلاء المستودعون
أولى من غيرهم في الاستخدام . ومتى تعين أحد منهم لمأمورية أوللاستخدام
فيعطى له ماهيته ومرتبات رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه .

المادة — ٩ كل من وقعت منه جنحة وعوقب عليها بالارسال الى الليمان
أوبالطرد أوبالنفى بعد نظر قضيته وثبوت جنحته وصدور مضبطة الحكم عليه
ثم صار العفو عنه بعد ذلك وأعيد الى الخدمة ثانياً فلا تحسب له مدة خدمته
السابقة لحد تاريخ العفوعنه الا اذا نال أمراً عالياً يقضى باحتساب مدة خدمته
السابقة. وان كان معه أشخاص آخرون مشتركين فى قضيةواحدة وحكم واحد

وأحدهم لم يشمله العفو لمصادفة وفاته من قبل العفو عن المشتركين معه فيجرى حصر مدة خدمته السابقة ويعامل ورثته الشرعيون بمثل ما تعامل به ورثته المتوفيين فى الخدمة العسكرية . وأما من سبق رفته من الخدمة بدون مضبطة أو حكم من مجلس عسكرى ثم أعيد للخدمة ثانياً ورفت أخيراً بالاستغناء فيجرى حصر مدد خدمته جميعها بما فيها المدة الأولى التى قبل الرفت الاول ويرتب له المعاش بواقع ما يستحقه من مدة خدمته حسب القانون . واذا حصلت وفاته قبل ربط المعاش له يرتب لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه لورثتهم . وهذه المادة يعتبر الاجراء بموجبها في السابق واللاحق .

المادة — ١٠ — اذا وقع ضابط في أسر العدو فى أيام الحرب مجروحاً كان أوسليما فمن بعد حضوره وتحقيق أمر وقوعه في الأسر بمجلس عسكرى اذا تبين أن أسره حقيقة كان بحيث لا يمكنه التخلص وأن وقوعه فى الأسر كان بالقوة الجبرية لا بسبب آخر غير حركات العسكرية فمدة أسره تحسب له من سنى خدمته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها . أما اذا توفى وهو فى الأسر وتحققت وفاته من أمثاله الأسرى الذين حضروا سواء كانوا ضباط أو عساكر فيعامل ورثته أسوة بورثة من يتوفون بالحروب .

المادة — ١١ — يجب على كافة الضابطان والمأمورين الانقياد فيما يناطون به من الخدم . فاذا امتنع أحد عن خدمته المأمور بها وطلب الاقالة منها مع كونه خالياً من الاعذار المقبولة ينظر الى سنه فاذا كان يبلغ سن الستين فيعافى من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سنى خدمته . وكذا اذا كان لم يبلغ سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فانه يعافى ويعطى له معاش أيضا على حسب مدة خدمته . أما اذا عجز عن ثبوت الاعذار فلا يساعد على رغبته فى الامتناع عن الخدمة . وهذا اذا كان الامتناع والاستقالة فى غير حالة السفرية .

المادة — ١٢ — كل ضابط أو متوظف بالجيش أو بديوان الجهادية والبحرية وفروعهما استحق المعاش يصرف له كامل مرتباته التى هو عليها سواء

كان بالاستخدام أو بالاستيداع مدة حصر سنى خدمته . ومتى صار اتمام استخراج المدة المذكورة يحول على الروزنامة بدون ضياع يوم واحد له مابين الجهادية والروزنامة . ولأجل السهولة يقتضى حصر مدد خدمات جميع الضابطان والمتوظفين بالجهادية والبحرية وفرعهما بدفتر مخصوص لكل الآى حتى بذلك عند انتقال احد من جهة الى اخرى يعطى له كشف بمدة خدمته مع كشف استحقاقه . كما انه عند المحاسبة عن مدة الخدمة اذا كان يوجد كسور من السنة اقل من ستة أشهر فلا تحسب له تلك الكسور . وأما اذا بلغت ستة اشهر فما فوقها فتحسب له كسنة كاملة .

المادة — ١٣ — كل من ظهر أنه سقط وهو فى خدمة الميرى من ضابطان الجهادية — البرية والبحرية -- وفروعهما والمتوظفين بهما بأى علة تمنعه من تأدية وظائف خدمته . أو سلبت لياقة الخدمة فمن بعد كشف الأطباء عليه بالقومسيون المخصص لذلك وثبوت تسقطه فمن كانت ماهيته فوق الف قرش فصاعداً يرتب له نصف ماهيته معاشاً . ومن كانت ماهيته الف قرش فأقل يرتب له ثلثا ماهيته . أما اذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يستمر بعد وفاة صاحبه لورثته .

المادة — ١٤ — كل من يسقط من الصف ضباط والأونباشية والعساكر ومن يماثلهم فى الماهيات من ارباب الوظائف والصنايعية التابعين للجهادية — والبحرية وفروعهما ووابورات البوسطة الخديوية والأنجرارية والمستخدمين بعموم جهات الملكية الذين من زمرة العسكرية . وكان تسقطه فى المحاربة براً أو بحراً وكان فى حالة الاقامة والتعليمات والخدمات العسكرية البرية والبحرية أو الخدمة الملكية فمن بعد الكشف عليه بمعرفة الحكماء بالقومسيون المخصوص لتحقيق ذلك وتصديق نظارة الجهادية بصحة التسقط ولزوم ترتيب المعاش له يضاف لكل منهم ٥٩ قرش قيمة بدل تعيينات شهرياً علاوة على ماهياتهم . ويربط جميع ذلك معاشاً لهم وذلك لكون ماهياتهم جزئية ليست كفؤا لمعاشهم . ماعدا ارباب الوظائف الصناعية السابق ذكرهم فيكتفى بترتيب ماهياتهم

فقط معاشاً لهم وبعد وفاة كل من هؤلاء يقطع معاشه .

المادة — ١٥ — فى حالة ما اذا اصيب فى ميدان الحرب احد بالعلل الكبيرة والامراض والجروح الجسيمة . أو فقد عضواً أو جملة من اعضائه . أو احدى عينيه أو كليهما . أو أصيب بمرض مقابل لفقد الاعضاء سواء كان ذلك حصل له وقت الحرب أو السلم فى اجراء خدمة أميرية فيترتب له علاوة شهرياً على كامل ماهيته الضميمة الآتية : — . وهى ان يضاف لمن فقد عضواً أو عيناً مائتان وخمسون قرشاً ان كان ضابطاً و ١٠٠ قرش ان كان صف ضابط أو عسكرياً ويضاف لمن فقد عضوين أو عينين ٥٠٠ قرش ان كان ضابطاً و ٢٠٠ قرش ان كان صف ضابط أوعسكرياً . وبعد وفاته ترتب ماهيته لورثته الشرعيين بدون الضميمة المذكورة . كما ان هذه المادة يجرى مفعولها على من تسقط فى حرب الحبشة وحرب الروسيا اعتباراً من يوم التصديق على هذا القانون من لدن الحضرة الخديوية بالتنفيذ .

المادة — ١٦ — السر سوارية والسر بيادة وضباطهم وأرباب وظائفهم بحسب تنوعاتها . وأنفارهم اذا تقاعد احد منهم بحسب الاقتضاء وهو فى الخدمة الاميرية او توفي او تسقط فى الحروب او السفريات والمأموريات أو فى الاقامة بحالة الاستخدام يعاملون فى احتساب سنى خدماتهم وترتيب المعاش لهم أو لورثتهم على حسب ماهياتهم فقط اسوة بضابطان وعساكر الجهادية بمقتضى هذا القانون . وذلك فى حالة ما اذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية .

المادة — ١٧ — الوطنيون المستخدمون بالبحرية مثل مهندسين وتلامذة شرك وخوجات وخلافهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية حيث انهم مستخدمون بوابورات البحر واشغالهم مثل اشغال الذين من سلك العسكرية بدون تفاوت فهؤلاء والكتبة الذين اصلهم من سلك العسكرية ومن المدارس الحربية ومستخدمين بالجهادية — البرية والبحرية — وفروعهما فمن يرفت منهم

بالاستغناء لأحالته على المعاش تصير معاملته بمقتضى هذا القانون. ومن لم يتحول على المعاش يجرى قيده مستودعاً ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من هذا القانون . ومن يتوفى منهم فى حالة الاستخدام أو فى الأستيداع تصير معاملة ورثته الشرعيين في ترتيب المعاش لهم بمقتضى المادة — ٢٤

المادة — ١٨ — المستخدمون بعموم وفروع الجهادية ـ البرية والبحرية ـ الذين اصلهم من زمرة الملكية مثل نظار أقلام وباشكاتب ورؤساء الأقلام والورش وسائر الكتبة والخوجات والوعاظ بالآلايات والخوجات الذين بالمدارس الحربية والبحرية ومن مضى عليه منهم بالخدمة بأى جهة من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية أو غير متوالية يعامل فى المعاش على مقتضى المادة ـ ٤ ـ من هذا القانون .

المادة — ١٩ — الصف ضباط والعساكر البرية والبحرية الذين يتوجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورنتينات والصحة والسكة الحديدية وتمرجية بالاسبتالية وفى بعض وظائف اخرى بعموم خدمات الملكية فمن رفت أو يرفت منهم من جهات استخدامه بأسباب تسقطه المثبت لدى القومسيون المخصوص لتحقيق ذلك فى حال وجوده بالخدمة . أو يكون رفته بأسباب عدم اقتداره على تأدية اشغال خدمته بالنظر لكبر سنه يرتب له المعاش اسوة بمن يتسقطون من الصف ضباط والعساكر الذين تحت السلاح . وبمعرفة الجهات المرفوتين منها اخيراً يصير احالتهم على الجهادية ليتحرر منها الى الداخلية وبمعرفتها يصير احالتهم على الروزنامة لترتيب معاشهم على وجه ماذكر.

المادة — ٢٠ — الذين سبق رفتهم والذين يرفتون من الآن فصاعداً من ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — بأسباب حالات أوجبت الكشف عليهم بمعرفة الاطباء وعند الكشف عليهم يعطي شهادات طبية بأنهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يليقون للخدمات الملكية فهؤلاء حيث ان الحالات التى أوجبت عدم اقتدارهم على الخدمات العسكرية كانت فى حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدمة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب

هذا القانون يعامل فى ترتيب المعاش له بواقع مدة خدمته . وأما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كان مربوطاً لهم من الماهية والمرتبات بحالة الاستخدام قيمة الخمس معاشاً . ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خاليين من الاستخدام بجهات الملكية . ومن يتيسر له الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدامه يصير قطع هذا المعاش . واذا رفت من خدمته الملكية قبل اتمام العشر سنوات فيعاد له خمس المعاش المذكور حتى يستوفى العشر سنوات . واما اذا بقى بدون خدمة لحين اتمام العشر سنوات بما فيها المدة التى هو مقيم بها بالخمس فيجرى احالته على المعاش بواقع ربع مرتباته حسب هذا القانون .

المادة — ٢١ — ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — وباقى أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية المرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثائهم معاش للآن فأولئك يعاملون بمقتضى نص هذا القانون .

المادة — ٢٢ — لما كان ترتيب المعاش بالروزنامة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالميرى وكان ذلك لا يمنع من التكسب بعد اخذ المعاش فمن يرغب من اصحاب المعاشات فى الخدمة بالميرى اليومية أو بالمكافأة ويجرى استخدامه بالميرى بحسب اللزوم تعطى له اليومية أو المكافأة اللازمة علاوة على معاشة وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التى تستخدمه . ومن يريد الاشتغال فى انواع الكسب مثل التجارة والأخذ والعطاء . أو الصناعة . أو الأستخدام بخدمة لائقة بشرفه داخل الحكومة بطرف احد تبعتها لا يمنع من ذلك أيضاً . وأما من يرغب الخدمة بحكومة اجنبية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدور امرها بالتصريح أو بالمنع .

المادة — ٢٣ — اذا استخدم المتقاعد فى خدمة من الخدمات الأميرية ولم يكن ممن يستحقون المعاش الكامل بواقع المدة الموضحة فى المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له اقل من ماهية رتبته الحائز لها فانه يرتب له ماهية رتبته

ويستخدم بها. فان اقتضى الحال تقاعده ثانياً يضم له مدة استخدامه بعد تقاعده الى مدة استخدامه التى قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى المادة الرابعة. أما اذا كان المتقاعد فى المعاش حالة استخدامه ثانياً حاز رتبة زائدة على الرتبة التى كان حائزاً لها قبل تقاعده فان ترتيب معاشه يكون باعتبار الرتبة الزائدة التى حازها اخيراً .

المادة — ٢٤ — من يتوفى فى الاستخدام أو فى الاستيداع من الضابطان وارباب الماهيات والوظائف التابعين للعسكرية فمن كانت ماهيته فوق الخمسمائة قرش فصاعداً يرتب نصف ماهيته المرتبه له لورثته الشرعيين . ويتخصص لهم ذلك بأسمائهم على حسب ما يخص كلا منهم شرعاً . والذى ماهيته خمسماية قرش فأقل الى مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته الشرعيين فى كل شهر مائتان وخمسون قرشاً . والذى ماهيته اقل من مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته جميع ماهيته . أما اذا تحقق للورثة ان لمورثهم مدد خدمة بالميرى توجب زيادة معاشهم عما ربط لهم وعرضوا عن ذلك فبعد الكشف والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفي اذا ظهر زيادة عن الذى ربط لهم فيجرى علاوة تلك الزيادة على معاشهم اعتباراً من تاريخ الاذن الذى يصدر للروزنامة بربط العلاوة. والمعاملة فى قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون بالموضح بالمادة الاولى .

المادة — ٢٥ — من توفى أو يتوفي من الذين تحولوا أو يتحولون على المعاش بالروزنامة يربط كامل معاشه المرتب له بالروزنامة الى ورثته الشرعيين المنصوص عنهم فى المادة الاولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون . حيث ان ربط المعاش لمورثهم كان مكافأة له على خدماته الاميرية التى اداها .

المادة — ٢٦ — المرفوتون والذين يرفتون بالاستغناء لتحويلهم على المعاش ثم تدركهم الوفاة قبل الاحالة أو بعدها أو فى أثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم أو من بعد اتمام التحقيق وقبل ربط المعاش بالروزنامة فما كان يترتب لهم بها يصير ترتيبه لورثته الشرعيين . وأما من رفت أو يرفت من محل

خدمته بالاستغناء وبأثناء حضوره بالجهادية أو قبل حضوره لمعاملته كأمثاله لربط المعاش له أو لاستيداعه ويتصادف وفاته قبل الحضور فيصير معاملة ورثته الشرعيين كورثة الذى يتوفى في الخدمة .

المادة — ٢٧ — من توفى ولم يربط لورثته معاش للآن أو من يتوفى من الآن فصاعداً بأى وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون فمن يستحق ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتى : وهم أولاده الذكور الذين لم يتجاوزوا من العمر احدى وعشرين سنة . والذكور الذين تجاوزوا الاحدى وعشرين سنة وبهم علة تمنعهم عن التكسب . وبناته الاناث اللاتى لم يتزوجن. وزوجته أوزوجاته. ووالده ووالدته. وينحصر تقسيم المعاش على هؤلاء فقط دون غيرهم. ويخصص ذلك لهم بأسمائهم على حسب ما يخص كلا منهم شرعاً . ومن يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء ممن لا يستحق المعاش كالاولاد الذكور الكبار عن سن الاحدى والعشرين سنة ولم يكن بهم عاهات تمنعهم عن التكسب . والاناث المتزوجات لا يصير ادخالهم معهم ضمن التقسيم فى معاش مورثهم . ومن لم يكن له أولاد ذكور بالكلية توجب منع وارثيه من طبقات أخرى مثل الاخ وابن العم وخلافه فلا يصح توريث تلك الطبقات المذكورة مع ورثته الاناث .

المادة — ٢٨ — كل من أرباب المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المرتب له فى أى جهة من الجهات الواقعة فى دائرة الحكومة الخديوية مكافأة له على خدماته. فلا يجوز قطع شىء مما يستحقه من المعاش باسم احتياطى كما هو واضح فى المادة الرابعة . ولا يجوز له التنازل عن شىء منه ولا تمكن وضع أى حجز كان على معاش أحد من أرباب المعاشات . أما اذا توجه الى جهة أخرى خارجة عن دائرة الحكومة الخديوية بدون اذن فيقطع معاشه المرتب له . وان حصل لاحدهم علة واشتدأمرها وشهد له اثنان من الاطباء المستخدمين بأنه لايحصل له الشفاء الا بتبديل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى له رخصة بقدرمايعينه الاطباء من الزمن. وان التمس مدة أخرى وأحضر شهادة

من حكيم سياسى أو شرعى أو من أطباء الجهة التى انتقل اليها بعدم حصول الشفاء له فى تلك المدة وأنه محتاج لاعطاء مدة أخرى علاوة على المدة الاولى فانه يساعد ويجاب على موجب الشهادة المذكورة . وكذا اذا حصل له الشفاء واستدعى مدة للحصول على كمال الصحة والاطباء يرون ذلك موافقاً فانه يجاب لذلك ويعطى له معاشه بالتمام . والذى يستأذن لتأدية أشغال لنفسه بمدة معلومة فانه يجاب لذلك ويعطى له معاشه بالتمام . فان تأخر فى تبديل الهواء أو في الاجازة ولم يحضر فى الميعاد المحدد وكانت مدة التأخير عدة من الاشهر وعجز عن اثبات أن تأخيره كان بعذر مقبول فلا يعطى له شىء عن مدة التأخير .

المادة — ٢٩ — يقتضى تشكيل قلم مخصوص بديوان الجهادية لضبط مدد المعاشات وترتيبها لمستحقيها تحت رئاسة احد اللواءات أو الامير الآيات . وهذا القلم يكون منوطاً بحفظ الدفاتر المتعلقة بذلك . وينبغى ان جميع العروضات المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم للنظر فيها قبل قرار ناظر الجهادية عليها .

المادة — ٣٠ — حيث ان المعاشات المستحق ترتيبها للضابطان والصف ضباط وغيرهم الموضحين بالمواد المحررة بهذا القانون يكون تخصيصها وربطها لهم ولورثتهم بالروزنامة العامرة فمن يستحق المعاش ويتحرر عنه من ديوان الجهاديه وديوان البحرية لديوان الداخلية بلزوم ترتيب المعاش له أو لورثته بموجب مواد هذا القانون فانه يتحرر من ديوان الداخلية الى الروزنامة بربط ذلك المعاش بها . وصرفه لمستحقه . وحيث أنه من أرباب المعاشات فمن يكونون هم أو ورثتهم متوطنين بنواحى الاقاليم والبنادر فمثل هؤلاء يتحول صرف مرتباتهم من خزائن المديريات أو المحافظات التى تكون محلات اقامتهم تابعة لها . وهذا لاجل عدم تكليفهم بتحمل مصاريف الذهاب والاياب شفقة عليهم ورأفة بهم .

المادة — ٣١ — كل قانون أو حكم يتعلق بترتيب المعاشات وتكون أحكامه مخالفة لما هو مدون بهذا القانون لا يعمل به ويعتبر لاغياً من تاريخ تتويج هذا القانون بالامر العالى الذى يصدر باعتماده وتنفيذه . اهـ .

الفصل الخامس

في الدسائس التى حدثت عقيب حادثة قصر النيل فى أول فبراير سنة ١٨٨١ الى وقت سقوط وزارة رياض فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(الاولى)

أوعز يوسف باشا كمال وكيل الدائرة الخديوية — وهو رجل جركسى الاصل — الى باشجاويش جركسى أيضاً متزوج من جارية من السراى وملتحق بالآلاى السودانى — بان يستميل أفراد الآلاى المذكور الى التمرد على ضباطهم . ثم يجىء اليه بمن يقبل الاشتراك فى ذلك التمرد من الصف ضباط والعساكر ليصرف له مبلغ ثمانية جنيهات ويزوجه من جارية من جوارى السراي . فقام الباشجاويش المذكور بما عهد اليه وتيسر له أن يستميل ثمانية أشخاص من السودانيين . وبينما هم ينشرون الفتنة بين جنود الآلاى إذ اتصل خبرهم ببعض الضباط فتداركوا الأمر بضبطهم . وقد اتضح من التحقيق أن الباشجاويش هو الذي أغري الجنود السودانية . وإنه ذهب بهم الى وكيل الدائرة الخديوية الذى صرف لكل منهم ثمانية جنيهات وشجعهم على القيام بتلك الدسيسة . وبناء على ذلك حكم مجلس الآلاى بسجن الباشجاويش الجركسى مدة ستة أشهر مكبلا بالحديد . وصرف النظر عن الصف ضباط السودانيين فصدق عليه الأميرآلاى عبد العال بك حلمى وأرسله الى الجهادية حيث صادقت عليه أيضاً .

(الثانية)

كان فرج بك الزينى السودانى — وهو من أمراء الآلايات المستودعين قاطناً فى عزبة مجاورة للآلاى السودانى. وكان يتردد عليه أحياناً بعض صف ضباط هذا الآلاى بقصد الزيارة . فلما علم يوسف باشا كمال وكيل الدائرة الخديوية بقرب سكن فرج بك من محل الآلاى المذكور . وأن الصف ضباط يترددون عليه . استحضره فى شهر ابريل سنة ١٨٨١ وأوعز اليه بأن يحرض الصف ضباط على العقوق والعصيان ووعده بترقيته أمير ألايا على ذلك الآلاى . وبناء على ذلك شرع فرج بك فى ترتيب الدسيسة وطلب الى الصف ضباط والانباشية الذين كانوا يترددون على منزله أن يجتمعوا معه ليلا فى مزرعة من القمح بعيدة عن السكن . وهناك أخذ يحرضهم على العصيان والتمرد ولكنهم فطنوا للامر وسرعان ما اعتقلوه وبعثوا بمن أخبر الاميرالاي عبد العال بك حلمى بما حدث . فذهب الاميرالاى بنفسه ومعه بعض الضباط الى المزرعة حيث وجدوا فرج بك معتقلا . فأمر بنك عقاله ثم أخذه معه الى الآلاي واودعه السجن وقدم بعد ذلك تقريراً بشأنه الى نظارة الجهاديه طلب فيه محاكمته أمام مجلس عسكرى . فحوكم واذ ثبتت عليه الدسيسة باعترافه صدر عليه الحكم بالنفى الى السودان (أى بلاده) ولكن الخديو أراد أن يعوضه مما فاته في مصر من رعايته فارسل الى رؤوف باشا حكمدار السودان ليلحقه بخدمة الحكومة السودانية وهكذا منح رتبة اللواء . ولكن قتله غردون باشا لخيانته واتحاده مع الدراويش عند حصار الخرطوم

(الثالثة)

(وهى دسيسة التسعة عشر ضابطاً من الآلاى السوداني)

أوعز وكيل الدائرة الخديوية إلى اليوزباشي سليم أفندي صائب الذى كان متزوجاً من جارية من جوارى السراى ولها مرتب فى دائرة الخديو — بأن يحرض ضباط الآلاى السوداني على تحرير عريضة يقدمونها لنظارة الجهادية بطلب نقلهم من آلايهم لأنهم لايوافقون على تشكيل مجلس نواب. ولاعلى زيادة عدد الجيش. ولاعلى التصديق على القانون الجديد. لأن كل ذلك مخالف لرغبة الحضرة الخديوية. ثم أفهم اليوزباشى المذكور بأن من يفعل ذلك يكن محلا لثقة الخديو وتعطفاته هو ومن يتبعه من الضباط. فصدع بالأمر وأفلح فى إغواء ثمانية عشر شخصاً من أصاغر الضباط. فبعثوا الى ديوان الجهادية بطلباتهم ولما وصل تقريرهم الى الجهادية أمر ناظرها بتشكيل لجنة للتحقيق. فشكلت تحت رياسة وكيل الجهادية حسن باشا أفلاطون. وكنت فى جملة أعضائها مع ده بلوتسن باشا الالمانى. وبعد أخذ أقوالهم واحداً بعد واحد نصحت لهم اللجنة بأن يقلعوا عن غيهم ويتنازلوا عن طلباتهم فلم ينتصحوا. وتبين أنهم ساعون فى ترتيب حركة عصيان عام في الآلاى. وفى خلال ذلك قدم باقى ضباط الآلاي تقارير أخري الى الجهادية في حق أولئك التسعة عشر ضابطاً. يطلبون فيها محاكمتهم على أمور ينوها فى تقاريرهم. فصدر في شأنهم قرار برفتهم من الآلاى واحالتهم الى الجهادية مستودعين بنصف ماهياتهم

(الرابعة)

أغرى البكباشي ألفي افندي يوسف من الآلاى الرابع حكمداريتى أحد يوزباشية أورطته خليل افندى على بالتظاهر بالتمرد والعصيان ظناً منه أن تلك الروح الخبيثة تسرى فى الآلاى . فتجمهر ضباط الآلاى وطلبوا معاقبة البكباشي واليوزباشى المذكورين على محاولتهما الطائشة. وبناء على ذلك صار احضارهما واحضار البلوك حكمدارية خليل افندي على بصف ضباطه وانفاره وبعد الوقوف على حقيقة تلك الدسيسة رفت الضابطان المذكوران من الآلاى . وارسلا الى الجهادية حيث احالتهما الى الاستيداع بنصف الماهية

(الخامسة)

تقدم تقرير الى الجهادية من ضباط آلاى القلعة بأن حكمدارهم محمد بك صدقي مشتغل بالتفريق بينهم . وأنهم لذلك يطلبون عزله فعزل وعين ابراهيم بك حيدر بدلا منه. وتقدم كذلك تقرير آخر الى الجهادية من ضباط آلاى الطوبجية بالتماس عزل الحكمدار حسين بك حسنى الترك لاشتغاله أيضاً بالتفريق بين ضباط آلايه (وكان متزوجاً من جارية من جواري السراى مثل محمد بك صدقى) فعزل هو الآخر وعين الاميرالاى اسماعيل بك صبرى بدلا منه

(السادسة)

ماطلت الحكومة فى التصديق على القوانين والتعديلات

العسكرية التى تمت بواسطة القومسيون الذى تشكل بناء على الأمر الخديو الصادر في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ . وأخذت تفكر في الغدر بنا والانتقام منا . ثم أرادت أن تستعمل جميع الآلايات فى حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزمعاً انشاؤه . على أن تصرف للعساكر والضباط أجر أخرى زيادة على مرتباتهم الشهرية . ولما كان القيام بهذا العمل يستلزم تسليم السلاح الى مخازن الجهادية فقد عرض علينا الأمر ولكننا رفضناه رفضاً باتاً . وقلنا إن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح المذكور فى المناقصة بين المقاولين لأن حفر الترع ليس من شؤون العسكرية . وهكذا حبطت الدسيسة .

(السابعة)

أرادت الحكومة ارسال آلاى السودان حكمدارية عبد العال بك حلمى الى السودان بغير ماسبب يوجب ذلك . لأن القوة التى كانت موجودة فى جهات السودان كانت كافية لحفظ النظام فيها . وقد علمنا أن الغرض من ذلك هو تفريق القوة العسكرية واضعافها . ولم تقف الحكومة عند ذلك الحد بل سعت سعياً حثيثاً للغدر بنا بواسطة الأشقياء من جواسيسها المنبثين في الشوارع التى نمر فيها ليلا ونهاراً .

(الثامنة)

أغرى أحد غلمان الخديو (جركسى) غلاما آخر (جركسياً) كان في وصاية عبد العال بك حلمى (لأنه ابن زوج حرمه المتوفى)

بقتله فدس له السم فى اللبن ولولا أن رأت خادمته (تشريف) ذلك العمل الجنائى الفظيع و نبهت اليه فى حينه لكانت النتيجة شراً ووبالا على الجميع . وقد عوقب المجرم بالسجن .

(التاسعة)

توجه الخديو الى الاسكندرية جريا على العادة السنوية المألوفة عند حلول فصل الصيف . وكان بمعيته آلاي الحرس حكمدارية على بك فهمى . فأمر بوجوب تمرين عساكر الآلاي المذكور على ضرب النار مرتين أو ثلاث مرات فى الاسبوع . وكان يحضر تلك التمرينات بنفسه ويمطر الذهب على الجنود خلافاً للعادة بدعوى مكافأة من يصيب النشان . وقد صرح للأمير الاى بأنه ناقم من الوزراء وأعمالهم . وأنه راض عنى تمام الرضى واننا ثلاثة وهو رابعنا . وفى مساء ذات ليلة . جاء الأميرلاى المذكور من الاسكندرية الى القاهرة من غير أن يشعر به أحد ودعانا الى بيته . فتوجهت اليه مع عبد العال بك حامى حيث أفضى الينا بأن الخديو أرسله ليبلغنا رضاه وموافقته على أحقية طلباتنا . وأنه لما رأى محمود باشا سامى ناظر الجهادية مذبذبا فى أقواله غير مخلص لنا فى أعماله أمر بعزله و بتعيين داود باشا يكن ناظراً للجهادية بدلا منه . وانه يرجو أن لاتحصل منا معارضة فى ذلك . ثم أبدي الأميرألاي رغبة شديدة فى أن لايعلم أحد غيرنا بأمر حضوره الى القاهرة . وقال انه سيعود الى الاسكندرية فى أول قطار ليطمئن الخديو . فقلنا له ان داود باشا رجل لم تسبق له خدمة فى الجهادية ولا فى الملكية الا بضع

أشهر جعله فيها اسماعيل باشا وكيلا للجهادية ليتمرن على أعمال الديوان المذكور . فكيف يستطيع النهوض بأعباء الجهادية ؟ لاشك انه أختير لأنه صهر الخديو وسوف ننتظر مايعمله بكل حذر . وهكذا وافقنا على ذلك التغيير الجائر عملا بسياسة الملاينة .

(العاشرة)

لما رأي الخديوى أن محمود باشا سامى لايوافق نظار الحكومة على دس الدسائس والمكائد التى كانوا يحاربوننا بها أمر بعزله كما مرَّ واستبدل منه بصهره داود باشا يكن . وكذلك أمر بعزل مأمور ضبطية المحروسة احمد باشا الدرهمللى لموافقته على طلباتنا الوطنية . وتعيين عبد القادر باشا حلمى بدلا منه . ولما استقر داود باشا فى نظارة الجهادية توجهنا اليه وهنأناه بما ناله من الالتفات الخديو . وطلبنا اليه أن يجعل فاتحة أعماله السعى في تصديق الخديو على قوانين الاصلاحات العسكرية التى تمت بالقومسيون . فوعدنا بذلك ولكن ماعتم أن نشر على جميع الآلايات منشوراً شدد فيه بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة . وعدم تركهم مراكز الآلايات ليلا ولا نهاراً . وأنه إذا وجد اثنان منهم فأكثر مع بعضهم فى المدينة فسيجرى ضبطهم بمعرفة رجال الضبطية وسجنهم فيها . ثم أخذ يذهب بنفسه ليلا الى مراكز الآلايات ليرى هل تنفذ أوامره أم لا .

ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف

العسكري فقد ردت عليه تلك الأوامر من طرف أمراء الالايات .

أما مأمور الضبطية عبد القادر باشا حلمى فانه أرخى عنان الجواسيس حول منازلنا وفى الطرقات ليفتكوا بنا غيلة وغدراً . ففكرنا فى وضع حد لتلك الدسائس الدنيئة التى اشتغل بها وزراء الحكومة ومأموروها . فذهبنا الى راغب باشا الذى عرف بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب لنستنير برأيه وأوضحنا له الموقف بحذافيره . فسألنا عمن يمكن جمعه من العساكر وعن مقدار الأسلحة والذخائر الحربية الموجودة بالمخازن والالايات . ثم أشار علينا بارسال بلوك من العساكر لقتل الخديو . وأظهر استعداده لأن يقودنا بعد ذلك بما أوتيه من الحكمة وإصالة الرأي .

فعلمنا مبلغ حكمته واستعذنا بالله من شر رأيه لأننا لم نرد إلا الاصلاح بالتى هى أحسن . ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم .

(الحادية عشرة)

في انزال فرقة المماليك الجراكسة من القلعة واقامتهم فى قصر النيل

شاع فى ذلك الوقت أن الأمراء الجراكسة أوعزوا الى فرقة المماليك الجراكسة الموجودة بالقلعة بأن يتمردوا ويحدثوا هياجاً ضد الحكومة . وكان عثمان باشا رفقي قد جمع تلك الفرقة من مماليك الذوات الذين هم مماليك العائلة الخديوية ليتعلموا التعليمات العسكرية ويترقوا ضباطاً

بحيث ينتفع بهم فى التغلب على الحكومة عند الحاجة . ولما علم الخديو بانفضاح كيدهم أمر على بك فهمى أميرالآى الحرس بانزال الفرقة المذكورة من القلعة واقامتها في قشلاق قصر النيل تحت ملاحظته . وقد دفع بذلك ماكان يخشى حدوثه من فتنتهم .

(الثانية عشرة)

أمر كومخلى ابراهيم أغا تو تنجى الخديو أحد الشو بكجية المدعو محمد حسن الحبشى باخفاء تراكيب الشوبكات المجوهرة التى كانت معدة (للمسافرين) للضيوف فى التشريفات ليظهر لأوربا أن أموال الخديو فى خطر الضياع . وليلصق عار ذلك العبث بعساكر الحرس . ولما بلغ الأميرالآي على بك فهمى ذلك الأمر توجه بنفسه الى السراى وأخذ فى التحقيق الى أن اعترف له محمد حسن المذكور بكل ماكان من أمر المكيدة . وأرشده الى محل وجود تلك الشوبكات فاستخرجت من (مجرور المراحيض) . ولما أردنا اجراء تحقيق رسمى لأظهار براءة رجال الحرس أسرع الخديو بارسال ابراهيم اغا الشوبكجى المذكور الى الاستانة خفية . كما أمر بارسال محمد حسن الى سواكن حيث لقى المسكين حتفه جزاء صدقه وأمانته .

وكذلك نفيت الست عائشة (الكوديا) التى كانت تبخر (الخديو) وملابسه وتتلو عليه (العزائم والتمائم) الى جدة جزاء نصحها له بالكف عن الدسائس . والتماسها موافقته ومساعدته في اجراء الاصلاحات الوطنية بصفاء نية وخلوص طوية . ثم أمر برفت زوج إبنتها من خدمته

ولما طلق الرجل زوجه أعيد الى خدمته كما كان .

(الثالثة عشرة)

كان محمد زكي باشا ناظر الدائرة السنية قد عزل طلبه بك عصمت من وظيفة مفتش زراعات المنيا وجعله معاوناً فى الديوان . ولما علم أنه على رأينا فى طلب الاصلاح بيت له الغدر والخيانة . وفى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ سلمه كتاباً مختوماً بالجمع الأحمر وأمره بتسليمه الى مفتش أرمنت زاعماً أن فيه بعض تعليمات مهمة . فأراد طلبه بك الاطلاع على الكتاب وقيده بالدفاتر ولكن الباشا أبى عليه ذلك واضطره الى السفر حالا . وهنا أدرك طلبه بك إن في الأمر كيداً . فجاءنا بمركز الآلاى بالعباسية حيث أفضى الينا بما كان . ورأينا نحن أنه كان من الممكن أن يرسل الباشا المذكور ذلك الكتاب بطريق البوستة لو لم يكن في الأمر دسيسة أو خيانة على حسب عادة الحكومة . وعاد الى الذاكرة أمثال ما حصل للشيخ أبى العلا عمدة سنبل (غربية) فى آخر أيام اسماعيل باشا . إذ أرسله المدير فى عربة مقفلة من طنطا الى مصر ثم الى القلعة حيث اختفى بعد ذلك الى الأبد لالذنب سوى أنه قال جهاراً إن أموالنا نفدت جميعها ولا قدرة لنا على دفع الأموال المطلوبة للخديو .

ولما كثرت دسائس الحكومة وبان ختلها وعزمها على اغتيالنا أخذنا حذرنا منها وسهرنا على إحباط تلك الدسائس المنكرة . وكان السير مالت (قنصل انجلترا بمصر) كثير التردد على الخديو ليلا ونهاراً دون غيره من وكلاء الدول الأوربية . فأوجسنا من ذلك خيفة على مصير

بلادنا وخشينا من مطامع انجلترا التى كانت ترمى الى التهام وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا بتونس (الخضراء) حتي يتم التوازن الذي تدعيه أوربا . فعرضنا تفاصيل مخاوفنا على جلالة أمير المؤمنين ليحيط علماً بما كان جارياً فى مصر . ولكي لايتورط فى تصديق ماقد يصل اليه من دسائس أعداء البلاد . وذيلنا العريضة المذكورة بامضائى وإمضاءات إخوانى على بك فهمى وعبد العال بك حلمى وأحمد بك عبد الغفار بالنيابة عن الجيش . وأحمد بك أبو مصطفى وأحمد بك الصباحى وعثمان باشا فوزى وغيرهم من وجوه الامة بالنيابة عن جميع المصريين .

* * *

وبعد حادثة قصر النيل طلبنا الخديو قبل سفره الى مصيفه بالأسكندرية وأمرنا بالمحافظة على الامن والراحة العمومية فى البلاد . كما أمرنا بالذهاب الى جميع قناصل الدول لتأمينهم على رعاياهم وأعطائهم كلمة الشرف بحفظ أرواحهم وأموالهم . فصدعنا بأمره وأبلغنا القناصل باننا قد كفلنا استتباب الامن والراحة فى البلاد . وطمأنا خواطرهم على رعاياهم . ثم بعثنا بناء على ذلك التعهد الرسمى — الى جميع الآلايات البيادة والسوارى والطوبجيه وفروع الجهادية والبحرية بأن يخلدوا الى الهدو والسكينة محافظة على الامانة التي باتت فى أعناقنا وكلمة الشرف التى أعطيناها . ثم أخذت فى نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالباً منهم مساعدتى فى حفظ الأمن والراحة العمومية حتى نتفرغ للنظر فى مصالح البلاد . ونتوفر على انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التي سقطت فيها

أو كادت بتفريط الحكومة فى حقوق الأمة وبيعها كثيراً من الأراضي للأجانب. مع تعيين كثير منهم فى إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة . وسعيها فى رفع الاحجار الطبيعية الموجودة فى بوغاز الاسكندريه . وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب . ثم أبنت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة فى التفريط فى وطننا العزيز. وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على البارى سبحانه وتعالى فيما اعتزمناه من منع كل مامن شأنه الاجحاف بحقوقهم وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة التى لاتريد بالبلاد خيراً . وتشكيل مجلس نواب يعهد اليه في الوصول بنا الى الحرية المنشودة . وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأييدهم .

وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر وسلمتنا عرائض النيابة عنها .وفوضت الينا العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد . معلنة تضامنها معنا فى كل مانقوم به من أعمال الاصلاح وما ينتج عنها من النتائج .

(الفصل السادس)

(فى حادثة عابدين)

(التى وقعت في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١)

لما رجع الخديو الى المحروسة من مصيفه صدر أمر من ناظر الجهادية الجديد داود باشا يكن الى الالاى الثالث البيادة حكمدارية

ابراهيم بك حيدر بالتوجه الى الاسكندرية . والى الآى الاسكندرية حكمدارية حسين بك مظهر بالحضور الى المحروسة . فاضطرب ضباط الآلاى الثالث وذهبت بهم الظنون والشكوك كل المذاهب وقالوا ان الحكومة لم تقصد من ذلك الاجراء سوى الانتقام منهم . وكان قد تردد على الالسنة ان فى النيه اغراقهم فى كوبرى كفر الزيات كما حصل للأمير حليم باشا والأمير احمد باشا ابن ابراهيم باشا فى عهد سعيد باشا . ولما جمع ابراهيم بك حيدر حكمدار الآلاى ضباطه واخبرهم بامر الجهادية رفضوا جميعاً الاذعان له . فكتب الى الجهادية يحيطها علما بذلك .

ولما رأينا كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة . وعدم التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها . وعدم الشروع فى تشكيل مجلس النواب الذى وعدنا الخديو بانشائه . أيقنا ان الحكومة تماطلنا فى تنفيذ الطلبات الوطنية . وصممنا على تجديدها فى صورة مظاهرة وطنية شاملة للعسكرية والأهالى الذين انابونا عنهم فى المجادلة عن حقوقهم . وتأمينهم على الانفس والاموال والاعراض . وعند ذلك قمت بمخاطبة جميع الالايات البيادة والسوارى والطوبجية الموجودة فى القاهرة بواسطة فن الاشارة العسكرية . للاستعداد للحضور الى ميدان عابدين فى الساعة العاشرة عربى من يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لعرض طلباتنا العادلة على الحضرة الخديوية .

وكتبت الى ناظر الجهادية ليخبر الخديو بان جميع الآلايات

ستحضر الى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة اعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها . ثم كتبت الى قناصل الدول مؤكدا لهم ان لا خوف البتة من تلك المظاهرة على رعاياهم لانها متصلة الغاية باحوال البلاد الداخلية .

ولما وصل كتابى الى ناظر الجهادية أسرع بعرضه على الخديو الذى استدعى رياض باشا رئيس النظار فى الحال وفاوضه فى الامر . ثم بعث الينا بطه باشا لنعدل عن القيام بالمظاهرة . وذهب الخديو بعد ذلك ومعه رياض باشا وخيرى باشا رئيس ديوانه الى مركز الاى الحرس بقشلاق عابدين وجمع الضباط والعساكر واخذ ينصح لهم بقوله « أنتم اولادى وحرسى الخصوصى فلا تتبعوا التعصب الذميم ولا تقتدوا باعمال الآلايات الاخرى » فأجابوه بالسمع والطاعة . ثم أمر على بك فهمى حكمدار الآى الحرس بأن يوزع عساكره على نوافذ السراي وابوابها من الداخل — ليتخذوها متاريس لهم عند الاقتضاء — ففعل . أما طه باشا فانه قابلنا وسألنا عن قصدنا فأخبرناه بما عزمنا عليه من عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الامة وسعادتها . فرجع ليخبر مولاه بما رأى وسمع . وبعد توزيع عساكر الاى الحرس على السراي كما اسلفنا توجه الخديو الى القلعة وبمعيته رياض باشا وخيرى باشا ليحاول منع الآلاى الثالث من الذهاب الى ساحة عابدين . وعند وصوله وجد الآلاى المذكور واقفاً تحت السلاح ينتظر الامر بالسير . فطلب الضباط ووبخهم . ثم امسك بتلابيب البكباشى

فوده افندى حسن وقال له « أمثلك يعارض أوامر الحكومه ويسعى في وقف اجراءتها ؟ » وهنا هاج العساكر وماجوا وأمر اليوزباشى محمد افندي السيد البروجيه بضرب نوبة « سونكى ديك » فأسرع العساكر الى تركيب السونك في رؤوس البنادق وأحاطوا بالخديو ومن معه صارخين بقولهم (أترك البكباشي) . فتركه وقال « مر العساكر بأن ينفرجوا عنا يا بكباشي » فأمرهم بالرجوع الى حالتهم الأولى . ثم توكهم الخديو وسار بمن معه من طريق الجبل قاصدا العباسية ليمنعني من القيام بما عزمت عليه . فلما وصل الى مركز الآلاى طلبنى فلم يجدنى . وأخبره اليوزباشى حكمدار الخفر بأنى توجهت بالآلاى حكمداريتى والآلاي الطوبجيه حكمدارية اسماعيل بك صبرى بمدافعه وجبه‌خانته الى عابدين منذ ساعة . فقفل راجعاً الى السراي .

وكان عبد العال بك حلمى حكمدار الآلاى السودانى قد قام مع آلايه . ولما وصل الى ساحة المنشية امر العساكر بالاستراحة وتنظيف ملابسهم من الاتربة . وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة فاخذ بلوكين من العساكر وصعد الى القلعة ليستكشف الامر الذى اوجب الخديو ان يترك مركزه فى الوقت المعين لاستعراض الآلايات عليه والمطالبه بالاصلاحات اللازمة للجهادية وللامة جميعا .

فلما وصل الى مركز الآلاى الثالث واستعلم عن سبب مجىء الخديو احيط علما بما حصل . وكان الوقت قد حان فنزل من القلعة وخلفه

الآلاى الثالث يقوده البكباشى فوده حسن لان الاميرالاى ابراهيم بك حيدر كان ترك الآلاى وذهب الى بيته حتى لا يشترك فى تلك المظاهرة هلعا وجبنا ونذالة .

(كيفية تجمع الجيش في ساحة عابدين)

كان اول من حضر الى ميدان عابدين الآلاي السواري بقيادة احمد بك عبد الغفار. ثم حضرت بآلاي العباسية ومعى آلاي الطوبجية يقوده اسماعيل بك صبرى . وكانت بطاريات المدافع تتخلل اورطة البيادة اثناء المسير وكان ذلك فى يوم الجمعه الواقع في ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ و ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م . وهناك اخبرنى بعض الضباط ان آلاى الحرس الخديوى (حكمدارية على بك فهمى) وزع داخل السراى وهو على استعداد للدفاع عنها اذا مست الحاجة ومعه كمية وافرة من الجبه خانه. فبعثت بالملازم محمد افندي على الى الحكمدار المذكور ليستدعيه الىّ فلما حضر سألته عن سبب وضع العساكر فى ابواب السراى ومنافذها من الداخل وما هو القصد من ذلك ؟ فقال « أن السياسة خداع » فطلبت منه ان يجمع آلايه ويأخذ محله فى الميدان . فامر بخروج الآلاى جميعه وأخذ المحل المعين له فى الدائرة . ثم صار ترتيب الاى الطوبجية والسوارى والبيادة على شكل مربع. وحضر بعد ذلك الالاي الثاني من قصر النيل يقوده احمد افندى صادق اليوزباشى ومعه احمد افندى عبد السلام ورسول افندى اليوزباشى لامتناع الاميرالاى محمد بك شوقى والبكباشية عن مرافقتهم. ثم جاء الآلاى الثالث من القلعة بقيادة فوده افندى حسن

والالاي السوداني بقيادة عبد العال بك حلمى . وأورطة المستحفظين يقودها القائمقام ابراهيم بك فوزى .

فلما كمل اجتماع الجيش فى عابدين كان الميدان غاصا بجماهير المتفرجين من الوطنين والاجانب ونوافذ البيوت المجاورة للسراى واسطحتها ملآى بالمتفرجين والمتفرجات .

وأما الخديو فانه لما عاد من العباسية دخل السراى من الباب الشرقى المسمى (بباب باريز) وصعد إلى الايوان ثم نزل منه ومشى فى الميدان وحواليه المستر كوكسن (قنصل انجلترا فى الاسكندرية) والجنرال جولد سميث (مراقب الدائرة السنية) ونفراً من جاوشية المراسلة الخديوية . حتى إذا ماتوسط الساحة طلبنى فتوجهت اليه لأعرض مطالب الأمة وكنت راكباً جوادي وسيفي فى يدى ومن خلفى نحو ثلاثين ضابطاً . فلما دنوت منه صاح بى أن ترجل واغمد سيفك . ففعلت . ثم أقبلت عليه وفى تلك اللحظة أشار عليه المستر كوكسن بأن يطلق غدارته علىَّ فالتفت اليه وقال « أفلا تنظر إلى من حولنا من العساكر » ثم صاح بمن خلفي من الضباط أن اغمدوا سيوفكم وعودوا الى بلكاتكم . فلم يفعلوا وظلوا وقوفاً خلفى ودم الوطنية يغلى فى مراجل قلوبهم والغضب ملء جوارحهم . ولما وقفت بين يديه مشيراً بالسلام خاطبنى بقوله ماهى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ فأجبته بقولى : — جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة . فقال وماهى هذه الطلبات ؟ فقلت : —

«هى اسقاط الوزارة المستبدة . وتشكيل مجلس نواب على النسق الاوربي . وابلاغ الجيش الى العـدد المعين فى الفرمانات السلطانية . والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها» فقال . —

« كل هذه الطلبات لا حق لـكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادى وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » فقلت : —

لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً ـ فوالله الذى لا إله إلا هو اننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم »

وكنت أري الجنرال جولد سميث كلما سمع جملة من كلامى رجع القهقرى خطوات ثم يعود الى محله فى الدائرة المحاطة بالضباط والجاويشية . فأشار المستر كوكسن على الخديو . بالرجوع الى السراي زاعماً أنه يخشى عليه سوء اذا زادت المخاطبة عن ذلك الحد .

وبعد رجوع الخديو الى داخل السراى عاد المستر كوكسن ومعه المستر كلفن المراقب المالى الانجليزي وخاطبنى بالنيابة عن الخديو كرسول من طرفه ـ قال :

ان طلب اسـقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لا من حقوق الجهادية — ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد على ذلك . فقلت . —

«اعلم ياحضرة القنصل ان طلباتي المتعلقة بالاهالى لم أعمد اليها الا لانهم أقامونى نائباً عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم . فهم القوة التي ينفذ بها كل ما يعود على

الوطن بالخير والمنفعة . وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الاهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم . واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ . »

فقال القنصل علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها. فقلت : —

« كيف يكون ذلك ومن ذا الذى يعارضنا فى احوال داخليتنا . فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا. »

فقال القنصل : —

وأين هى قوتكم التى ستدافع بها فقلت : —

« عند الاقتضاء يمكن أن يحشد مليون من العساكر يدافعون عن بلادهم يسمعون قولى ويلبون اشارتي » . فقال القنصل وماذا تفعل اذا لم تجب الى ما تطلب فقلت : —

اقول كلمة اخرى . فقال وما هى : فقلت لا أقولها الا عند اليأس والقنوط . ثم انقطعت المخابرات ساعة تقرر فى غضونها اجابة مطالبنا وتنفيذها بالتدريج . ثم اسقطت الوزارة وطلب الى الخديو قبول تعيين حيدر يكن باشا رئيساً للوزارة الجديدة . فلم اوافق على ذلك لانه من اقربائه وعرضت تعيين محمد شريف باشا . وبناء على ذلك استدعى شريف باشا من الاسكندرية بالتلغراف .

وبعد صدور أمر الخديو باجابة مطالبنا توجهت اليه وشكرت له إرضاءه ضمير الامة فاقسم بانه مرتاح لما فعل . وانه وافق على تلك الطلبات بنية صافية . فكررت له الشكر والدعاء. ثم أمرت فانصرفت الالايات

الى مراكزها ما عدا آلاى السودان فانه قضى ليلته فى ضيافة آلاى الحرس بقشلاق عابدين .

وفى يوم ١٠ سبتمتر سنة ١٨٨١ توجهت الى سراى شريف باشا وهنأته بریاسة الوزارة الجديدة وطلبت منه أن يعنى بانتخاب من يؤازرونه فى سرعة تشكيل مجلس النواب . ونشر الحرية فى البلاد . ورغبت اليه في تعيين محمود سامى باشا ناظراً للجهادية . ومصطفى فهمى باشا ناظراً للخارجية لما أعلمه من ميلهما مع العدل والحرية . فأبى وقال اني لا أقبل أن يكون فى وزارتي محمود سامى ولا مصطفى فهمى لانهما لم يوفيا بالعهد الذى تعاهدنا عليه من قبل . فقد اتفقنا على انه اذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس نواب استقالت وزارتنا ولا يشترك أحد منا بعد ذلك في الوزارة الجديدة ولكنهما نكثا بالعهد وقبلا الدخول فى وزارة رياض باشا التى قامت بعد وزارتنا والتى سقطت بالامس . لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما . فقلت له : « ان لكل وقت حكما واني اثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة . وفضلا عن ذلك فان العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامى باشا » فقال : « أفلا ترضون أن أكون ناظراً للجهادية . فاني قد تربيت معكم فى العسكرية » فقلت « لقد اخترناك رئيساً للوزارة ولا بد من مراعاة ميول رجال العسكرية . » فلما أصر على عدم قبولهما فى وزارته تركته ورجعت الى اشغالى من غير أن يتم شيء فى أمر الوزارة .

وفى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ قابلته مرة أخرى وقلت أنه لا يمكن ترك البلاد بلا وزارة . فأصر على الرفض . فقلت له : « ان لم تؤلف

الوزارة اليوم فسنطلب غيرك. ولا تظن أن ليس بالبلاد سواك. ففيها بحمد الله العلماء والحكماء ولم يكن اختيارك لعدم وجود غيرك لهذا المركز الخطير » فاغرورقت عيناه بالدموع ولم يحر جواباً . ثم خرجنا من عنده وبعد قليل جاءنا الشيخ بدراوى عاشور (وكيل زراعته الذى نال رتبة باشا فى زمن الاحتلال حين كان شريف باشا رئيساً للنظار أيضاً) وقال إن الباشا قبل ماعرضته عليه وأنه يريد مقابلتي . فذهبت اليه مع محمود سامى باشا حيث أعلن لنا تشكيل الوزارة على الوجه الآتى:—

شريف باشا	رئيساً للنظار وناظراً للداخلية
محمود سامى باشا	ناظراً للجهادية والبحرية
حيدر باشا	« للمالية
اسماعيل أيوب باشا	« للأشغال
مصطفي فهمى باشا	« للخارجية
زكي باشا	« للأوقاف والمعارف
قدرى باشا	« للحقانية

ثم رفع الى الخديو تقريراً ضمنه الكلام على السياسة التى ستجرى عليها وزارته والأعمال التي ستباشرها . فأجاب عليه الخديو بالموافقة . وهذا هو صورة التقرير .ويليهجواب الخديو :—

(تقرير شريف باشا المقدم فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

مولاى

قد تفضلتم عليّ وفوضتم اليّ امر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها في الحالة الصعبة التي نشأت عن ماحصل من الحوادث بمصر أخيراً .

ولم أقدم فى باديء الامر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال أن يحدث من الاحوال الحاضرة امور خطرة ومكدرة . ولكن حيث أن حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق به من ذوى المكانة والاحتشام ورأت بالاتحاد معهم ان اشتراكي فى ادارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن وأصرت على تكليفي بذلك فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلا جهدي أولا فى ازالة ماهو قائم بالخواطر من الاضطراب . ومنع وقوع نوازل كالتى ألمت بمصر فى هذه الايام . وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة وتصفية الحالة المالية و بث روح الاستقامة في المصالح العمومية وادخال ماينا سب من الاصلاحات الخيرية فى ادارة البلاد . وقد اقتربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء وصارت الميزانية تنشر في كل عام بوجه الانتظام . وحيث ان تفتيش المالية الذى كان عند احداثه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على اصلاح امور المالية . وكان لحكومتكم عضداً قوياً فيجب بهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التي تشكل بها على مقتضى الامر العالى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو اصلاح الادارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال . فمتى استتبت الأمنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت اليها عنايتكم العلية لأظهار نتائجها الخيرية . وابذل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام . وفى تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها والقوة التنفيذية . وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها . وإجراء الاعمال العمومية النافعة . ونشر المعارف واتساع دائرتها فى ارجاء القطر — فان جميع هذه المواد جديرة بالالتفات اليها حقيقة بالاعتناء بها . وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة . مع الاهتمام والسعى التام فى تحسين الحالة التى هى عليها الآن .

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لإتساع نطاق الزراعة والتجارة . ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناءها ومزيد إهتمامها الى إجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة .

فها هى يامولاى مهام الأمور التى ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التى كلفت بتشكيلها ورئاستها . فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام وأسعفتنى العناية الخديوية بالمساعدة القوية — فانى بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد فى إرشاد الوطن

الى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح . وأعيد اليه النظام والراحة والسلام .

وغاية رجائي من مولاى أن يتقبل مزيد احترامى وإننى لدولته خادم مخلص خاضع .

(جواب الخديو)

(هذه ترجمة النطق الخديو الذي صدر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

عزيزى شريف باشا

إن فى قبولكم أمر تشكيل نظارة جديدة والقيام برئاستها حال كون الوطن محفوفا بالمصاعب — دليلا قوياً علي إخلاصكم وحميتكم الوطنية . وإنى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلاّ لعلمى بغيرتكم ووثوقي باخلاصكم .

ولقد سرنى مارأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والأحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الألحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم . وإني موافق على ماتضمنته لائحتكم من مهام الأمور — وأرى كما ترون أنه متى عادت الطمأنينة الى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الأدارية والقضائية . فان تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام الصريحة الأحكام . وتحديد القوى العمومية وتعيين وظائف كلا منها . وانتظام سيرها والنظر في الاعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة

وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية. والزراعة والتجارة وعقد مايلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة. كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد. وإني على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجازها بصدق نية وإخلاص طوية. أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتي فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه. وثق ياعزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة. اه.

وفى يوم الأَحد الواقع فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٨ وفد على شريف باشا كثير من وجوه البلاد وأعيانها نذكر منهم سليمان باشا أباظه وشريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى ومنشاوى بك والشيخ على الليثي وعبد السلام بك المويلحى والشيخ احمد محمد والشيخ الصباحى وابراهيم افندى الوكيل وقدموا لدولته تقريرين أولهما كضمانة وكفالة لتعهداتنا ودليل على اشتراكهم معنا فى الطلبات الوطنية التى نحن متضامنون عليها وهذه صورته:

نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى لأعتقادنا التام بحسن صفات وغيرة مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولتكم بالحكومة المصرية. وإظهاراً لصداقتنا التامة ولخلوص نية الجيش نحن ضامنون ومتكفلون بصدق وصحة التعهدات التي من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتلو شريف باشا.» اه.

أما الثانى وعليه ١٦٠٠ توقيع فهو يتضمن طلب تشكيل المجلس

النيابى وفقاً للأرادة الخديوية وهذه صورته :—

«لما كان لاينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئه الأجتماعية إلاّ بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمناً على نفسه وماله حراً فى أفكاره وأعماله مما فيه سعادته وحسن حاله . وهذا لا يتأتى إلاّ بايجاد حكومة شورية عادلة لاتشوبها شوائب الأستبداد ولا تتطرق اليها طوارق الفساد . اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس ملية من نبهاء أممها ينوبون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الاحكام العادلة . وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق . وبما ان مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلباً لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له ما للمجالس الامم الاوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة . وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعم وتصير حكومتها العادلة انموذجا شريفا يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم . واننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولى النعم أدام الله اجلاله »

وفى يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ توجهت مع بعض الضباط لمقابلة شريف باشا وتهنئته برياسة الوزراء بالنيابة عن الجيش فقلت له :—

«أعرض لدولتكم اننا جميعاً واثقون بصداقتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن

وأهله وجازمون بان الصفات التى تحليتم بها ستكون سبباً فى وقاية بلادنا واستتباب الراحة العمومية فيها. واننا نعلم واجباتنا والفروض التى توجبها علينا وظائفنا العسكرية وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها. ولذلك فاننا نعترف باننا القوة المنفذة لما يصدر من الاوامر التي تكون ان شاء الله فى خير البلاد وصلاح العباد. الا أن لنا حقوقاً معلومة يمنحها لنا القانون فنرجوا من الله سبحانه وتعالى أن يحسن الينا بنوالها بمساعدتكم ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح آمين » ثم أمن الحاضرون فرد علينا بقوله :—

« فى علمكم ماقال الاقدمون :— آفة الرياسة ضعف السياسة. ولا حكومة الا بقوة ولاقوة الا بانقياد الجنود انقياداً تاماً وامتثالهم امتثالا مطلقاً.

كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومى فيه وهذا وذاك لايتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية. فترددى أولا فى قبول الرياسة ما كان الا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الاشكال فاكون عرضة للملامة بين اخوانى فى الوطن وبين الاجانب. وحيث أغاثتنا الالطاف الالهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة. فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط لانهما من أخص شؤون العسكرية واساس قواها. واعرفوا انكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فقوموا باداء واجباتها

الشريفة وعلىّ القيام باداء كل مايزيدكم فخراً وسؤدداً وفقنا الله واياكم »

وفي ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ بعث شريف باشا الى وكلاء الدول بالكتاب الآتي تعريبه :—

الى حضرة القنصل الجنرال

انكم لتعلمون الظروف والدواعى التي أوجبت على تحقيق الثقة التى تعطف الجناب العالى باعتقادها بى بقبول تشكيل الوزارة الجديدة. ونفس هذه الدواعى هى التى حملت زملائى حضرات النظار على الامتثال الى أمر الحضرة الخديوية مجيبين بقبول المناصب التى وجهت اليهم.

وبناء على ذلك أقدم لحضرتكم طى كتابى هذا صورة الدكريتو الخديوى المؤذن بتشكيل الوزارة. وانقل اليكم أن الحضرة الخديوية تكرمت بان توجه الىّ مع رئاسة النظار منصب الداخلية والقيام بمهام نظارة الخارجية ريثما يحضر حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا فهمى.

وأملى وطيد بانكم فى جميع المدة التى تتصل بها مخابراتى مع حضرتكم تواً لا تتأخرون عن مساعدتى بطيبة نفس لحفظ العلايق الودادية المستمرة حتى الآن بين حكومتكم وحكومة الجناب العالى مما هو عضد ثمين له وسند للقطر المصري . وبعد هذا فرجائى أن تقبلوا اثبات اعتمادى الفائق لحضرتكم ؟

ناظر الخارجية

شريف

كتب بمصر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

ثم بعث شريف باشا الى المحافظين والمديرين بالقطر المصرى بالمنشور الآتية صورته : —

تعطف الجناب العالى وعهد الىّ بان اشكل وزارة جديدة وأتولى رياستها ووجه الىّ مع هذا المنصب نظارة الداخلية . فأول أمر عنيت به حين قبلت هذه الخطة التى دعانى اليها كرم الحضرة الخديوية وطلب وجوه البلاد ـ هو ان صرحت بعزمى الأكيد على مراعاة الاقتصاد بالحكمة في جميع نفقات الدولة . وعلى توطيد العدل والامانة وتعميمها فى جميع الوظائف . وعلى احداث الاصلاحات التي أدت اليها الخبرة ودعت الى ادخالها ارادة البلاد واحداثها فى عموم الادارات على الوجه الموافق . ومن تلك الاصلاحات تنظيم الاحكام القضائية . وتحديد السلطة العمومية وتبيان اختصاصاتها ومزاياها . ثم توسيع نطاق المعارف والاشغال العمومية والزراعة والتجارة . وذلك هو جل الاصلاح الاساسى المقصود . ويلوح لى إنه ذو أهمية عظيمة يجب الاسراع الى قضائه ولذلك أدعوكم الى بذل جميع ما فى الطاقة فى سبيل مساعدتى على اتمام ذلك بما لكم من السلطة المعينة حدودها بهمة ونشاط .

وحيث لم يصدر حتى الان القانون القاطع الذى يحدد السلطة العمومية ويبين لكل منكم حقوقه وواجباته ـ رأيت من الضرورى ان اذكركم هنا باهم المزايا التى خولتموها فى الاحكام والادارة . فاحرصوا على الخدمة العمومية واجراء موجباتها . واسهروا على تأييد العدالة والمساواة وعلى جباية الضرائب . واحفظوا حقوق الاهالى وذودوا عن

مصلحتهم مثل ما يجب ان تزودوا عن المشروعات العمومية دينية كانت أو خيرية. واتموا فروض الحفظ والضبط . واعتصموا بالدراية لأتقاء ما يمكن حدوثه . وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل انفاقها بحيث لا تذهب بما لا خير فيه . تلك هى حدود السلطة لادارة الاحكام معينة الا السلطة الخديوية العظمى .

وعليكم ان تسووا بين الرعية اذا أخل بعضهم بعهد مع الاخرين فنشأ عن ذلك خلاف . وان تحققوا إجراء ما يتعهد به كل منهم لصاحبه . وتسهروا على مراقبة القوانين الشرعية المتعلقة بصلاتهم فيما بينهم وتفصلوا فيما يحصل من الخلاف . تلك هى الحدود المعينة للاحكام القضائية أى للقضاة فى الدعاوي الشخصية وللمجالس المدنية العادية — وبالجملة نقول ان الامور التى يكون مرجعها الى منفعة عمومية فلكم انتم الحكم فيها . واما المسائل المتعلقة بمصلحة الافراد فهى من اختصاصات الحكومة القضائية .

وعليكم ان توجهوا فى المستقبل عناية خصوصية الى فض المشاكل بمقتضى مبادىء الادارة العمومية التى ذكرت لكم اياها بوجه الاجمال . والتى ما حدتم عنها الا وحسب ذلك منكم تعديا لما فرض لكم من الحدود ومخالفة لتعليماتى الرسمية . ثم مع كونى تحاشيت اعطاءكم السلطة فى المزايا المختصة بالحكومة القضائية — فمن الواجب عليكم ان تتخذوا الوسائل الحسنة بحكمة ودراية من جميع الوجوه التى يحلها لكم القانون لتحفظوا شرف رعيتكم وأرواحهم وراحتهم . فان في هذه المدة الاخيرة

حدثت مخالفات كثيرة من شأنها إزعاج الأمنية ولم يعاقب المرتكبون بالقصاص الحق العادل الذى يكفهم عن ارتكاب الجنايات ويبين لهم أن أحكام القانون العادل تدركهم أيا كانوا.

فعليكم انتم أن تبطلوا هذه الحالة وتقفوا بالمرصاد لمنع عودها مرة ثانية موجهين لكل ارتكاب أو جناية العقاب القانونى. وأن تؤيدوا الراحة والامنية العمومية فان ذلك أول مايجب عليكم .

وبعد فاننى منذ استامت نظارة الداخلية تبين لى على أسف أنه قد حصل فى مديرية الغربية وفي غيرها من الادارات على اختلافها ضعف فى السلطة . مع أن على حفظها مدار الاحكام وبه قيام الحكومة الواجب احترامها . فمن المهم إذا وضع حد لهذه المخالفات المشؤومة التى تفسد ببقائها جميع فروع الادارة . وأحسن وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته للحكومة هى اختيار المأمورين الصادقين فى الخدمة . فابذلوا عنايتكم فى أن يكون جميع شيوخ البلاد والذين تدعوهم الى هذه الوظيفة إرادة مواطنيهم رجالا ذووا عفة تشهد لهم بها ثقة الاهالى. وأن يكون لهم فى بلادهم نفوذ تام لا يقوى على معارضته أحد إما بوجودهم فى حالة الثروة والغناء وإما لما لهم من المصالح الزراعية والتجارية.

وعليكم أن لا تتأخروا عن تقديم تقاريركم الى مرجع السلطة العمومية الذى منه يصدر لكم الحض والاوامر الادارية واليه يجب أن تبعثوا بجميع المسائل التى تستلفت أنظار النظارة العامة . وأن تعرضوا عليها جميع المشاكل التي يلوح لكم أنها تستلزم تعليمات خصوصية حتى اصل بمساعدتكم وحرصكم بأمانة ودقة على ما ينته لكم من التعليمات الى

اجراء الاصلاح وأعادة النظام الادارى طبقاً للمقاصد الخيرية الخديوية .

الامضاء . رئيس مجلس النظار و ناظر الداخلية

شريف

وفى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ قدم شريف باشا الى الخديو تقريراً بقوانين الاصلاحات العسكرية التى كانت من ضمن طلباتنا فى يوم حادثة عابدين المشهورة جاء فيه : —

قال : — ان القومسيون العسكرى السابق تشكيله بمقتضى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية قدم لمجلس النظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية مشروعات عن قوانين عسكرية . و بعد النظر فى هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين الآتى بيانها : —

أولا — قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية

ثانياً — « تسوية حالة الضباط المستودعين

ثالثاً — « معاشات الجهادية البرية والبحرية

رابعاً — « القواعد الاساسية الذى يليه قانون الترقي

خامساً — « الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية

فأتشرف بأن أرفع لسدتكم السنية صورة خمسة أوامر عالية عن هذه القوانين ملتمساً تشريفها بالقبول . وانى لولى الامر والنعم عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع رئيس مجلس النظار

محمد شريف

وبعد تصديق الخديو على هذه القوانين الخمسة وفد كبار ضباط الجهادية على شريف باشا فى ديوان الداخلية وشكروا له عنايته بأمر رجال العسكرية واهتمام وزارته بانجاز تلك القوانين . كما أبدوا له حسن مقاصدهم وعظيم ثقتهم به .

(الفصل السابع)

(في الوفد العثماني)

فى ٣ اكتوبر سنة ١٨٨١ ورد تلغراف من الاستانه ينبىء بأن جلالة السلطان عقد عزمه على ارسال وفد الى القطر المصرى من غير أن يشاور الوزراء فى الأمر . وأنه عين على نظامى باشا رئيساً للوفد المذكور . وعلى فؤاد بك معتمداً ثانياً . واحمد راتب باشا وصفر افندي وهما من ياوران الحضرة السلطانية . وأنهم قد سافروا جميعاً فى يوم ٢ اكتوبر قاصدين الاسكندرية . فوقع ذلك النبأ موقع الدهشة والاستغراب لدى جميع الدول الأوربية . لأنه لم تسبقه مقدمات ولا مخابرات مع تلك الدول . وقد توجه كل من قنصل فرنسا الجنرال وقنصل انجلترا (السير مالت) الى الخديو وأخبراه بأنهما لا يعلمان شيئاً عن أسباب قدوم الوفد العثماني . وأكدا له بأن الوفد المذكور لا يمكنه أن يعبث بشيء من حقوقه .

وفى يوم الخميس ١٣ دي القعدة سنة ١٢٩٨ وصل الوابور الهمايوني (طليعت) الى ميناء الاسكندرية فى منتصف الساعة السادسة مقلا

حضرة صاحب الدولة على نظامى باشا وحضرة صاحب العطوفة على
فؤاد بك وقدرى بك وصفر افندي وسيف الله افندى من ياوران
الحضرة الشاهانية. فأطلقت مدافع السلام من وابور محمد على وطابية
رأس التين. كما أديت التحية من بقية المراكب المصرية الراسية فى الميناء.
وتوجه ذو الفقار باشا سر تشريفاتى خديوى ومعه المحافظ ومأمور الضبطية
وفريق آلايات الاسكندرية ووكيل البحرية الى الوابور (طليعت)
وبلغوا حضرات القادمين سلام الخديو. ثم نزلوا الى البر وذهبوا الى
سراى رأس التين للاستراحة من متاعب السفر.

وبعد أن استكملوا راحتهم ركبوا الى محطة السكة الحديدية.
حيث شيعهم فيها حضرات الذين استقبلوهم من قبل. وكان فى انتظارهم
قطار خاص أقلهم في منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر الى القاهرة
فوصلوها فى الساعة الثامنة مساء. وكان فى استقبالهم فى محطة مصر سعادة
طلعت باشا باشكاتب الديوان الخديوى وغيره من المأمورين. فبلغهم
طلعت باشا سلام الخديو ثم ركبوا الى قصر النزهة بجهة شبرا وكان قد
أعد لنزولهم فيه مدة اقامتهم فى مصر.

وفى الساعة الرابعة عربى من صبيحة يوم الجمعة توجهوا الى سراي
الاسماعيلية لزيارة الجناب الخديو فقوبلوا عند وصولهم بغاية التعظيم.
وكان على سلم السلاملك سعادة طلعت باشا وسعادة خيرى باشا
والتشريفاتجية وياوران الحضرة الخديوية. فساروا بهم الى حيث الجناب
العالى الذى حياهم وأكرم مثواهم.

وبعد أداء واجب الاستقبال بلغوا الخديو تسليمات الحضرة السلطانية . وأعربوا عن مالها من كمال الالتفات اليه . وتمام المسرة وغاية الرضي بما توجهت اليه من تحسين الاحوال وحفظ الأمنية همم الحضرة الخديوية . وان حضور هذا الوفد انما هو عنوان على ماللذات الملوكية من الاعتماد وشدة الوثوق بحضرة الخديو المعظم . والمقصد الأصلي منه هو تأييد نفوذه وتعزيز موقفه وتثبيت مركزه .

وعند ذلك نطق بآيات الخشوع والخضوع وأدى من واجبات الشكر وفروض الحمد مايليق بالذات الشاهانية على حسن عنايتها به ولطف رعايتها له. وابتهل الي الله تعالى بدوام بقاء الحضرة السلطانية وتخليد ملكها وتأييد سلطانها ونفوذ شوكتها وتمكين قوتها. وبعد ذلك قاموا للانصراف فشيعهم الى سلم السلاملك حضرات من تقدم ذكرهم ثم ساروا قاصدين قصر النزهة.

وفي منتصف الساعة العاشر ركب الخديو عربته وتوجه الى قصر النزهة ليرد لهم الزيارة ثم عاد الى سراي الاسماعلية.

(زيارة علي نظامي باشا للالاى الثانى بقصر النيل)

توجه علي نظامي باشا المندوب السلطاني لزيارة الالاي الثاني الكائن بقصر النيل فلما وصل اليه استقبله حكمدار الالاى طلبه عصمت بك بعساكره حاملي السلاح. وبعد آداء التعظيم اللازم دخل ديوان الجهادية مع ناظرها محمود باشا سامى والاميرالاى طلبه بك عصمت ثم خاطب طلبه بك بقوله: — أخبر حضرات الضباط الكرام انى عسكرى

دخلت العسكرية وتربيت فيها الى أن نلت الرتب السامية. فقد كنت قائد جيش عظيم ثم تفضل عليّ مولانا وسيدنا السلطان الاعظم بترقيتي الى وظيفة سرياورانه بمعنى انى نائب عن مقامه السامى في تنفيذ احكامه العالية. فانكم تعلمون أن الجند حامية الملك وعون الخليفة على تنفيذ أوامره. وقد قضيت فى العسكرية اثنين واربعين عاماً وهذا هو الشرف الذى اعتز به فانه لا شرف للانسان الا خدمة الملة بنفسه وروحه. وبصفة كونى سرياوراً شاهانياً اخبر حضرتكم أن مصر قلب الدولة العلية وهى بين أعين مولانا وسلطاننا المعظم نخشى عليها ما نخشاه على انفسنا وديارنا فانها من الاراضى السلطانية والجناب الخديو العالى هو نائب السلطان فالناظر اليه ناظر للسلطان.

فأجابه طلبه بك عصمت بقوله: —

« اقدم لدولة السرياور الاعظم احتراماً يليق بمقامه السامى واعرض على مسامعه ان الجيش المصرى الشاهانى يعترف لمولانا وإمامنا سلطان الملة الاسلامية بالسلطة والسيادة على مصر. وانى بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى الامراء واخوتي العساكر المصرية اقدم لمولانا السلطان الاعظم خضوعنا واعترافنا بسيادة جلالته كما اني اعترف مع جميع اخوانى بحفظ ناموس مولانا الخديوى وامتيازاته السلطانية ونخضع له خضوع الابناء لآبائهم ونقر بسيادته علينا ونيابته عن المقام الشاهانى. وليس بيننا وبين مقامه السامى ما يوجب اضطراباً أو يحدث قلقاً أو يحرك ذكراً فى السياسة وغيرها. وانى اقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب

وانا معتقد بأني أخاطب وكيل الحضرة السلطانية. وانا نشكر عنايتها وسعيها واجتهادها في دفع افكار السياسيين عنا بما ألفناه من رحمتها وحنوها ورأفتها بنا . »

فرد عليه على نظامى باشا بقوله:—

كذا تكون أمراء الجيوش. وانى قد سررت بما علمته من حسن نيتكم وطهارة بواطنكم وحبكم للجناب الخديو السامى. وقد تأكد عندى أن تظاهركم العسكرى لم يكن لاضرار ولا افساد .

فقال طلبه بك : —

«سيدى. ان تظاهرنا كان لحفظ البلاد ووقاية شرف أميرنا ومولانا الخديو. ومع النوازل التى رأيناها قد أحاطت بأوطاننا فاننا رأينا رئيس النظار السابق يبذل جهده فى تقليل الجند وتبديده. فعلمنا أنه يريد بالبلاد شراً. اذ لا يخفي على فطنة دولتكم أن الملك لا يحفظ الا بحامية الجند والجند إن لم يكن كافياً لحفظ الحدود ورد العدو كان كعدمه. وبلادنا مع كثرة الاجانب فيها واحتياجها لحفظ الامن ومراقبة الاعداء لا يقوم بحفظها الا قوة عظيمة من الجند. وقد عارضنا فى تقليل القوة العسكرية فاستبد علينا رئيس النظار وأبى الا تنفيذ أغراضه. فضلا عن أننا رأيناه يمشى فى غير طريق الوطنية ولا يفعل الا مايشاء . وهذا مايضر بالوطن وصالح الدولة العلية ويمس شرف مولانا الخديو .

وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الامة . فلم نجد غير أذن صماء وعين عمياء . فاضطرنا الخوف على بلادنا وأميرنا للقيام بالجند ووقوفنا فى

ساحة عابدين . وقد مناطلبنا للجناب الخديو بواسطة أخينا الأكبر ونائبنا جميعاً (احمد بك عرابى) . فتفضل علينا بالاجابة وسلم الرئاسة العظمى لصاحب الدولة والهمة العلية دولتلو محمد شريف باشا وهو خير كفؤ لذلك . ونحن الآن راضون عن الهيئة الحاضرة معترفون بسيادة مولانا السلطان الاعظم خاضعون لأميرنا الخديو . ولم يبق عندنا شيء سوى خدمة الوطن العزيز بحياتنا.

وكما أن الدولة العلية ترى مصر قلب الدولة فكذلك نحن نري الدولة محل سطوتنا ومركز آمالنا ودار الخلافة الاسلامية . واننا نرجو أن تجتمع كلمة المسلمين فى سائر الاقطار وتتحد قلوب المؤمنين لتكون يداً واحداً فى وقاية دولتنا من جميع النوازل أعاذها الله منها . ولا نشك فى أن اخواننا المسلمين يجدون فى بث الاتحاد بينهم وجمع الكلمة على تأييد ملكنا وسلطاننا المعظم خلد الله سلطانه».

ولما أتم كلامه وقف على نظامى باشا وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط وأثنى عليهم ثناء جميلا. ثم جلس مع ناظر الجهادية محمود سامى باشا نحو نصف ساعة وذهب بعد ذلك فزار شيخ الجامع الازهر ونقيب الاشراف والشيخ عليش شيخ السادة المالكية . وكانوا يباهون جميعاً بما فعلته الجهادية وما وصلت اليه الحالة بفضل رجالها .

وقد مكث رجال الوفد فى مصر بضعة عشر يوماً أقيمت لهم فى خلالها المآدب الفاخرة . أما الخديو فقد أكد لهم بان الجيش على طاعته . وان ليس في مصر ما يوجب الاضطراب .

وفى ١٨ اكتوبر سنة ١٨٨١ سافر الوفد الشاهاني الى الاسكندرية مقتنعاً بما رآى وسمع . وفى صباح اليوم التالى أقلته البارجة (طليعت) الى الاستانة . وقد أطلقت المدافع ايذانا بسفرهم واجلالا .

الفصل الثامن

(فى سفر الآلاى السوادنى الى دمياط)

(وسفرى بالآلاى الرابع الى رأس الوادى)

لما ورد من الاستانة تلغراف ٣ اكتوبر سنة ١٨٨١ المار ذكره علم الجميع أن مجيئ الوفد الشاهانى هو لتحقيق التمرد العسكرى الذى أشاعته أوربا لتجعله وسيلة لتتداخل فى إفساد ماتم من الاصلاحات في القطر المصرى ولقد هاجت الافكار واضطربت خواطر رجال الاستبداد وأوجس الخديو من جراء ذلك شراً . فاتفق مع الوزارة الجديدة على أن لا يسمح لرجال الوفد المذكور بمقابلتنا . وأن يعترف الخديو بأن لا تمرد ولا عصيان فى الجيش . (كما هو الواقع) وأن الجيش على طاعته ولا موجب للاضطراب . وانه يلزم ارسال الآلاى السودانى الى دمياط والآلاى الرابع حكمداريتى الى رأس الوادى .

هذا ما تم الاتفاق عليه بين الخديو والوزارة . وقد اخبرنا ناظر الجهادية محمود سامى باشا بكل ذلك فوافقنا عليه مبدئياً تطميناً للنفوس وتسكيناً للقلوب ولكن على شرط صدور أمر الخديو بانتخاب النواب قبل سفرنا .

ثم نبهنا على عبد العال بك بالتأهب للسفر الى دمياط وأن يأخذ معه موسيقى الآلاى الثاني البيادة .

(كيفية سفر الآلاي المذكور)

سافر عبد العال بك حلمى بالآلاى السودانى الى محطة السكة الحديدية ماراً وسط المدينة . وكان قد سبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع . وكان عدد الحضور غير قابل للعد والاحصاء ولما وصل الآلاى المذكور الى المحطة أخذ عناني بك من أعيان القاهرة بنثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر. وقد سقي الناس شراباً سكرياً فى ذلك اليوم اكراماً للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد .وكنت حينذاك مع ناظر الجهادية محمود سامى باشا فى جملة المودعين .

وتلا كل من محرري جريدتي الطائف والمفيد (السيد عبد الله نديم والسيد حسن الشمسى) خطاباً تضمن المدح والثناء علينا وعلى الهيئة العسكرية لما قمنا به من قتل الظلم والاستبداد واحياء روح العدل والحرية ونشر علم الاخاء والمساواة والاتحاد فاجبت بشكر الخطيبين المذكورين وأوعزت الى العموم بالاستمساك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

فقام عبد العال بك حلمى وألقى خطاباً وجيزاً قال فيه .

« أيها الاخوان. انا نودعكم والقلوب معكم وكلمة الوطنية تجمعنا. فاجعلوا حبل المواصلة بيننا ممدوداً وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة

فيما يفترون علينا كما اننا لانسمع من واش كلاماً. واعلموا أننا فى تيار أفكار إن لم نحفظ أنفسنا فيه بالاتحاد هلكنا . وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو وطهارة بواطن رجاله الفخام. فنحن نخدم افكارهم بأرواحنا ونقضى العمر فى طاعتهم ماداموا على الحق. والله الحفيظ علينا وعليكم وهو على كل شيء قدير » . اه

وهذا هو خطاب السيد عبد الله نديم : —

« حماة البلاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما توالى على مصر من الحوادث والنوازل عرف مقدار ما وصلتم اليه من الشرف وما كتب لكم فى صفحات التاريخ من الحسنات. فقد ارتقيتم ذروة ما سبقكم اليها سابق ولا يلحقكم فى ادراكها لاحق الا وهى حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنهما. فلكم الذكر الجميل والمجد المخلد يباهى بكم الحاضر من أهلنا ويفاخر بمآثركم الآتي من ابنائنا. فقد حيي الوطن حياة طيبة بعد أن بلغت الروح التراقي . فان الامة جسد والجند روحه ولا حياة للجسم بلا روح . وهذا وطنكم العزيز أصبح يناديكم ويناجيكم ويقول : —

اليكم يردُّ الامر وهو عظيمُ ... فاني بكم طول الزمان رحيمُ

اذا لم تكونوا للخطوب وللردى ... فمن أين يأتى للديار نعيم

وان الفتى ان لم ينازلْ زمانه ... تأخر عنه صاحب وحميم

فردوا عنان الخيل نحو مخيّم ... تقلبه بين البيوت نسيم

وشدوا له الاطراف من كل وجهة ... فشدود أطراف الجهات قويم

اذا لم تكن سيفاً فكن أرض وطأةٍ   فليس لمغلول اليدين حريم
وان لم تكن للعائذين حماية   فانت ومخضوب البنان قسيم

ولقد ذكرتُ باتحادكم وحسن تعاهدكم ماكان من رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم عند تغيب سيدنا عثمان في أهل مكة من مبايعة أهل الشجرة على حفظه وصيانته صلى الله عليه وسلم. فصاروا يعنونون بالعشرة المبشرين بالجنة. وانتم قد تعاهدتم على حفظ الاوطان وبقاء سطوة مولانا الخديو وتأييد ملكه. وتبايعتم على الدفاع ووقاية أهليكم من كل ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يخدش الشرف فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به. وذلك هو الفوز العظيم.

ثم قال: أخوكم الحريو دعكم ويسير باخوانكم الى دمياط فاجعلوا عروة الود وثيقة ولا تحلوا حبل الاتحاد الذى جاهدتم الانفس فى أحكامه. فقد زالت موانعنا التى كانت تجر الى الفساد. والانس دار رحيقه بين الجيوش أولى الرشاد. ولا تعمر الدنيا اذا لم تترك الخلق العناد. فالارض تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد.

ومن محاسنكم التي تفخرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم لأوامر الحكومة وامتثالكم لارشاداتها وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس البر الرؤوف القائم بخدمة الامة وبلادها.

ثم ختم خطابه بقوله: وأحسن مايؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل أن يقال (مات شهيد الاوطان) فنادى الجميع (رضينا بالموت فى حفظ الاوطان).

واستمرت مظاهر التوديع والتشييع الى ان تحرك القطار وسار قاصداً دمياط . فلما وصل اليها هرع أهلها الى استقبال الآلاى المذكور بالحفاوة والاكرام . فالقى السيد عبد الله نديم خطاباً حماسياً مدح فيه الجيش ورؤساءه وقال انهم هم الذين انقذوا البلاد من جور الاستبداد. ثم ذهب الآلاي الى مركزه .

وكان اسماعيل بك صال أوغلى حكمدار طوبجية سواحل دمياط واسماعيل باشا زهدى محافظها قد شرعا فى دس الدسائس بين أهل المدينة فصار احالتهما الى المعاشات لكبر سنهما واتقاء شرهما .

(كيفية سفر الآلاى الرابع حكمداريتى)
(الى رأس الوادى)

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ تأهبتُ للسفر الى رأس الوادى. وكان قد صدر الأمر العالى بانتخاب النواب قبل ذلك بأربعة أيام. فمررت بالآلاى المذكور فى وسط مدينة المحروسة من باب النصر والموسيقى العسكرية تعزف فى مقدمة الآلاى على حسب العادة الى أن بلغنا مسجد سيدنا وولى نعمتنا الامام الحسين. فوقف الآلاى مقابلا للمسجد تعظيما واجلالا لسبط الرسول عليه الصلاة والسلام. ثم دخلت الى المقام الحسينى مع بعض الضباط وأمرنا بيرق الآلاى على الضريح الشريف. وسألنا الله جل شأنه أن يوفقنا لما فيه خير البلاد ونفع العباد . ثم خرجنا وسرنا بالآلاى على الهيئة السالف ذكرها وكانت الشوارع ممتلئة بالمودعين والمتفرجين الى أن بلغنا محطة السكة الحديدية .وكان قد سبق

اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الذوات والتجار وعامة الناس. وبالجملة فان هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر. فقمت فى الحاضرين خطيباً قبل سفرنا وقلت ما يأتى :—

« سادتى واخواني

بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ولا نثنى عن عزمنا حتى تحيي البلاد وأهلها. وما قصدنا بسعينا افساداً ولا تدميراً ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا الا الغرباء. حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها. والمطالبة بحقوق الامه. وقد ساعدتنا العناية الالهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ماطلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنية. وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الامة فى شئونها وتعرف حقوقها كباقي الامم المتمدنة فى العالم. ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الاوربية ماتحصلت على الحرية لا بالتهور وإراقة الدماء وهتك الأعراض وتدمير البلاد ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم أو نخيف قلباً أو نضيع حقاً أو نخدش شرفاً. وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوي الا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد. فالآن ننادي بصوت واحد « فليعيش الخديو واهب الحرية. فليعيش الجيش المصرى طالب الحرية. فلتعش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة.

نحن الآن فى نعمة جليلة وعزة جميلة. وقد فتحنا باب الحرية فى

الشرق ليقتدى بنا من يطلبها من اخواننا الشرقيين على شرط أن يلزم الهدو والسكينة . ويجانب حدوث مايكدر صفو الراحة . ولقد ألقينا مقاليدنا الى وزرائنا الكرام ورئيسهم الشهم الهمام شريف النفس عظيم القدر . وبين أيديهم عقبات ومصاعب فلا نزدهم ارتباكا بتخاذلنا . بل نلزم وحدة الاتحاد ونحافظ على البلاد ونسير معهم في طريق الاصلاح أينما ساروا . وانا قادمون الى راس الوادي امتثالا لأمر رئيسنا الوطنى الحر القائم بخدمة الوطن وأهله سعادة محمود باشا سامى ناظر جهاديتنا . ليعلم الجميع أن قيامنا كان لطلب الحقوق لا للعقوق . وان الطمأنينة عادت كما كانت وعدنا الى مانشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الفخام . فلا تأخذكم الاراجيف وأشاعات أعداء الوطن وثقوا بسعى أميرنا ورجاله .

وأخص اخواني الجهادية بحفظ وحدة الاتحاد وعدم الاصغاء الى الوشاة والحساد . فانكم تعلمون أننا جاهدنا فى هذا الامر أعواما طوالا حتى ربطنا القلوب وألفنا النفوس . وبيننا من الاعداء من يسعى فى تفريق كلمتنا واضرام نار الفتنة بيننا . فاردعوهم بلسان التقريع واحفظوا لنا ماعاهدناكم عليه . فالبلاد محتاجة الينا وأمامنا عقبات يجب أن نقطعها بالحزم والثبات والا ضاعت مبادئنا ووقعنا فى شرك الاستبداد بعد التخلص منه .

تعلمون انكم كما قمتم وأنقذتم أمراءكم الثلاثة بل اخوانكم من السجن بل من القتل . هكذا قمنا لكم وبكم فانقذنا الوطن من الاستبداد ورفعناه الى عرش الحرية .

وما الفخر بالعظم الرميم وانما فخار الذى يبغى الفخار بنفسه

ونحن نفتخر بالابناء . فقد ختم لنا الآباء الفتوح ونحن حفظناها. فاجعلوا عروة الاتحاد بينكم وثيقة. وانى سائر باخوانكم الى رأس الوادى فاستودعكم الله جميعاً واقبل أخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله وأخى محمد افندي عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة ،.

فقام السيد عبد الله نديم .وكان قد عاد من دمياط فخطب الحاضرين بمعنى ماخطبت. وكان مصطفى بك عناني وبعض الاهالى ينثرون الزهور والرياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس شرابا سكريا لذيذاً .

ولما قرب وقت مسير القطار صحت مودعا جميع المشيعين . ثم سار بنا القطار قاصداً مدينة الزقازيق يصحبنا السيد عبد الله نديم .

وكنا فى أثناء المسير كلما وقفنا فى محطة يستقبلنا الاهالى بالفرح والسرور ومزيد الاحتفاء والاجلال. فيخطب السيد عبد الله نديم فيهم بمثل ماسلف ذكره . واستمرت مظاهر الاحتفالات على هذا المنوال الى أن دخل القطار محطة الزقازيق (مركز مديرية الشرقية) فاستقبلنا فيها جمهور الاهالى والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسى وهتفوا لنا وللجيش بالدعاء وعلى وجوههم علامة الفرح والسرور. ولما وقف القطار نثروا على العساكر الورد والازهار العطرية وسقوهم الأشربة السكرية.

ثم خرجت من القطار وسلمت على جموع المستقبلين .وألقيت عليهم الخطاب الآتى ،

«سادتی واخوانی

أنا أخوكم فی الوطنية وإسمی احمد عرابی ولدت فی بلدة (هريةرزنه) من بلاد الشرقيةهذه . فمن عرفنی منكم فقد عرفنی ومن لم يعرفنی فقد عرفته بنفسی . وهاأنذا واقف بين أيدی الأهل والخلان . وقد بلغكم ما تطلبناه من قطع عرق الاستبداد وتحرير البلاد وأهلها . وبعناية الله سبحانه منحنا مولانا الخديو هذه الامنية فنحن لم نخرج من العاصمة عصياناً ولا تظاهراً بعدوان . وانما سرت بالجيش ووقفت بين يدی الخديو وقفة الطالب الراجی كرم مولاه . فلا تعولوا علی الأراجيف وأشاعات أهل الفساد . واعلموا أن البلاد محتاجة الی الخدمة بالقوة والفكر والعمل . اما القوة فنحن رجالها ولا ننثنی عن عزمنا وفی الجسم نفس . وأما الفكر فهو منوط بأميرنا الأعظم ووزرائه الكرام وهم لايهنأ لهم عيش الا اذا طاب لنا ولا يدركون الراحة الا بأمننا . فهم يسهرون الليل ويقضون النهار فی سلوك السبل المؤدية الی حفظ الامة وسلامتها من العوارض . وأما العمل فهو منوط بكم فان القوة والفكر يعطلان بفقد ثروة تربتنا الطيبة المباركة . وقد طلبنا لكم مجلس الشوری لتكون الامور منوطة بأهلها والحقوق محفوظة لذويها . وهذه نعمة كبری نشكر الله عليها كما نشكره علی نجاة الوطن وأهله من رق العبودية واستنشاق نسيم الحرية . ونحمده علی سلامة باطن أميرنا المعظم وخديونا الافخم أيده الله . » اه

ثم قام بنا القطار قاصداً رأس الوادی . وبعد استقرارنا فيه بيومين

دعانا الفاضل أمين بك الشمسى رئيس تجار الزقازيق الى وليمة شائقة اكراما لنا واحتفالا بنا وبضباطنا ورجالنا. فألقيت على جماهير المودعين من أعيان المديرية المذكورة خطابا هذا نصه :

«سادتي واخواني الأعزاء.

أحلى أسماعكم باسم مولانا وأميرنا الخديو الساعى فى عمار الوطن وقطع عروق الاستبداد منه. وأذكركم بمدة حجبت عنا فيها أنوار الحرية واستعبدتنا فيها الظلمة حتى صرنا نتألم ولا يرحمنا أحد. وأصبحت أموالنا وأرزاقنا معرضة للنهب والسلب تتخطفها أيدى المستبدين الذين تمكنت القسوة من قلوبهم وألفوا الظلم وكرهوا العدل والانصاف حتى كانت عاقبة أمرهم أن أصبح الناس فى قيد الفقر وذل الفاقة . والقطر معرضاً للاخطار مهيأً لامتداد أيدي الطامعين اليه . فعز ذلك على اخوانكم وأولادكم الجهادية حماة البلاد . وتحركت فينا الحمية العربية والغيرة الوطنية فتعاهدنا على حفظ البلاد ووقاية أميرنا من كل سوء . وسرت بهذا الجيش ووقفت بساحة عابدين أمام مولانا الخديو حفظه الله . وقد اشتدت شوكة جيش البغي وقويت معارضته .

هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزالا شديدا فجال صديقي الاعز الهمام صاحب الغيرة والعزم القوى السيد عبد الله نديم بين الصفوف ينادي: (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما. فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتي تفئ الى أمر الله) فكان معى. ثانى اثنين فى حفظ قلوب الرجال من الزوغ والارتجاف . وأخذ

الكل يردد هذه الآية الكريمة كأنهم لم يسمعوها الا من فمه فى تلك الساعة . وببركة سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وولديه البدرين المنيرين سيدنا الامام الحسن ومولانا وملاذنا سيدنا الحسين تحصلنا على المقصود. وأنقذنا كم من يد من لم يعرف لكم حرمة ولا يعترف بحق ولا يري أنكم مثله من نوع الانسان . وشكرنا مولانا وأميرنا الخديو على حسن عنايته بنا وبالامة وعلى ماتفضل به من مجلس الشورى. وأنتم الآن مهيئون للانتخاب فلا تميلكم الأهواء والاغراض لانتخاب ذوي الغايات . بل عولوا على الأذكياء والنبهاء الذين يعرفون حقوقكم ويدفعون المظالم عنكم ويفتحون باب العدل والانصاف فى بلادنا . فلا تأخذكم الاراجيف واطمئنوا فى بلادكم. والتفتوا الى أشغالكم ومصالحكم. وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء أميرنا ممتعاً بامتياز ذات وطننا. محروساً بجنده المظفر . وقد كاف صاحب الدولة والفخامة رئيس نظارنا شريف باشا بالنظر فى أحوال الامة وسن القوانين التى تحفظ حقوقها وهو يجاهد الآن مع أصحاب السعدة اخوانه الوزراء فى حل المشاكل وترتيب أمورنا الداخلية والخارجة. فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يديم لهم هذا النشاط وأن يلهمهم التمسك بالعدل لذى ألفه هذا الرئيس . وفى الختام ننادي بقولنا « يعيش الجناب الخديو » . اه

فأجاب الجميع بالتأمين ثم شكرنا صاحب الليلة على كرمه وأثنينا عليه الثناء المستطاب .

ثم قام السيد عبد الله نديم ونطق بخطبة غراء كثر فى أثنائها هتاف

الاستحسان من الحاضرين. وفى اليوم الثانى دعيت لوضع أساس المدرسة الأميرية بالزقازيق فتوجهت ووضعت حجر الزاوية فيها باسم الحضرة الخديوية. وتلوت على الحاضرين خطبة ذكرت لهم فيها فوائد التعليم ومنافعه. وفضل العالم على الجاهل والبصير على الاعمى. وحرضتهم على الاهتمام بأمر تعليم أولادهم ليكونوا مستعدين لخدمة بلادهم فى المستقبل.

وكذلك دعينا الى وليمة بطرف الفاضل الهمام أحمد بك السيد اباظه بناحية (شرويده ووليمة). بطرف الفاضل الشيخ احمد محجوب عمدة ناحية (العصلوجى). ووليمة أخرى بطرف المفضال سليمان بك السيداباظه. ثم الى مأدبة كريمة بطرف سليمان باشا أباظة. وغيره من وجود مديرية الشرقية.

وفي ١٦ اكتوبر تقابلت مع احمد راتب باشا أحد رجال الوفد العثمانى. وأحد رجال المابين المقربين من جلالة السلطان الاعظم. فى محطة الزقازيق. وكان قاصداً بندر السويس ليبحر منه الى الحجاز بمأمورية فوق العادة. فركبت معه فى عربة واحدة وعرفته بنفسي. ثم أخبرته بكل ما أجريناه من اول الامر الى آخره. وأننا لم نشق عصا الطاعة كما يدعى الأوربيون بل طلبنا الاصلاح باسم الذات الشاهانية. وبذلك علم الصغير والكبير بأن لنا سلطاناً شرعيا هو صاحب السيادة العظمى على البلاد المصرية. وان الخديو هو نائب عن جلالته فقط. من بعد أن كانوا لا يعرفون لهم حاكما شرعياً غير الخديو. ولما وصلنا الى رأس الوادى حضر الضباط والصف ضباط. واصطفوا صفاً واحداً تعظيما

واجلالا للذات المشار اليه . وهتفوا بقولهم (يعيش السلطان). ثم ودعناه والتمسنا منه عرض اخلاصنا وطاعتنا على الحضرة السلطانية حين عودته الى الاستانة العلية. وقام به الوابور بين اصوات المودعين والدعاء له وللذات الشاهانية .

وفى ٢٠ اكتوبر أرسل الينا نوبار باشا مندوباً من طرفه يدعى احمد قبودان البكرى. من موظفى بوغاز الاسكندرية. ليشكرنا على انقاذ الوطن من ظلم الظالمين وجور المستبدين . ويعرض علينا أنه مستعد لأن يقود حركتنا الوطنية بصائب رأيه اذا دعوناه الى رياسة الحكومة. واعتمدنا عليه وسلمنا أمورنا اليه. فعجبنا لذلك. واجبناه بأن مبدأنا هو أن تكون « مصر للمصريين » . وللنزلاء عندنا حسن الضيافة ومزيد الاكرام . وانا لانجهل الأدوار التى لعبها نوبار باشا فى مسألة تغيير قواعد فرمان الوراثة الخديوية . وفى مسألة تشكيل المجالس المختلطة فى مصر. تلك المجالس التى صرف عليها ١٢ مليوناً من الجنيهات من أموال المصريين المساكين على يده. وبسعيه. وكان هو أكبر مساعد للمستبدين وله الحظ الأوفر من تلك الغنائم .

الفصل التاسع

(في عودتي الى القاهرة)

بلغ الحكومة من جواسيسها أنى أتجول فى انحاء مديرية الشرقية لبث مبادئي وأفكارى فى نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان . حاضاً على

وجوب موازرتي فى مشروعاتى الوطنية. وأن كثيراً من المظلومين يأتون
شاكين من ظلم الظالمين. فأوجست خيفة من ذلك. وقررت طلبى الى
العاصمة فاجبت طلبها. ثم عرضت على وظيفة وكيل نظارة الجهادية
ورتبة اللواء (باشا) فقبلت وكالة الجهادية مع بقاء الآلاى فى عهدتى
ورفضت رتبة الباشا حتى لا أدنس سمعتى. وحتى لا يقال بانى انما اشتغل
لمصلحتى الخصوصية لا للمصلحة العمومية.

ولما استلمت منصبي الجديد كثر توارد المتظلمين على من ارجاء
البلاد واكنافها حتي كانت ساحة منزلى لا تسع الزائرين والمتظلمين وكان
كثير من الأوربيين ومكاتبي الجرائد الافرنكية والوطنية يحضرون
الى منزلى لاستطلاع سياستى. والوقوف على مكنونات افكارى
بحيث كنت فى تعب دائم ليلا ونهاراً. وفى تلك المدة حضر الى منزلى
الرجل الكريم المتفانى فى حب الحق والعدل والحرية. محب الشرقيين
عموما والمصريين خصوصاً (المستر ولفرن سكاون بلانت). وكان معه
صاحبه العلامة القس لويس الصابونجى (صاحب جرنال النحلة) وعرض
على قبول صداقته لى فقبلت منه ذلك. فمد يده الىّ ومددت يدي اليه.
وتصافحنا وتعاقدنا على الصداقة والاخلاص وكنت أظن أننا بواسطته
وبفخامة مركزه في قومه وشدة غيرته على الحرية. نتمكن من تذليل
الصعوبات التى يلقيها قناصل الانجليز هنا في طريق حريتنا ونجاح بلادنا.
بدعوى الانسانية والعدل والانصاف بين الامم والشعوب وهذا ما يدعى
الغربيون زوراً وتضليلا دائما وهى كلمات محبوبة يدسون بها السم في الدسم
ليتمكنوا بها من الاستيلاء على مشارق الارض ومغاربها طمعاً وجشعاً.

وكذلك حضر لزيارتنا كاتم اسرار ملكة الانجليز. محب الحرية
(السير وليم جريجري). الرجل الأرلندى الذى كان قد تولى حكومة
جزيرة سيلان مرتين اجابة لرغبة أهل تلك البلاد. وسألنا عن مقاصدنا
فأكدنا له أن لا خوف على رعايا الدول المتحابة. فهم آمنون على أنفسهم
وأموالهم بضماننا وكفالتنا. وأنا لا نريد الا الحرية وقطع عروق
الاستبداد. وقدتم لنا ذلك بتشكيل مجلس نيابى. وبرضاء واستحسان الخديو
وقد التمست من الخديو فى تلك المدة بواسطة ومساعدة ناظر الجهادية
ورئيس النظار الافراج عن المسجونين ظلماً فى مدة الاستبداد فأجيب
التماسى. وكان من ضمن أولئك المسجونين احمد بك أبو ستيت من مديرية
سوهاج. والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمه. وكانا منفيين
الى السودان ظلماً وعدواناً. ولما قدم السيد حسن موسى العقاد أقام الافراح
وأولم ولائم كثيرة لضباط الجهادية وأعيان العاصمة تعد من ليالى
مصر المشهورة.

وفى تلك المدة أيضاً أنشئت جرائد وطنية صادقة منها جريدة
الحجاز ومحررها السيد ابراهيم سراج المدنى. وجريدة المفيد ومحررها
السيد حسن الشمسى. ولسان الأمة ومحررها السيد عبد الله نديم. وكان
موضوعها سياسياً تهذيبياً الذب عن حقوق الأمة.

وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامى
ناظر الجهادية فأطنب فى الثناء علىَّ لقيامى بنشر راية الحرية في مصر
وملحقاتها من بعد مضى خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون

فى قيود الاستبداد والاستعباد .ثم أقسم انه مستعد لأن يضحى حياته
ويجود بآخر نقطة من دمه فى تنفيذ رغبتي . ويجرد حسامه وينادي
باسمى خديويا لمصر اذا رغبت فى ذلك .

فقلت له « مه يامحمود باشا.فانى لاأريد الا تحرير بلادى ولا أرى
سبيلا لنوالنا ذلك الا بالمحافظـة على الخديو كما صرحت بذلك مراراً
وتكراراً . وليس بى طمع أصلا فى الاستئثار بالمنافع الشخصية . ولا
أريد انتقال الأريكة الخديوية الى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر .
مع علمى بأنك تنتسب الى الملك الأشرف (سبرباى) .فقال أنا لاأقول
لك الا حقاً. وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى. فشكرته على ثقته
بى وتم الحديث .

الفصل العاشر

(فى مجلس النواب)

بناء على طلبنا. وعلى التقرير الذى رفع الى شريف باشا مذيلا بألف
وسماية توقيع متضمناً طلب تشكيل المجلس النيابى.وهو التقرير السابق
ذكره.رفع رئيس النظار فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ ذى القعده
سنة ١٢٩٨ .الى الجناب الخديو التقرير الآتى نصه بشأن انشاء مجلس
نواب وانتخاب اعضائه :

(التقرير)

لقد أظهرت التجارب فى عدة مرار خلل الحالة الموجودة عليها

البلاد الآن ولهذا فالاصلاحات التى سنشرع فيها فى ظل الساحة العلية تكون متعلقة بأهم صوالح البلاد المصرية لأنه يترتب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة وإصلاحها شيئاً فشيئاً وتوطيد الادارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها لاخراجها من حيز التصور للعمل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظار فقط : بل المترائى لهم أن تبادل الافكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم . ومرتبتهم لحيازة ثقة ورضى اخوانهم بهم . ولانتخابهم للنيابة عنهم . هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات . وقد طابق رأى عمد الاهالى بالنيابة عن عمومهم هذا الرأى الذى رأته هيئة النظار ولذلك نرى أنه من الواجب علينا أن نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد . وجمع أعيان ووجوه القطر لأخذ رأيهم بخصوص إحتياجات الاقاليم وعرض الخلل الحاصل فى الادارة عليهم . واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم .

وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الآن شيء سوى اتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة فى سنة ١٢٨٣ . نعم أن تلك اللائحة ليست مستوفاة ولاملائمة لأفكار الأهالى ومقاصدهم وكانت قد عملت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص . لكن هيئة النظار باتحادها مع مجلس شورى النواب ستشتغل فى البحث عن مايلزم اجراؤه

من التنقيحات والتعديلات فى قانون النواب مع مراعاه حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر .

هذا ومن الجلى الغنى عن البيان ان العهود والترتيبات التى نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة. وكذلك القوانين والأوامر العلية المشتملة على تلك العهود والترتيبات لاتدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيها بمجلس النواب . لأنها موضوع عقد صلح مع الدول ولا يجوز تعديلها أو تغيير شيء منها الا برضاء الدول التى عقدت معها .

وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدي مأموريته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها . وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية فى اجراء الاصلاحات المشروع فيها . وعونا على تامين المصريين تأميناً كافياً على النفس والعرض والمال . ولهذا . واتباعاً للمادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى المؤرخه في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ أتشرف بأن أقدم للاعتاب السنية مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و٢٣ دسمبر سنة ١٨٨١ .

أما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين افتتاح المجلس فسأشتغل فيها مع رفقائي بتحضير المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب . وسنستلفت انظارهم بالخصوص نحو المواد المختصه بالضرائب . وبالعونة والبدلية المتعلقتين بالعمليات والاشغال العمومية . لأنها مسائل ذات اهمية جسيمة بالنسبة للمزارعين . وسنأخذ رأيهم أيضاً فى ترتيب مجالس ادارة بالمديريات . لان اقامتهم بالأقاليم واستمرار معاملتهم مع أهاليها يجعلان

رأيهم ذا فائدة عظمى فى ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها واختصاصاتها.

ومن ثم فاذا تكرمت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الامر العالى المقدم لسدتها السنية يبادر فى الحال ناظر الداخلية باجراء التنبيهات اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المار ذكرها.

وعلى كل حال فانى لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع ؟

الامضاء   شريف

(صورة الأمر العالى)

فبناء على هذا التقرير صدر الأمر العالى الآتية صورته :

(نحن خديو مصر)

بناء على التقرير المرفوع الينا من رئيس مجلس نظار حكومتنا بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ المرفوق صورته بأمرنا هذا. وبعد الاطلاع على لائحة مجلس شورى النواب الصادرة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ وبناء على موافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :—

المادة الأولى — يصير انتخاب النواب بالصفة والشروط الموضحة بتلك اللائحة. وافتتاح مجلس الشورى يكون فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ غرة صفر سنة ١٢٩٩ اتباعاً للمادة ـ ١٦ من اللائحة المذكورة.

المادة الثانية — ناظر داخلية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا.

صدر بسراي الجزيرة في ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١

الامضاء

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الامضاء محمد شريف

(اللائحة الأساسية ونظام مجلس النواب)

« الصادران فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ »

ولقد صادف المشروع بعد صدور التقرير والامر العالى السابقين استحساناً يجل عن الحصر والوصف فى البلاد. فلم يكن المرء يلقى الا وجوهاً طلقة وثغوراً باسمة . وكان أهم ما استوجب الاستحسان قول رئيس الوزراء « ان مشاورة أهل الرأي والسداد من وجوه البلاد فيما تحتاج اليه من الاصلاح هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة . وان هذا المأخذ مطابق لرأي عمد الاهالى بالنيابة عن عمومهم » . وكان ذلك عند الامة دليلا على قرب الصلة وارتفاع الحجاب بينها وبين الحكومة .

أما اللائحة التى ورد عنها الكلام في تقرير شريف باشا وجاء فى شأنها — أن مجلس النواب سيجتمع بمقتضاها ولكن هيئة النظار ستتحد معه فى البحث فيما يجب تعديله وتنقيحه منها مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر — فقد كان فى الكلام عنها فى ذلك التقرير موضعان للاستحسان . الاول : تعديل اللائحة بمعنى تقريبها من جانب الحرية

بقدر تبعيدها من حد التقييد . والثانى : مراعاة الحقوق الخديوية وحالة القطر . بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين احوال البلاد وأحكامها.

ولما كان قد ورد فى التقرير المذكور أن الانتخاب الجديد سيكون بمقتضى اللائحة الأساسية الصادرة عام ١٢٨٣ هـ . وكان قد تقادم العهد على تلك اللائحة وعلى نظام مجلس النواب المسنون فى ذلك العام . تاق الناس أثر صدور الامر الخديو بتشكيل المجلس النيابى الى الوقوف على ذلك النظام ليعلموا منه مجرى الانتخاب . وماهية مجلس النواب فى دوره الأول . فنشرته جريدة المحروسة حينذاك . وكان فى اليقين أن الحضرة الخديوية تصدق عليه بعد أن يرفع اليها وتضعه موضع الاجراء . على انه بالنظر لما ورد فى تقرير الوزير بصراحة لا تحتمل التأويل — أن المجلس الجديد وان جرى تشكيله بمقتضى اللائحة القديمة الا أنه سينظر فى أحكام تلك اللائحة ليعد لها من طريق توسيع الحقوق ومنح الحرية لنواب الامة — كان المجلس الجديد بهذا الاعتبار مجلس تنظيم وتشريع يضع لنفسه قانوناً جلى الأحكام .

ونورد هنا تتميما للفائدة صورة تلك اللائحة وذلك النظام الصادران فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (فى عهد الخديو اسماعيل) وهما كما يأتى : —

(صورة اللائحة الأساسية المذكورة)

(١) تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية . والتصورات التى تراها الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المذاكرة واعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

(٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره ـ ٢٥ سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال . وأن يكون من الاشخاص المعلومين عند

الحكومة بأنه من الاهالى التابعين لها ومن أولاد الوطن .

(٣) يحرم من صلاحيـة الانتخاب الاشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس وتعلقت بهم حقوق للغـير. الا اذا أعيدت تلك الحقوق التى حرموا منها . وأيضاً الفقراء والمحتاجون والاشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة. والاشخاص الذين صار مجازاتهم بالليمان والطرد بحكم .

(٤) ان الاشخاص الذين ينتخبون النواب يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس . وتعلقت بهم حقوق للغير الا اذا أعيدت تلك الحقوق اليهم . وان لا يكون سبق مجازاتهم بالليمان والطرد بحكم . وأن لا يكونوا من الاشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح .

(٥) المستخدمون فى الخدمات الامـيرية والمستخدمون فى الجهات الخارجة عن الميرى سواء كانوا من العمد والوجوه أو غيرهم . وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين لايجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفتوا من المستخدمين بلا جنحة حسب الايجاب أوانقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة .

(٦) ان انتخاب الاعضاء من الاقاليم يلزم أن يكون على حسب التعداد. فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديريات بحسب كبر القسم وصغره . ويصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية وواحد من دمياط .

(٧) حيث أن كل بلد عليـه مشايخ معينون برغبة الاهالى فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه من القسم . واذا كان أولئك المشايخ حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة فهؤلاء المشايخ يحضرون الى المديرية ويكتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه من القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية.

(٨) بعد مايتم وضع الاوراق بالصندوق تفتح على يد المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى وقاضى المديرية. فينظر اذا كانت أكثر الآراء متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائباً عن القسم . وان تساوت الاراء فى

انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم والذى تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم . وفى كلا الحالين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة بأختامهم بما استقر عليه الحال فى انتخاب أولئك النواب. وأما الانتخاب فى مصر واسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدن .

(٩) يصير تجديد انتخاب الاعضاء فى كل ثلاث سنين حسب ماهو موضح بالبند السابع والثامن .

(١٠) أعضاء المجلس لا يزيد عن خمسة وسبعين شخصاً .

(١١) لا يعقد المجلس اذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث . وان كان أحد الاعضاء له عذر ضرورى فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر . فان قبل عذره بالمجلس فبها والا فيعلن بعدم قبول عذره . فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته حسب اللائحة .

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن أحد الاعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه .

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون. فان وجد مستكمل الشروط المعتبرة المحررة فى البنود السابقة يقبل. والا فتلغى نيابته وينتخب غيره من قسمه وجهته .

(١٤) بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب المنتخبون بالقومسيون ويوجد من حائزين الاوصاف المذكورة فى البنود السابقة فيعطى قرارعنهم بالقومسيون. ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه أيضاً الى الاعتاب الخديوية ليعطى كل واحد منهم (بيورلدى) يتضمن كونه منتخباً فى ظرف ثلاثة سنين فى شورى النواب .

(١٥) حيث من المعلوم أن كل مجلس من المجالس المماثلة لهذا له حدود ونظامنامة فبالطبع حدود ونظامنامة هذا المجلس ستعطى له .

(١٦) ان عقد المجلس سيكون فى هذا العام من عشرة هاتور لغاية عشرة طوبه . وأما فى السنين الآتية فيصير انعقاده من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير .

(١٧) لولى الامر جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل

اعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة .

(١٨) لا يجوز قبول عرضحالات من أحدما بالمجلس .

(صورة النظام)

(حدود ونظامنامة مجلس شورى القوانين)

(١) مجلس الشورى يكون بمحروسة مصر .

(٢) مجلس الشورى وظيفته المداولة فى المنافع الداخلية . والتصورات التى تراها الحكومة انها من خصائصه تصير المذاكرة فيها واعطاء الرأى عنها كما هو مذكور في البند الاول من اللائحة الاساسية . فما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصى ويجرى المذاكرة عنه بالاقلام والقومسيونات بمجلس الشورى حسب مايأتى بعده بما يتعلق بالتصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٣ من هذه اللائحة . وبعد اعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى أيضاً كما فى البند ٢١ و ٢٢ وباتمام المذاكرة واعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

(٣) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية .

(٤) افتتاح مجلس شورى النواب اما أن يكون بذات الحضرة الخديوية أو من يوكل لذلك بالارادة السنية . وتقرأ فيه مقالة . فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالنطق الخديوى أو من يتوكل فى قراءتها متعلق بالارادة العلية . وان افتتحه الموكل فاما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ويقرؤها الموكل بالافتتاح أو انها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذى يقرؤها بموجب الامر .

(٥) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لاربابه الحق في أن يقدموا جوابا عنها فى مدة يومين . وهذا الجواب لم يكن الا من قبيل الرسوم بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الامور المقتضى نظرها بمجلس الشورى .

(٦) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها من

مجلس الشورى يجب تقديمه للاعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم أثنان من الاعضاء بالملابس الرسمية يصير تسميتهم بمعرفة جميع الاعضاء .

(٧) حيث تقرر فى البند ٢ و٣ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية ففى حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المجوز لهم انتخاب النواب يعينون اشخاصاً من الغير جائز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند ١٣ من اللائحة الاساسية يصير الايضاح من المديرية الى مفتش العموم عن كيفيتهم . ومن طرفه يجرى تبيين ذلك بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشوى باسماء النواب الذين يعينون لاجل اجراء منطوق البند المشار اليه .

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة يصير تقسيم الاعضاء الى خمسة أقلام بانتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضاً . ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بمعرفة الاعضاء أيضاً . وفى الاقلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخب حسب المدون بالبند — ١٣ من اللائحة الاساسية بمعنى أن كل قلم يتفحص عن أحوال المنتخبين الذين هم بقلم آخر . وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الاقلام الاخرى . وبعد أعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير أعطاؤها الى رئيس مجلس الشورى لعرضها للحضرة الخديوية كما فى البند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(٩) متى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم رئيس مجلس شورى النواب أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أو المتنازع فيها متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم كالموضح بالبند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(١٠) ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنمر بحسب ما يراه رئيسه . ويكون لذلك دفتر واضح ببيان تلك الاشغال مادة مادة بغاية الاختصار .

وتواريخ ورودها والنمر التى وضعت عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها . وملحوظ يتأشر فيه عما يجرى فيها .

(١١) من يؤمر من الذوات من طرف الحكومة بالمباحثة فى شأن تصور من التصورات المعروضة للمذاكرة بمجلس شورى النواب متى طلب أن يتكلم لزم الاذن بذلك . ولا يقتضى الزامه بالانتظار للنوبة حسب المقيد بدفتر النوبة .

(١٢) مجلس شورى النواب له أن يجبر على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر . وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من لم يحضر مجلس الشورى . وكل رئيس قلم من الاقلام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قائمة فى كل يوم صباحاً بمن حضر من الاعضاء ومن لم يحضر .

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى فى يوم من الايام أقل من القدر الموضح عنه بالبند ١١ — من اللائحة الاساسية لزم تأخير عقده الى اليوم الذى يليه . وهكذا في كل يوم متى اتضح الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس أن يؤخره الى اليوم الذى يليه .

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى فى يوم من الايام أقل من القدر الموضح عنه بالبند (١١) من اللائحة الاساسية لكن نفس الاقلام يوجد بعضهم مستوفياً بقدر الثلثين بالنسبة لاصل أعضائهم فالقلم الذى يكون بهذه الصفة لا يصير تعطيله بل ينظر في الاشغال المحولة عليه .

(١٥) الذى يأمر بافتتاح كل جلسة من جلسات مجلس شورى النواب وقفلها هو الرئيس . ويقتضى فى كل آخر جلسة أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الاعضاء ساعة افتتاح الجلسة التى تليها . وترتيب الاشغال بالاوقات المقتضية ويعلق الترتيب المذكور فى محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب فى الحال الى كاتب الديوان الخديوى . ويقتضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه بوصول الاخباريات والتبليغات اللازمة اليه بأوقاتها المقتضية .

(١٦) التصورات التى تراها الحكومة تتلى صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة من ينوب لهذه المأمورية من طرف الحكومة .

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة فى البند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الاقلام للنظر فيها بأوقاتها . فتبحث فيها وتعين الاقلام من مجموعها قومسيوناً مركباً من خمسة أعضاء يصير انتخابهم بطريقة اعطاء الرأى عنهم بالصندوق سراً . وبالقومسيون المذكور ينظر فى تلك التصورات ويتحرر التقرير اللازم عنها.

(١٨) اذا صدر رأى من واحد أو جماعة من الاعضاء الغير داخلين بالقومسيون المذكور فى البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد المندرجة بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها بالبند ٢٣ من هذه اللائحة يقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى الى رئيس مجلس الشورى وهو يوصله الى القومسيون المختص بالنظر فى ذلك. ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير بشأنها من ذلك القوموسيون الى مجلس الشورى . وأما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له من المذاكرة وأخذ الآراء حسب الوارد ببنود اللائحة من البند (٢٠) الى البند (٢٢)

(١٩) كل من أورد رأياً بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات كما ذكر فى البند ١٣ من هذه اللائحة كان له حق التكلم فى هذه الخصوص بالقومومسيون المختص بالنظر فى ذلك .

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لزم أن يتلى بمجلس الشورى ويطبع ويوزع على أعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بأربع وعشرين ساعة على الاقل .

(٢١) تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه فى البند (٢٠) من هذه اللائحة فى الوقت المعين له بترتيب أشغال مجلس الشورى . ويقتضى

افتتاح المذاكرة أولا فيما يتعلق بكل قلم أو باب منها خاصة .

(٢٢) من بعد أخذ الآراء عن كل مادة خاصة من المواد المتركب منها التصورات المذكورة يجب أخذ الآراء أيضاً بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم .

(٢٣) اذا ترآءى للقومسيون المختص بالنظر فى احدى التصورات المرسلة من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك تتقدم الى رئيس مجلس الشورى وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبعث من طرف الحكومة .

(٢٤) المسائل يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بواقع ترتيب أشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال في آخر كل جلسة كما ذكر فى البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم فى الجلسة الثانية أن كل مسألة منها قبل وضعها فى ديوان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها . وعلي واقع ما ينتهى عليه الحال فى ذلك يجرى العمل .

(٢٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التى يلزم التداول فيها بمجلس الشورى بواقع ترتيب أشغاله كما فى البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم أن كل مسالة منها قبل وضعها فى ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ أو تأخيرها لوقت آخر أو نحو ذلك .

(٢٦) اذا طلب الكلام اثنان أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى فى آن واحد لزم اعمال القرعة المقتضية فى تقديم أحدهم عن الآخر بمعرفة رئيس مجلس الشورى .

(٢٧) فى حالة المكالمة بمجلس الشورى فى مسألة لايجوز افتتاح المكالمة فى مسألة أخرى .

(٢٨) فى حالة المكالمة اذا تكلم أحد الاعضاء فيما هو التكلم جار من أجله لا يتكلم غيره قبل اتمام كلامه .

(٢٩) لايجوز لاحد أن يتكلم فى كل مسألة بمجلس الشورى الا مرة واحدة مالم تقض الحال على بعض الاعضاء بالتكلم غير مرة ان احتاج الامر الى اعطاء

ايضاحات أو اعطاء جواب مرة ثانيـة بناء على طلب عضو آخر . وأما فى القومسيونات التى تتشكل بمجلس الشورى فلـكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء .

(٣٠) لايجوز لاحد أن يتكلم الا اذا طلب الـكلام وأذن له الرئيس بذلك . ولا يتكلم الا وهو فى موضعه .

(٣١) اذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه وجب الاصغاء اليه .

(٣٣) يجب أن يكون أخذ الآراء بالصندوق فى الجهر وبطريق الأكثرية المطلقة .

(٣٣) تفريغ صندوق الآراء يكون بمعرفة كاتب السر .

(٣٤) لاتكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة الا اذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما فى البند ١١ من اللائحة الاساسية .

(٣٥) يجب على مجلس الشورى احترام حق العـدد الاقل . وفى ضمن المذاكرات به يجب الاصغاء للعدد الاقل وأن تسمع الملحوظات الصادرة منهم .

(٣٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ رأيهم هو الاقل وان الاكثر لم يعطوا رأياً فى المادة المعروضة لزم الرئيس أن يسأل باقى الاعضاء عن رأيهم .

(٣٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الذى يؤدى وظيفة الرئاسة وعليه فقط أن يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس له رأى مطلقاً الا فى صورة انقسام الآراء الى طرفين متساويين . وأما فيما عدا ذلك من الاحوال فلا يدخل بنفسه فى رأى من جمـلة الآراء بمجلس الشورى . وليس له أن يتداخل في مذاكرات مطلقاً .

(٣٨) متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى لزم أن تكون نسختها الاصلية مقيدة فى دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس والاعضاء ويتحرر نسخة اخرى عليها علامة كاتب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية .

(٣٩) المجئ الى مجلس الشورى يومياً والذهاب منه يكون بحسب مايراه رئيسه باستنساب المجلس .

(٤٠) أعضاء مجلس الشورى يحضرون الى المجلس بملابس الحشمة اللائقة. وجلوسهم فيه يكون بهيئة الادب .

(٤١) لايجوز لاحد من مجلس شورى النواب أن يغيب بدون اذن يصدر اليه منه ويتحرر له تذكرة رخصة من طرف الرئيس. ولايجوز له أن يحرر تذاكر رخصة الا من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى مالم تقض الضرورة الشديدة بتحرير التذكرة على وجه العجلة. وبعد تحريرها على هذه الكيفية يخبر الرئيس مجلس الشورى بذلك .

(٤٢) المحاضر التى تحرر لاثبات وقائع مجالس شورى النواب تكون مشتملة على أسماء الاعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأى كل واحد منهم بالاختصار.

(٤٣) المحاضر المذكورة في البند ٤٢ تقيد بدفتر مخصوص لذلك ويقرؤها كاتب السر فى أول مجلس الشورى المنعقدة فى اليوم الذى يلى يومها . ويضع الرئيس امضاءه على ذات الدفتر فى كل يوم .

(٤٤) الاوامر التى تصدر من الحضرة الخديوية فيما يتعلق باحدى الخصوصيات المذكورة بالبند ١٧ من اللائحة الاساسية تتلى بمجلس الشورى فى الحال ويجرى العمل على مقتضاها .

(٤٥) التنبيه بارجاع مايخرج عما يليق بحسب الاصول انما هو من وظائف الرئيس وحده .

(٤٦) اذا خرج المتكلم فى مادة من المواد عن المسألة المقتضى الكلام فيها لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها . ولا يجوز للرئيس أن يأذن بالكلام فيما يتعلق بأسباب الرجوع الى المسألة المقتضى الكلام فيها .

(٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن الاصول وتنبه عليه بالرجوع اليها فرجع وطلب الكلام ليعتذر ٠ ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الاصول فى غير الصورة المذكورة .

(٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول وتنبه عليه بالرجوع اليها مرتين

في مسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس ان يسأل أرباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة. ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الامر بالاغلبية .

(٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة المقتضى الكلام فيها وصار ارجاعه اليها مرتين في مسألة واحدة ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة لزم الرئيس أن يسأل أرباب المجلس عن لزوم منعه عن الكلام فى باقى الجلسة بخصوص المسألة المتكلم فيها . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الامر بالاغلبية .

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على أحد من الاعضاء بالسكوت لكونه تكلم فى غير محله وقطع الكلام على غيره فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام فى بقية الجلسة .

(٥١) لايسوغ لاحد بمجلس الشورى أن يصدر منه مسبة لاحد ولا اشارة بالاقرار أو بعدمه على قول أحد بمجلس الشورى .

(٥٢) اذا حصل من أحد الاعضاء أمر يخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف الرئيس. فان أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه عليه فى ضمن المحضر الذى يتحرر بما يقع فى مجلس الشورى فى ذلك اليوم . وفى صورة ماذا أصر على عدم الرجوع عن الامر المخل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس أن يحكم من غير مذاكرة باخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لايقتضى أن تزيد عن خمسة أيام فقط . ولا بأس أن يأمر أيضاً باعلان صورة الحكم المذكور بالجهة التى يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها .

(٥٣) فى مدة افتتاح مجلس الشورى فى الايام المحدودة له لاتعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه . الا ان كان لاسمح الله حصل من أحد منهم مادة قتل فطبعاً لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبما هو مدون فى البند (١١) من اللائحة الاساسية .

(٥٤) لايجوز لاحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة

التى قالها بمجلس الشورى أو المذاكرات التى حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له . فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضائه .

(٥٥) فى مدة العضوية اذا حصل من أحد الاعضاء مايمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب مما هو واضح بالبند ٢ و ٣ و ٥ من اللائحة الاساسيه يسقط حقه من العضوية ويعين بدله كما فى البند ١٣ من اللائحة الاساسية .

(٥٦) فى مدة دوام افتتاح مجلس الشورى فى الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من أحدمن الاعضاء . وفى أوقات تعطيله اذا أراد أحد منهم أن يستعفى لزم أن يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس بثلاثين يوما على الاقل . وحينذاك تجرى المكاتبة لجهته لاجل تسمية غيره كما فى البند ١٣ من اللائحة الاساسية .

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم فى أثناء الجلسات المنعقده وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لاقامة المجلس .

(٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تأخير عقد المجلس فى يوم واحد من الايام الى اليوم الذى يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفياً كما فى البند ١١ من اللائحة الاساسية فلا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط . ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية عن ذلك فى الحال .

(٥٨) يرسل القدر اللازم من الخفراء لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة .

(٦٠) لا يدخل جهة مجلس النواب الا الاعضاء المنتخبون والاشخاص المتعلقون بمجلس الشورى . ومن يرسل من طرف الحكومة بمأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراؤه لحد مايصدر الامر من الحضرة الخديوية بتجويز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التى تعطى لهم حينذاك من طرف رئيس مجلس الشورى .

(٦١) حيث ذكر فى البند ٢ و٣ و٤ و٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية لمجلس شورى النواب ومن يجوز لهم انتخاب النواب فى الانتخاب السابع يقتضى أن الذين يحصل

أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة زيادة على الاوصاف المقررة في حقهم . وفى الانتخاب الحادى عشر يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم المام بالقراءة والكتابة علاوة على الاوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً .

(صورة المنشور الصادر بانتخاب النواب)

وفي ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ صدر منشور نظارة الداخلية الى جميع المديريات والمحافظات بانتخاب النواب وهذه صورته : —

انه اجابة لاستدعاء أهالى القطر و بناء على التماس مجلس النظار قد أصدرت الحضرة الخديوية أمرها السامى بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ بافتتاح مجلس شورى النواب فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ و بتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل اللازمة ليكون انتخاب حضرات النواب على حسب النصوص والشروط المدونة فى لائحة مجلس شورى النواب . فعملا بالامر المشار اليه السابق نشره مع صورة التقرير المقدم منا للاعتاب السنية قد عينا يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ لاجتماع المنتخبين (بكسر الخاء) أى الذين ينتخبون النواب . واجتماعهم يكون بالمديريات والمحافظات .

وليكن معلوماً لحضرتكم أن الواجب عليكم انما هو تسهيل انتخاب النواب المومأ اليهم . ومراعاة نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك على حسب آراء أهالى القطر ورغبتهم . وبدون أن تتدخلوا فى الانتخاب لمساعدة أي شخص كان . اذ أن المشايخ هم نائبو الاهالى

ولهم دون غيرهم أن ينتخبوا من يعتمدون عليه ويثقون به ليكون نائباً عنهم بالمجلس المذكور . اهـ .

وبعد أن صدر هذا المنشور توجهت الانظار الى ما سيكون من أمر الانتخاب لمجلس النواب . وأخذت النصائح تبذل لأرباب الانتخاب بأن ينتخبوا نواباً يكونون وكلاء عنهم فى كل ما يقولون وما يفعلون . وينتقوا حكاماً مصلحين يضعون لبلادهم نظامات وقوانين تكون بعد التقرير مرعية الاجراء . ويختاروا من يضرب عليهم الضرائب ويعدل لهم الرسوم وينظر فى أمر الوزائع . ويعينوا من أنفسهم جماعة تدل آثارهم على مكانتهم من المدنية ومقامهم فى الوجود السياسى . وأن ينظروا الى المنتخب من حيث مايترتب على انتخابه من الأثر فى خير البلاد لا من حيث ما يرى منه أول النظر . وغير ذلك من النصائح والارشادات . ثم شرع عمد البلاد ومشايخها فى انتخاب النواب على مقتضى القانون وبذل الجهد فى انجاز الاعمال الانتخابيه .

ومرت أيام الانتخاب بما كانت فيه من الاعمال الانتخابية العظيمة فكانت موضوعاً للاهتمام والمذاكرة فى كل مجمع وطنى . ولقد أثرنا بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب لما نعهده فيه من صحة الوطنية . وبتعيين عبدالله باشا فكري رئيساً لمكتب المجلس مع بقائه وكيلا لنظارة المعارف . وبتعيين أديب أفندى اسحق (اللبناني) كاتباً ثانياً له مع بقائه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة .

وكان مكان انعقاد المجلس فى ديوان الاشغال . وبعد الفراغ من

أعمال الانتخاب كان الفائزون فيه حضرات النواب الآتية أسماؤهم : —

(أسماء النواب)

(مصر)

محمود بك العطار

عبد السلام بك المويلحى

السيد احمد السيوفى

(الاسكندرية)

السيد سعيد الغرياني

عبد المجيد البيطاش

(دمياط)

عبد السلام بك خفاجى

(القليوبية)

محمد بك الشواربى

الشيخ سلمان منصور

مصطفي أفندى علام

ابراهيم أغا ابو حشيش

(الدقهلية)

هلال بك

يوسف أفندى صالح

على بك القريعى

الشيخ حسين سويلم

الشيخ العدل

الشيخ احمد على سعده

الشيخ جاد مصطفى

(الشرقية)

سليمان باشا أباظه

الشيخ عبدالوهاب العفيفى

احمد بك أباظه

محمد أفندي عبد الله

أمين بك الشمسى

احمد افندى نصير

الشيخ زيد جمعه

على افندى مكاوى

(الغربيه)

احمد بك المنشاوى

احمد بك الشريف

مصطفي افندى أبو القرعة

السيد محمد النظر شتا

الشيخ احمد الصباحى
الشيخ رزق نوير
الشيخ ابراهيم سعيد
محمد افندى الشاذلى
الشيخ ابراهيم يونس

(المنوفية)

محمد افندى الجندى
احمد بك مصطفى
على بك شعير
السيد افندى الفقي
احمد افندى عبد الغفار
حسين افندي حسين

(البحيرة)

محمد بك الصيرفى
الشيخ احمد الصوفانى
الشيخ احمد على محمود
ابراهيم افندى الوكيل
بسيوني افندى أبو الفضل
محمد افندى عوض
محمد افندي دبوس
السيد احمد الحناوى

(الجيزه)

عباس افندي الزمر
السيد احمد عفيفي
مراد افندى السعودى
السيد خليل ابو زيد

(الفيوم)

السيد طلبه حزين
السيد معتوق
خليفة الهوارى

(بنى سويف)

السيد احمد سالم الريدي
على افندي كساب
السيد محمد أبو المكارم

(المنيا)

سلطان باشا
على افندي حسن شعراوي
حسن باشا الشريعى
يوسف أفندى عبد الشهيد
محمد أفندي جلال

محمد افندى مصطفى

(أسيوط)

محمد بك سليمان

السيد عبد الحق عبد الله

عثمان أفندى غزالى

محفوظ افندي رشوان

حسين أفندي جمعه

مهنى أفندى أبو يوسف

جبر أفندى محمد

(جرجا)

احمد أغا الدقيشي

السيد رضوان عطيه

السيد رشوان حمادى

السيد سرور شهاب الدين

عبد الشهيد أفندي بطرس

(اسنا)

احمد بك على العريسى

عبد الرحيم افندى محمد سليمان

(قنا)

محمد افندى سحلى

على أغا ابراهيم

السيد احمد محمد

السيد طايع سلامة

الفصل الحادى عشر

(افتتاح مجلس النواب)

لما تم انتخاب النواب فى الوجهين القبلى والبحري عين يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٦ دسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح هذا المجلس . ولم تطلع شمس ذلك اليوم حتى ازدحم مكان الاجتماع بكثير من الناس ووقفت أورطة من الآلاى الاول على جانبي الطريق من سلم القاعة الى الباب تحت حكمدارية البطل المغوار محمد افندى عبيد . وعند تشريف الجناب

الخديوى صدحت الموسيقى بالسلام ونادى الجند (افندى مز جوق يشا)
وبعد أن تبوأ مقعده تمثل بين يديه محمد باشا سلطان رئيس المجلس
وأبلغه استعداد النواب لسماع مقاله الافتتاحى الشريف فقام على
قدميه وقال :

« أبدي لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا
عن الاهالى فى الامور العائدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع انى من وقت
ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب
ولكن تأخر للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة .
فأما الآن فنحمد الله تعالى على مايسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة
الدول المتحابة ومن تخفيف احمال الاهالى على قدر الامكان فلم يبق مانع
من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه
فى هذا اليوم باجتماعكم . وأنتم تحيطون علماً ان جل مقاصدى ومساعى
حكومتى هو راحة الاهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة
بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم . وهذا منهجى واضحاً
مستقيما وعليه سيري منذ توليت امركم محباً للتربية ونشر العلوم
والمعارف . فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة فى هذه الامور
كلها خالصاً مخلصاً فى خدمة الوطن منحصرة افكاره ومذاكراته فى
المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة
مع الدول . سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذي هو أهم شىء فى هذا
الوقت الذي هو عصر الترقى والتمدن . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى

وحسن التبصر . وان نكون يداً واحدة فى اتمام الاعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية ادامها الله . ونسأل الله النجاح انه ولى التوفيق » اه

وكان الى يمين الخديو شريف باشا ثم سائر النظار يليهم كل من طلعت باشا وخيرى باشا وذو الفقار باشا وطه باشا. والى يمينه سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكلهم بالملابس الرسمية . وكانت العساكر مصطفة حول المجلس وامامهم الموسيقى العسكرية ثم انصرف الخديو والنظار ودخل النواب حجر اقلامهم للاستراحة . ثم عادوا الى المجلس فتلى عليهم الرئيس خطابا قال فيه :

«قد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية مما يدل على صفو النية وكرم العنصر. وقد اجتمعتم فى هذا المقام للنظر فى امور اوطانكم وانتم خلاصة وجهائها وصفوة نبهائها فتعين عليكم الحزم والثبات والحكمة. ولا ازيدكم علماً ان لنا عهودا وذمماً واجبة الرعاية وان للوطن علينا حقوقا لازمة الاداء . فمن العهود شدة الارتباط وصلة التابعية بالدولة العلية فلا بد لنا من الثبات على ذلك بالنظر اليها . ولا شك انها تسر بتأييد أمر الشورى فينا لما ينشأ عنه من القوة العائدة اليها .

ومن الذمم مواثيقنا المالية والتجارية مع الدول العظيمة فان حفظها واجب علينا شرعا وسياسة لما يترتب عليه من استحكام علاقات المودة بين هذه الدول وحكومتنا السنية . ثم لا يخفى عنكم ان الوطن العزيز محتاج الى

اصلاح جامع لاسباب المنافع ووسائل الخير فما عليكم الا الاجتهاد فى سبيل السداد. فوجهوا همتكم الى ذلك فمن جد وجد ومن سار على الدرب وصل »

فأجابه سليمان باشا اباظه نائب الشرقية بقوله :

« ليس منا وانت أولنا من قبل النيابة مع علمه بمناصبها ومصاعبها الا وفى نيته اداء حق الوطن ورعاية العهود . وانا لننظر فى الامور الى وجه المصلحة الكلية ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية. وقد رأينا ان يد الجناب الخديو منبسطة الي مساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييدنا. فلم يبق علينا الا السعى والاجتهاد فيما يجلب للوطن النفع ويدرأ عنه الضر والله ولى التدبير. »

وبقى المجلس بعد ذلك منعقدا ينظر فى أموره الداخلية ثم اخذيهتم بأمر لائحته الجديدة التى عزمت الحكومة ان تعرضها عليه .

وقد وفد على المحروسة كثيرون من الاجانب والوطنيين من المدن والقرى لحضور احتفال الافتتاح. واعد كثير من الناس ولائم الافراح تفاؤلا باجتماع النواب وما ينتظر من الخير على أيديهم . وقد أعد مائة وعشرون كرسياً للنواب لاحتمال زيادة العدد في أعضائه للانتخاب الآتى بعد تقرير اللائحة الجديدة . وجعل فى قاعته العمومية ٤٠٠ كرسياً للمتفرجين . وذلك عند جعل جلساته علنية .

وقامت بعد ذلك احتفالات عظيمة فى الجمعيات الخيرية بمصر واسكندرية . وكثر القاء الخطب فى المساجد حيث حضرها جم غفير من الامراء وأعيان البلاد .

(الجواب على خطاب الخديو)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس فى الاهتمام بأموره الداخليـة عين عشرة من النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديو وهم احمد بك شريف وعبد السلام بك المويلحى ومحمـد بك الشواربي وأمين بك الشمسي وهلال بك ومحمود بك سليمان واحمـد بك على ومراد افنـدى العدوى واسماعيل افندى سليمان وعلى بك شعير.

وفى الساعة الخامسة عربى من يوم الخميس الموافق ٧ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٩ دسمبر سنة ١٨٨١ توجهوا الى الخديو ليقدموا له الجواب على خطابه الافتتاحى وسار فى مقدمتهم رئيس المجلس ورئيس كتابه عبد الله باشا فـكرى. فاستقبلوا فى سراى الاسماعيلية بالحفاوة وظلوا الى أن تـكامل عقـد الوزراء بملابسهم الرسمية ثم أدخلوا على الحضرة الخديوية حيث تلا محمود بك سليمان المقالة الآتية بعد. ثم جلس النواب العشرة ورئيسهم وكاتبهم الاول فى حضرة الخديو برهة حادثهم فيها بما دل على حسن أمله فى المجلس النيابى ثم انصرفوا من لدنه وعلى وجوههم دلائل الشكر وعلائم الابتهاج أما المقالة فهى :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده . نقوم لدى هذه السدة الـكريمة الخديوية نحن معاشر نواب الامة المصرية مقام النيابة جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجناب الخديوي الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذي افتتحه بنطقه الشريف اظهاراً لمقصده الـكريم من حيز

القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الامة ونظراً للمصلحة العامة بعد أن زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل هممه الخديوية التى ذلت لها صعاب المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى صفا الوقت واطمأنت الحال ودنا المنى وانقادت الآمال. ولقد شنف أسماعنا وأنعش أرواحنا ذلك النطق الكريم وملك أفئدتنا وملأها سروراً وطربا بما تضمنه من الافصاح عما عرفناه لولى النعم وألفناه من نزاهة النية ونبالة المقاصد حتى لقد نطقت السرائر بما بدا علي سيمات الوجوه من سماة السرور. فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحبب اليها محب لخدمتها مشغوف بخيرها ومنفعتها. فلم يبق الآن نبذل بغاية مافي السعة ونأتى علي قاصية الاستطاعة فى نفع هذه الامة التى انتدبتنا للنظر فى منفعتها واستنابتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها. سالكين فى ذلك من مسالك التبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته وتحمد بيمن توفيقه عاقبته. ونعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد لسلامة البلاد والعباد ونؤيد مالنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة ونؤكد علائقنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا. مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقدست آلاؤه أن يحرس لنا هذا الجناب الخديوى الفخيم ويديم لاوطاننا به النفع العميم أدام الله توفيقنا على أحسن مايرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام » اه

(خطاب شريف باشا في مجلس النواب)

واللائحة الاساسية الجديدة

وعكف مجلس الشورى على الاهتمام بشؤونه الداخلية ورتب اقلامه وانتخب رؤساءها . ثم توجهت الانظار الى اللائحة الاساسية الجديدة التى عزم مجلس النظار على ارسالها اليه ليضعها موضع النظر .

وفى عصر يوم الاثنين الواقع فى ١١ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢ يناير سنة ١٨٨٢ توجه شريف باشا رئيس مجلس النظار الى مجلس النواب لتقديم اللائحة الاساسية التى أعدها له مع سائر النظار . فقدمها وخطب فى ذلك خطابا أثر فى أذهان النواب . وقد جاءت هذه اللائحة مشتملة على أحكام حرة وحدود مطلقة يكون بمقتضاها للنواب حق النظر فى القوانين والمصروفات العمومية . وأن لا ينفذ قانون ولا يعتبر نظام مالم يقرر فى مجلسهم مع تخويلهم الحرية التامة فى ابداء آرائهم وقراراتهم. وقد تشكلت لجنة من أعضاء المجلس للنظر في اللائحة وانصرفت آمال الناس الى أن هذه اللجنة تسارع الى النظر فيها ليتم للمجلس في وقت قصير تقريرها . ويؤخذ بعد ذلك فى الاهتمام بالمصالح العمومية والمنافع الوطنية .

أما صورة الخطاب واللائحة فيراها القراء فى الجزء الثانى من هذه المذكرات ان شاء الله

(تم الجزء الاول)

الخطأ	الصواب	الصحيفة	السطر
زخيرتهم	ذخيرتهم	٤١	٢
الزخائر	الذخائر	٤١	١٠
الكلام الآتى سقط سهواً	انل فيها خيراً ولا ترقيت رتبة كما قال بعض الخراصين ولا صحت حول قصره ولا انتهرنى أصلا ولا هو قال أن صوتى أكثر قرقعة من الطبل وأقل نفعاً منه فليتق الله	٤٩	أول السطر
الجديدة	الجديد	٦٦	٧
التبمة	التبعة	٩٩	١٥
نمقتضاها	بمقتضاها	١٠٢	١٨
بنفوذ	بانفاذ	١٠٥	١
معرقة	معرفة	١١٧	٣
الميالغ	المبالغ	١٢١	١٠
فى ١/٤ فى المائة	من ١/٤ فى المائة	١٢٣	١٦
نكتتب	نكببت	١٣٩	١٢
نتركه	تتركه	١٤٠	٢
بياتها	بيانها	١٤٢	٢٠
للتحميش	للتحميص	١٤٤	١٤
الفصل الرابع	الباب السادس	١٤٥	٠٠
(٥٨)	(٥٩)	٢٨٨	١٨

يظهر الجزء الثانى قريباً



